سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 754 – الأحد 2 آب/ أغسطس 2026 – السنة الخامسة عشرة www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

"الصناعي السوري" يخطط لـ"نافذة إسلامية"

14

"الدمج" بين الحكومة و"قسد"

بطء لا يبدد التفاؤل

ملف خاص

يلوح مقاتلون من "قسد" بعلم "وحدات حماية المرأة" بينما تدخل قوات الجيش السوري مدينة القامشلي بعد اتفاق الاندماج – 3 شباط 2026 (AFP)

أخبار سوريا 02

سلاح الجو السوري.. تحديات تتجاوز تخريج الكوادر

أخبار سوريا 03

بناء على تصريحات الشرع.. أي مفاوضات تخوضها سوريا وإسرائيل؟

شؤون محلية 04

حلب.. تنظيم الأسواق الشعبية يلاقي استحسان الأهالي

شؤون محلية 07

انخفاض أسعار الخضراوات بالحسكة.. مؤونة أوفر ومزارع يدفع الثمن

ثقافة وفن 16

إياد أبو الشامات يحمّل الإنتاج مسؤولية "أزمة" الدراما السورية

رياضة 18

محترفو الدوري السوري.. إضافة فنية تهدد بتهميش اللاعب المحلي

15

الظروف الاقتصادية تغيّر عادات الاصطياف لدى السوريين

في كل صيف، كانت عائلة محمد قصاب من حلب تبدأ التحضير لرحلتها إلى البحر قبل أسابيع من موعدها، فتجهز الحقائب وتحجز غرفة أو "شاليه"، وتخصص جزءًا من مدخراتها السنوية لقضاء أيام على شواطئ اللاذقية.

غير أن هذا التقليد العائلي بات مهددًا اليوم، في ظل تراجع القدرة على تحمل تكاليف السفر والاصطياف، مع اشتداد الضغوط الاقتصادية التي تواجه العائلة وغيرها من الأسر السورية...

الكلية الجوية تخرّج 1000 صف ضابط

سلاح الجو السوري.. تحديات تتجاوز تخريج الكوادر

عنب بلدي – موفق الخوجة

ضمن مسار هيكلة الجيش السوري الوليد، تولي وزارة الدفاع السورية اهتمامًا بسلاح الجو مؤخرًا، بعدما تعرض له هذا السلاح من تدمير وتغيرات في بنيته، ما جعله غير قادر على النهوض بشكل فعلي، والقيام بأدوار دفاعية أو هجومية، في بلد ما زالت الأخطار الداخلية والخارجية تحيط به، عقب حرب مدمرة استمرت 14 عامًا.

في 23 من تموز الماضي، أعلنت وزارة الدفاع تخريج 1000 صف ضابط من الكلية الجوية، في استعراض عسكري بقاعدة "خالد بن الوليد" الجوية (مطار كويرس العسكري سابقًا) في ريف حلب الشرقي، تخللته طلعات جوية لطائرات تُستخدم لأغراض تدريبية.

أظهر التسجيل الذي نشرته وزارة الدفاع استخدام طائرات حربية من نوع "Aero L-39 Albatros" والمعروفة محليًا بطائرات "اللام" أو "لام 39" وهي طائرات تدريب نفاثة سريعة الحركة، وطائرات استطلاع تكتيكي، ومقاتلة دعم أرضي خفيفة.

هذا الطراز من الطائرات استخدمه النظام السوري السابق بشكل محدود خلال سنوات الثورة، لا سيما في البدايات، نظرًا إلى قدرتها المحدودة على القتال وضرب الأهداف الثابتة أو المتحركة.

وأسقطت فصائل المعارضة العديد من طائرات "لام 39" خلال الثورة، بأسلحة متوسطة، نظرًا إلى ضعفها في المناورة واضطرارها للتحليق على علو منخفض خلال عملية الاستهداف بالرشاش، ما جعلها هدفًا سهلًا لمضادات الطيران الأرضية.

كما ظهرت، خلال الاستعراض، طائرات عمودية (هليكوبتر)، إلى جانب طائرة نقل مدنية، دون وجود ما يدل على أي استعراضات قتالية.

دورة أولى لأفراد

يشير حديث قائد القوى الجوية في وزارة الدفاع، العميد عاصم الهواري، وطبيعة الاستعراض خلال تخريج الدفعة الأولى أفراد، إلى أن مهام عناصر وصف الضباط ضمن المنظومة الجوية المبنية حديثًا تركز على الأمور الفنية، في حين تغيب المظاهر القتالية عن المشهد.

> كانت هذه الدورات المباركة التي نشهد تخريجها اليوم، بعد أشهر من الكدح والتعب، لتخريج صف ضباط فنيين، يصونون سلاح الجو ويحافظون على جاهزيته، ليكونوا درعًا للوطن، وبدًا تعمل في بنائه.
>
> العميد عاصم هواري
> قائد القوى الجوية في وزارة الدفاع

بناء على ذلك، تُطرح أسئلة حول قدرة المؤسسة العسكرية السورية على بناء منظومة سلاح جوي، في ظل التهديدات المحيطة في البلاد، لا سيما من إسرائيل، التي دمرت الكثير من قدرات الجيش، خصوصًا منظومات الدفاع الجوي، التي عملت على تدميرها منذ سنوات، وأجهزت عليها بعد سقوط النظام.

تواصلت عنب بلدي مع وزارة الدفاع للحصول على توضيحات حول هذا الملف، إلا أن الوزارة امتنعت عن التصريح.

يحتاج إلى أسس علمية

يرى الخبير العسكري العقيد خالد المطلق صعوبة عملية تكوين سلاح الطيران في جيش مبني على فصائل وعقيدة جديدة، إذ إن تخريج 1000 صف ضابط لا يعني أي شيء في القوى الجوية، ويمكن استخدامهم في الحراسة والأعمال الإدارية، ولكن يصعب استخدامهم في الأمور الفنية، وتهيئتهم ليكونوا طيارين يمكنهم مستقبلًا استخدام طائرات حديثة.

وقال المطلق، في حديث إلى عنب بلدي، إن سلاح الجو يُبنى على أسس علمية ويحتاج إلى عقول، إذ ينبغي، على الأقل، أن يكون المتطوع حاصلًا على الشهادة الثانوية (البكالوريا)، ثم دراسة لمدة ثلاث سنوات يتلقى خلالها جميع أنواع العلوم، من الرياضيات والفيزياء والإلكترون، بالإضافة إلى اللغات، مثل الإنجليزية والروسية، باعتبار أن السلاح السوري شرقي.

وبالتالي، يحتاج إعادة تأهيل السلاح الجوي إلى وقت طويل، يمتد إلى ثلاث سنوات على الأقل.

ويعتقد أنه مهما تم العمل، خلال السنوات الثلاث أو الخمس المقبلة، لن تستطيع سوريا مجاراة أسلحة الجو، على الأقل، في الإقليم ومنطقة الشرق الأوسط، وخاصة إسرائيل، التي تملك سلاح جو متطورًا يعتمد على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

ولا يرى المطلق أنه يتم بناء أسس لسلاح جوي حقيقي في سوريا، وأن ما يتم بناؤه حاليًا لا علاقة له ببناء منظومة حقيقية لسلاح الجو أو الدفاع الجوي، باستثناء بعض الخبرات من الطيارين المنشقين، الذين يقودون حاليًا بعض الطائرات المتبقية من المنظومة السابقة.

وأكد أنه لا يمكن بناء سلاح جوي حقيقي قادر على حماية البلاد إلا بوجود تراكم خبرات طويلة ومؤسسات علمية حقيقية، من مدارس وكليات تعتمد على العلوم العسكرية الحقيقية.

ويرى ضرورة ربط سلاح الجو بسلاح الدفاع الجوي، وهذا ما هو متعارف عليه، إذ تمتلك سوريا طائرات قاذفة وطائرات إسناد وحوامات (قتالية وإنزال) وطائرات دفاع جوي، تأخذ دور سلاح الدفاع الجوي في المناطق الميتة التي لا تستطيع المنظومة الوصول إليها.

ويوافقه الباحث في "المركز السوري لدراسات الأمن والدفاع" (مسداد) لورانس الشمالي، إذ قال إن السلاح الجوي يتكامل مع منظومات الأسلحة الدفاعية أرض- جو، لذلك تحتاج سوريا للنهوض بقطاع الدفاع الجوي إلى منظومة متكاملة حديثة تتناسب مع العقيدة العسكرية لها.

وقال الشمالي، في حديث إلى عنب بلدي، إن قدرة سلاح الجو السوري الحالية في حالتي الدفاع والهجوم محدودة ضمن عمليات تكتيكية في إطار تحييد أهداف ثابتة أو إعاقة تقدم لقوات معادية، بالنظر إلى طبيعة السلاح والأزمات التي تعرض لها هذا القطاع في سوريا.

> سلاح الجو هو سلاح علمي، وخاصة في هذه المرحلة التاريخية، في ظل تطور التكنولوجيا العالية والمتقدمة، وتطور الأسلحة ذات الدقة العالية ضمن سلاح الجو، ودخول الذكاء الاصطناعي في كثير من الأسلحة، خاصة في الأسلحة الجوية، إذ إن الأعمال القتالية غالبًا ما تنفذ باستخدام الطيار الآلي، والذكاء الاصطناعي هو من يتخذ القرار في كثير من المعارك الجوية بالدول المتقدمة.
>
> العقيد خالد المطلق
> خبير عسكري

تحديات أمام قطاع الطيران الحربي

يواجه قطاع الدفاع الجوي السوري وسلاح الجو عدة تحديات على صعيد نوعية السلاح المتوفر والنقص في منظومات الإنذار الجوي المبكر، ومنصات صواريخ أرض- جو، وعلى صعيد تدني جودة الطائرات العسكرية المتوفرة حاليًا لدى الجيش، وعدم توفر قطع تبديل لها، وعدم مواكبتها للطائرات المتقدمة التي تمتلكها بعض دول المنطقة كتركيا وإسرائيل، بحسب الباحث في "مسداد" لورانس الشمالي.

وأشار إلى أن تطور منظومات الدفاع الجوي لدى إسرائيل يشكل تحديًا كبيرًا أمام قطاع سلاح الجو السوري، حيث تحد هذه المنظومات من قدرة سلاح الجو على شن عمليات هجومية.

العقيد خالد المطلق أوضح أنه لم تدخل أي قطعة تبديل لأي نوع من أنواع الطائرات منذ عام 1998، ما أدى إلى ترهل واضح في سلاح الجو، بالإضافة إلى سلاح الدفاع الجوي، الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا به.

وأضاف أن حماية سيادة سوريا تأتي من خلال بناء صرح حقيقي لكل أنواع الأسلحة، من سلاح الجو والدفاع الجوي ومنظومة الإشارة وسلاح الحرب الإلكترونية والكيمياء والهندسة، إذ إن جميعها يحتاج إلى إعادة بناء لأنها شبه منهارة منذ عهد النظام السابق.

من جانب آخر، لا يمتلك سلاح الجو السوري قدرات واسعة لشن عمليات استهداف جوي واسعة النطاق، لكنه قادر على المناورة في عمليات تكتيكية تستهدف أهدافًا ثابتة، ويمكن أن يشكل إعاقات دفاعية، لذلك ترتكز فاعليته على الهجمات الدفاعية التكتيكية، وفق الشمالي.

هل يمكن شراء الأسلحة الجوية؟

ربط العقيد المطلق ملف شراء الأسلحة وتطوير الجيش بالقرار السياسي، واعتماد العقيدة العسكرية المتبعة في الدولة، سواء بالذهاب إلى المنظومة الشرقية أو الغربية.

ومن هنا، يمكن شراء الأسلحة من المعسكر الغربي ليكون سلاحًا غربيًا، وهذا ما يستبعده المطلق، بسبب ضعف الإمكانية المادية لاستجلاب وشراء الأسلحة الغربية المتطورة.

كما لا يمكن للغرب أن يبيع دمشق سلاحًا جويًا نوعيًا يمكن من التفوق الجوي فوق سوريا، بسبب طبيعة الحكومة "الراديكالية"، وفق وصف العقيد.

ويمكن لروسيا أن تمنح سوريا أسلحة لكن بشروط محددة، لكن لن تمنحها منظومة دفاع جوي يمكن من خلالها حماية الأجواء السورية من الخطر الخارجي العسكري، وخاصة من إسرائيل.

موروثة من فرنسا

تمتلك سوريا منظومة طيران متواضعة، بينها العديد من المطارات ورثتها من التركة الفرنسية قبل خروجها في أربعينيات القرن الماضي.

وتشير الإحصائيات إلى أن منظومة السلاح الجوي السوري فقدت أكثر من 120 طائرة، ما بين حربية ومروحية، خلال سنوات الثورة، في حين ذهبت إحصائيات أخرى إلى نحو 200 طائرة.

وبحسب دراسة لموقع "Middle East Transparent" نشرت في عام 2016، فقد تكبدت القوات الجوية التابعة لرئيس النظام المخلوع، بشار الأسد، خسائر مؤكدة بلغت 55 طائرة و57 مروحية على الأقل، أسقطت أو تحطمت، بالإضافة إلى 28 مروحية و51 طائرة أخرى أخرجت من الخدمة على الأرض.

لكن بالمقابل، شكّل هذا السلاح، خلال سنوات الثورة، عامل حسم لمصلحة النظام السابق، إلا أنه فقد قدرته على حسم المعارك في أيامه الأخيرة، في ظل التقدم السريع لقوات "ردع العدوان" التي أطاحت به.

وبعد سقوط النظام، أجهزت إسرائيل على معظم قدرات الجيش، لا سيما منظومة الدفاع الجوي، والمطارات الحربية، خوفًا من استخدامها من قبل ما تعتبرها "جماعات متطرفة" في إشارة إلى الحكومة السورية الجديدة.

من جانبها، استخدمت السلطات السورية الجديدة السلاح الجوي ضمن ثلاثة مسارات، تمثل الأول باستعراضات معنوية، مثل رمي الورود من الحوامات خلال الاحتفالات، في إشارة رمزية إلى تغيير طبيعة الاستخدام، بعد أن استخدمها النظام في رمي البراميل على المناطق السكنية.

وضمن المسار الثاني، استخدمت الحكومة السورية الحوامات العسكرية العمودية لأغراض عسكرية، لكن بشكل محدود، في آذار 2025، ضد تحركات من تسميهم "فلول النظام البائد".

أما المسار الثالث فكان خدميًا، تمثل بالمساعدة في إطفاء الحرائق المندلعة في الغابات والأماكن التي لا تستطيع الآليات الوصول إليها.

وزارة الدفاع السورية تخرّج أول دورة أفراد ضمن القوى الجوية متضمنة 1000 صف ضابط – 23 تموز 2026 (وزارة الدفاع السورية)

بناء على تصريحات الشرع..
أي مفاوضات تخوضها سوريا وإسرائيل؟

آليات عسكرية إسرائيلية في الطريق الواصل بين قرية طرخية وبلدة جباتا الخشب بريف القنيطرة الشمالي – 4 نيسان 2026 (الإخبارية السورية)

عنب بلدي – محمد ديب بطت

فتحت تصريحات الرئيس السوري، أحمد الشرع، خلال مقابلته التلفزيونية الأخيرة باب النقاش حول مستقبل العلاقة بين سوريا وإسرائيل، بعد حديثه عن وجود مفاوضات غير مباشرة تهدف إلى منع التصعيد، وإشارته إلى أن سوريا تسعى لاستعادة حقوقها عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية.

ومنذ سقوط نظام الأسد، دخلت دمشق وتل أبيب في مسار من الاتصالات غير المباشرة، تركز بشكل أساسي على الملف الأمني في الجنوب السوري، في ظل التوغلات الإسرائيلية داخل الأراضي السورية.

وجرى خلال هذه الاتصالات بحث إعادة تفعيل اتفاقية فض الاشتباك الموقعة عام 1974، بما يضمن ضبط الحدود ومنع التصعيد، إضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التي دخلتها بعد سقوط النظام.

وتحدث وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، في أكثر من مناسبة عن وجود مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي برعاية أمريكية، مشيرًا إلى أن دمشق تسعى إلى اتفاق يحفظ سيادتها وحقوقها، وليس إلى تفاهمات منفصلة عن القضايا الوطنية السورية.

تصريحات الرئيس الشرع الجديدة تأتي بشكل متزامن مع التغيرات التي تشهدها المنطقة على المستويات السياسية والأمنية، ليطرح هذا الملف تساؤلات حول طبيعة أي تفاهمات محتملة بين دمشق وتل أبيب، وحدود ما يمكن أن تقبل به سوريا سياسيًا، وما إذا كانت التصريحات الأخيرة تعكس تحولًا في أدوات إدارة الملف الإسرائيلي أم أنها تندرج ضمن مقاربة سياسية مرتبطة بالمرحلة الانتقالية والتوازنات الإقليمية الراهنة.

كما يفتح الحديث عن هذا الملف الباب أمام قراءة أوسع للتحديات التي قد تواجه أي مسار تفاوضي مستقبلي، سواء على المستوى الداخلي السوري أو في إطار الحسابات الإقليمية والدولية المرتبطة بالصراع العربي- الإسرائيلي.

الحاجة إلى خطاب وسطي

يرى الكاتب والباحث السياسي درويش خليفة أن تصريحات الرئيس الشرع بشأن إمكانية الذهاب نحو اتفاقية أمنية مع إسرائيل، وما قد يتطور لاحقًا إلى اتفاق سلام، تأتي في سياق يفرض على سوريا تبني خطاب "وسطي ومعتدل" في المرحلة الراهنة، في ظل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية واستمرار التوغلات العسكرية.

وقال خليفة، في حديث إلى عنب بلدي، إن الواقع السوري الحالي لا يسمح بتبني خطاب تصعيدي تجاه إسرائيل، خاصة مع عدم اكتمال هيكلية الجيش السوري ووجود هشاشة أمنية داخلية، إلى جانب انشغال القوى الإقليمية بملفات أخرى، أبرزها التطورات المرتبطة بإيران والممرات والمعابر المائية في المنطقة.

وأضاف أن سوريا لا تمتلك اليوم موازين قوى متكافئة مع إسرائيل التي تمتلك إمكانات عسكرية وتكنولوجية متقدمة، الأمر الذي يجعل خيار المواجهة العسكرية غير واقعي في الظروف الحالية، ويفرض الذهاب نحو خطاب تصالحي يهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والأمنية.

الأولوية السورية في الوقت الراهن، وفقًا لخليفة، يجب أن تكون وقف الاعتداءات الإسرائيلية والعمل على انسحاب إسرائيل من المناطق التي توغلت فيها، لافتًا إلى أن اقتراب انتخابات الكنيست الإسرائيلي خلال الأشهر المقبلة يجعل الخطاب المتشدد هو السائد داخل إسرائيل لاستقطاب أصوات التيارات اليمينية والمتطرفة.

شرعية سياسية

الحديث عن اتفاقية أمنية، بحسب خليفة، لا يعني بالضرورة الذهاب مباشرة نحو اتفاق سلام شامل، موضحًا أن مثل هذه المسارات قد تتطور تدريجيًا على مدى سنوات، وبما يتوافق مع المصلحة الوطنية السورية ومقتضيات القضية السورية.

اتفاق سياسي بهذا الحجم لا يمكن أن يكون قرارًا يخص السلطة الحالية وحدها، بل يحتاج إلى شرعية سياسية ومؤسسات منتخبة، تشمل وجود برلمان منتخب قادر على التصويت والتصديق على مثل هذه الاتفاقيات.

وأكد خليفة ضرورة إجراء مشاورات مع الدول العربية، وعلى رأسها مصر والأردن والسعودية، إلى جانب التشاور مع الحلفاء الإقليميين وفي مقدمتهم تركيا، قبل اتخاذ أي خطوات تتعلق بالعلاقة مع إسرائيل.

وتدفع الضغوط الأمريكية السلطات السورية نحو تطوير العلاقة مع إسرائيل، بالتوازي مع وجود رفض شعبي واسع لأي شكل من أشكال التطبيع، وهو ما يستوجب أخذ مختلف الاعتبارات السياسية والشعبية بعين الاعتبار، وفقًا لخليفة.

شكل العلاقة المستقبلية بين سوريا وإسرائيل سيبقى مرتبطًا بمآلات التحولات الإقليمية، ولا سيما النتائج النهائية للحرب الأمريكية- الإسرائيلية- الإيرانية، التي ستسهم في رسم ملامح التوازنات الجديدة في المنطقة.

إرهاب دولة

من جانبه، يرى المحلل السياسي أحمد القاسم أن تصريحات الرئيس الشرع بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاقية أمنية مع إسرائيل تعكس قراءة واقعية للمتغيرات السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة، في ظل ما وصفه بحالة عدم الاستقرار الناتجة عن التوترات الإقليمية والتدخلات العسكرية المتكررة.

وقال القاسم، في حديث إلى عنب بلدي، إن المنطقة تعيش تحديات أمنية كبيرة، سواء على صعيد النفوذ الإيراني خلال السنوات الماضية أو التوغلات الإسرائيلية المتكررة وانتهاكات السيادة السورية، معتبرًا أن ما تقوم به إسرائيل من عمليات عسكرية داخل الأراضي السورية وتدخلات في شؤون دول المنطقة يندرج ضمن ما وصفه بـ"إرهاب الدولة".

أي اتفاق أمني يعيد الأمور إلى إطار اتفاقية فض الاشتباك لعام 1974 من شأنه أن يسهم في تهدئة المنطقة، بحسب القاسم، مشيرًا إلى أن سوريا تبحث منذ المرحلة الانتقالية الحالية عن تحقيق الاستقرار والسلام بما يتيح لها الانطلاق في عملية إعادة البناء.

القاسم لفت إلى أن الرئيس الشرع كان واضحًا عندما تحدث عن إمكانية تحقيق السلام دون أن يعني ذلك التنازل عن الحقوق السورية في الجولان المحتل، معتبرًا أن أي حديث عن السلام مع إسرائيل يجب أن يكون ضمن إطار يحفظ الحقوق الوطنية السورية.

تثبيت حالة الاستقرار

الحديث المطروح حاليًا لا يتعلق بتطبيع العلاقات بالمعنى التقليدي، وإنما يهدف إلى تثبيت حالة من الاستقرار ومنع الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي السورية، بحسب المحلل القاسم.

وبيّن أن أبرز المكاسب السياسية والأمنية لأي اتفاق من هذا النوع تتمثل في تأمين الحدود السورية ووقف التوغلات الإسرائيلية، بما ينعكس إيجابًا على استقرار المنطقة بأكملها ويحد من التدخلات في الشأن السوري.

الملفات التي ستُطرح في أي مفاوضات مستقبلية ستكون ذات طابع أمني بالدرجة الأولى، وفي مقدمتها انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي السورية التي دخلتها عقب سقوط نظام الأسد، إضافة إلى وضع ضوابط أمنية تمنع أي تدخلات مستقبلية.

واعتبر أن ملف الانسحاب الإسرائيلي لا يمكن فصله عن أي اتفاق محتمل، إذ يشكل، بحسب رأيه، أساس العملية التفاوضية، وهو ما أكد عليه الرئيس الشرع في أكثر من مناسبة.

اتفاقية السلام، إن طُرحت مستقبلًا، تحتاج إلى وجود مؤسسات تشريعية منتخبة وإجراءات دستورية واستفتاءات شعبية، بحسب القاسم، مؤكدًا أن ما يجري الحديث عنه حاليًا يقتصر على اتفاقية أمنية، وأن أي اتفاق أمني بين سوريا وإسرائيل ستكون له انعكاسات واسعة على استقرار الإقليم ونموه الاقتصادي.

إزالة الإشغالات تنعكس على نظافة الطرق

تنظيم الأسواق الشعبية يلاقي استحسان الأهالي في حلب

حلب – محمد ديب بظت

أحدثت الأسواق الشعبية التي افتتحتها الجهات المحلية في مدينة حلب منذ مطلع تموز الحالي تغييرًا ملحوظًا في عدد من الأحياء التي كانت تشهد انتشارًا واسعًا لـ"البسطات" والإشغالات الطرقية، في محاولة لتنظيم حركة البيع والتخفيف من الازدحام الذي فرضته الأسواق العشوائية على الأرصفة والشوارع.

وشملت هذه الخطوات افتتاح أسواق في عدد من الأحياء، أبرزها حي صلاح الدين وبستان القصر، ضمن خطة تهدف إلى نقل الباعة الجوالين وأصحاب "البسطات" إلى أماكن مخصصة لهم، بما يحقق قدرًا من التنظيم ويحد من الإشغالات التي لطالما اشتكى منها السكان.

ورغم الترحيب الذي أبداه عدد من الأهالي بفكرة تنظيم "البسطات" وتخصيص أماكن لها، فإن بعضهم يرى أن موقع هذه الأسواق قد يشكل تحديًا بالنسبة للباعة والزبائن على حد سواء، خاصة مع ابتعاد بعضها عن مراكز الحركة التجارية المعتادة داخل الأحياء.

خففت الازدحام

مصطفى كيتوع من سكان حي صلاح الدين، قال لعنب بلدي، إن السوق الشعبي الجديد (سوق القنيطرة) أسهم بشكل واضح في تخفيف الازدحام الذي كانت تشهده الشوارع الرئيسة في الحي، ولا سيما في محيط دوار صلاح الدين وشارع الشرعية، حيث كانت "البسطات" تحتل أجزاء واسعة من الطريق وتعوق حركة السيارات والمشاة.

وأضاف أن السكان باتوا يلاحظون فرقًا واضحًا في حركة السير ونظافة المنطقة بعد نقل "البسطات"، معتبرًا أن فكرة الأسواق الشعبية بحد ذاتها إيجابية وتصب في مصلحة الحي، لكنها تحتاج إلى متابعة مستمرة لضمان عدم عودة الإشغالات إلى الشوارع مرة أخرى.

وبرأي مصطفى، فإن نجاح التجربة يتطلب أيضًا استكمال الخدمات داخل السوق وتأمين احتياجات الباعة، بما يشجعهم على الاستمرار في العمل داخله بدل العودة إلى مواقعهم السابقة.

التنظيم خطوة مطلوبة

من جهتها، قالت غفران سبسبي من سكان حي بستان القصر، إن تنظيم عمل "البسطات" كان مطلبًا قديمًا للأهالي، نظرًا إلى ما كانت تسببه من ازدحام يومي وصعوبة في التنقل داخل بعض الشوارع.

وقالت غفران لعنب بلدي، إن وجود سوق مخصص للباعة يمكن أن يحقق فائدة مزدوجة تتمثل في الحفاظ على مصدر رزق أصحاب "البسطات" وتنظيم الواقع الخدمي في الوقت ذاته.

وأضافت أن موقع بعض الأسواق الجديدة قد لا يكون مناسبًا لجميع الزبائن، خاصة إذا كانت بعيدة نسبيًا عن مراكز الكثافة السكانية أو الطرق الحيوية التي اعتاد السكان التسوق منها بشكل يومي.

نجاح التجربة لا يمكن ربطه بعدد "البسطات" التي نُقلت فحسب، وإنما بمدى قدرة هذه الأسواق على استقطاب المتسوقين وتوفير بيئة مناسبة للبيع والشراء على المدى الطويل.

الوصول إلى الزبائن

تفتح تجربة الأسواق الشعبية في حلب باب النقاش حول مدى قدرة الجهات المحلية على تحقيق التوازن بين تنظيم الشوارع والحفاظ على مصادر رزق آلاف العاملين على "البسطات"، خصوصًا مع التوجه لتوسيع التجربة في أحياء أخرى داخل المدينة.

وفي حين تبدو الأسواق الجديدة حلًا عمليًا لمشكلة الإشغالات المرورية والعشوائية، تبقى مسألة اختيار مواقعها وتجهيزها بالخدمات اللازمة أحد أبرز العوامل التي ستحدد مدى نجاح هذه الخطوة وقدرتها على التحول إلى نموذج قابل للتعميم في مختلف أحياء المدينة.

وفي هذا السياق، قالت رئيسة شعبة الدراسات في المديرية الخدمية الخامسة، سامية شحادة، في تصريح لعنب بلدي، إن المديرية أطلقت حتى الآن سبعة بازارات شعبية موزعة على أيام الأسبوع ضمن نطاقها الجغرافي، في إطار خطة تهدف إلى تنظيم الواقع التجاري واستيعاب "البسطات" والإشغالات المنتشرة في الأحياء.

الخطة الحالية، بحسب شحادة، تستهدف تنظيم الأعداد الكبيرة من "البسطات" والإشغالات الموجودة ضمن القطاع، بالتوازي مع إجراء تقييم مستمر لحجم الاستيعاب الذي توفره الأسواق والبازارات في كل منطقة، بما يضمن تحقيق أفضل النتائج على المستوى الخدمي والتنظيمي.

ترسيخ نموذج تنظيمي

أثبتت تجربة الأسواق المؤقتة والبازارات مرونة كبيرة وتناسبًا مع طبيعة المنطقة وخصوصيتها العمرانية والمجتمعية، ما أسهم في توفير بدائل عملية ومنظمة للباعة الجوالين وأصحاب "البسطات"، بحسب ما قالته شحادة.

وأضافت أنه جرى تعديل أحد المواقع المقترحة سابقًا ونقله إلى موقع بديل أكثر ملاءمة من حيث الحركة المرورية وخدمة المواطنين، بما يسهم في تعزيز فرص نجاح السوق وزيادة الإقبال عليه .

رؤية المديرية لا تقتصر على معالجة الإشغالات الحالية فحسب، وإنما تهدف إلى ترسيخ نموذج تنظيمي دائم للأسواق الشعبية داخل الأحياء، بما يعزز المظهر الحضاري للمدينة وينظم النشاط التجاري فيها، وفقًا لشحادة.

وأكدت حرص مجلس المدينة ومديرياته على تحقيق التوازن بين إزالة الإشغالات العشوائية من الشوارع والحفاظ على مصادر رزق أصحاب "البسطات"، من خلال دمجهم ضمن الأسواق والبازارات المنظمة وتأمين الخدمات الأساسية اللازمة لها.

تنفيذ هذه الخطة يجري بدعم وتنسيق مستمر بين المديرية الخدمية الخامسة والكتلة الخامسة ومديرية التنمية، لضمان نجاح المشروع وتحقيق أهدافه الخدمية والتنموية.

من جانبه، قال المسؤول الإداري في الكتلة الرابعة، خالد دربساس، إن خطة تنظيم "البسطات" في مدينة حلب تعتمد على مسارين، يتمثل الأول بإقامة بازارات أسبوعية، والثاني بإنشاء أسواق شعبية يومية لاستيعاب "البسطات" المنتشرة بشكل عشوائي في الشوارع.

وأضاف لعنب بلدي أن إحصائية رسمية أعدتها إدارة الكتلة الرابعة أظهرت وجود نحو 3200 "بسطة" ضمن نطاقها، ما دفع الجهات المعنية إلى إطلاق مشاريع لتنظيمها، في ظل ما تسببه من ازدحامات مرورية وإشغالات للأرصفة والطرق، إلى جانب الشكاوى المتكررة المتعلقة بالنظافة والواقع الخدمي في الأحياء.

سوق شعبي مؤقت ضمن نطاق الكتلة الخامسة في حي الحمدانية بمدينة حلب – 11 حزيران 2026 (مجلس مدينة حلب)

أزمة مياه في سلمية..
وعود بالحل بعد صيانة المحطة الرئيسة

جانب من المرحلة الأولى لاستبدال خط الضخ المغذي لمدينة سلمية لتعزيز التزويد المائي – 27 تموز 2026 (مديرية مياه حماة)

حماة – عدي الحاج حسين

يعيش آلاف السكان في مدينة سلمية بريف حماة الشرقي أزمة مياه تتفاقم مع دخول فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة.

ورغم الجهود التي تبذلها مؤسسة المياه لتحسين واقع التزويد، يظل المواطنون رهينة جدول ضخ ليلي مرهق، يضطرهم للسهر حتى ساعات الفجر الأولى لعل المياه تصل إلى خزاناتهم، وسط ضعف في التغذية يمنعها من الوصول إلى الطوابق العليا وأطراف الأحياء.

لعنب بلدي "واقعًا مريرًا" يتكرر كل صيف، مؤكدًا أن المياه تأتي آخر الليل ضعيفة جدًا ولا تمكنهم من التعبئة، وقد أرهقهم انتظار المياه والسهر، بينما كانوا في السابق يتمكنون من التعبئة عندما كانت المياه تأتي صباحًا.

وقال إن أنابيب المياه في البناء ضيقة جدًا، مما يزيد من صعوبة وصول المياه إلى الطوابق العليا.

وأضاف طارق أنه يمضي معظم لياليه مترقبًا وصول المياه، لكن الكميات التي تصل غالبًا لا تكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية، ما يحرم الأسرة أحيانًا من الاستحمام أو حتى الغسل والشطف.

وقال إنهم يكتفون بتعبئة خزان واحد أسبوعيًا بتكلفة 50,000 ليرة سورية، واصفًا الواقع بأنه "متعب للغاية"، مطالبًا بإعادة الضخ إلى النهار ليتمكنوا من التعبئة باكرًا دون سهر الليالي.

من جانبه، يرى أيهم عواد أن واقع المياه تحسن نسبيًا بعد تقسيم مدينة سلمية إلى أجزاء، مؤكدًا أن المياه في الحارة الغربية تصل الآن إلى الطابق الخامس، ولأنها باتت تُضخ نهارًا، فإن المضخات تعمل على الطاقة الشمسية.

وأضاف أن كمية المياه تعتمد على عدد أفراد العائلة، فعشرة براميل قد تكفي وتزيد.

الضخ الليلي اضطراري

رئيس وحدة مياه سلمية، شادي شاهين، قال في تصريح لعنب بلدي، إن واقع التغذية في قرى ريف سلمية والمناطق المحيطة يعتمد على تقنين كهربائي حاد يلقي بظلاله على الآبار المغذية للمنطقة.

ورغم أن إنشاء منظومات الطاقة الشمسية أسهم في تحسين واقع المياه في تلك القرى، فإن وضع محطة القنطرة مختلف، لأنها معفاة كليًا من التقنين وتعمل بالكهرباء على مدار 24 ساعة دون انقطاع.

وكشف شاهين عن أعمال صيانة وإصلاحات شاملة لمحطة التحلية الرئيسة في سلمية، التي ترفد، إلى جانب محطة القنطرة، مياه جبل عين الزرقا.

وتُنفذ هذه الأعمال عبر عقد مباشر بين مؤسسة "آغا خان" والمقاول المنفذ، دون تدخل مالي من مؤسسة المياه.

ومن المتوقع، بحسب شاهين، أن تسفر أعمال الصيانة عن قفزة في الإنتاجية لترتفع من 700 إلى نحو 2000 متر مكعب يوميًا، وهي زيادة من شأنها تخفيف جانب من العجز المائي الذي تعاني منه المدينة، لا سيما مع ذروة فصل الصيف.

تقسيم الشبكة لتدارك العجز

شاهين أشار إلى أن الحي الشمالي يعد من أكبر أحياء سلمية من حيث الكثافة السكانية وعدد المشتركين، ومع الارتفاع الكبير في معدلات الاستهلاك صيفًا، ظهر عجز مائي واضح في الحي.

ولتدارك ذلك، تعمل الوحدة وفق خطة فنية لتقسيم الحارة إلى قطاعين مستقلين، مما يسهم في معالجة ضعف الضخ وضمان وصول كميات أكبر من المياه لجميع السكان للتخفيف من معاناتهم.

وعن جدول الضخ واستراتيجية الفترة المقبلة، قال شاهين إنه خلال شهري آذار ونيسان الماضيين، أثبتت تجربة الضخ النهاري نجاحها في تقليل الهدر وتحقيق توزيع أكثر عدالة للمياه، خصوصًا لسكان الطوابق العليا، لكن مع اشتداد الحر في الصيف، وتزامن ذلك مع تعطل محطة التحلية للصيانة، انخفض الوارد المائي لخزان الجبل، مما اضطرهم لتأخير الضخ إلى الليل بعد الساعة السابعة مساء.

وأضاف شاهين أنه رغم ما يكابده الأهالي من مشقة السهر للتعبئة، فإن الضخ الليلي هو الخيار الوحيد حاليًا، لضمان وصول المياه إلى أطراف الأحياء ونهايات الشبكة.

ومع انتهاء أعمال الصيانة خلال الشهر المقبل وعودة ضخ الـ2000 متر مكعب الإضافية، سيعود مجددًا نظام الضخ النهاري، بالتوازي مع تكثيف الرقابة على الهدر، ومكافحة المخالفات، وضمان استقرار التوزيع المائي بشكل عادل.

وتعاني مدينة سلمية من أزمة مياه مزمنة تتفاقم مع كل صيف، نتيجة النمو السكاني المتسارع وقدم شبكات التوزيع واعتماد الكثير من الأحياء على آبار تعمل بالكهرباء المقننة.

ويأمل الأهالي أن تسفر صيانة محطة التحلية عن تحسن ملموس في واقع التوزيع، مع العودة إلى نظام الضخ النهاري الذي يريح السكان من عناء السهر الليلي، ويخفف من الاعتماد على الصهاريج الخاصة باهظة الثمن.

الفعاليات التجارية المحلية في دمشق..
فرصة للتعريف بالمشاريع الناشئة

دمشق – غنى جير

تشكل الفعاليات التجارية المحلية التي تستضيفها دمشق إحدى المنصات التي يلجأ إليها أصحاب المشاريع الصغيرة والناشئة للتعريف بمنتجاتهم، وتوسيع قاعدة زبائنهم، وتعزيز حضور علاماتهم التجارية في السوق، في ظل التحديات الاقتصادية وتراجع القوة الشرائية.

إلا أن جدوى هذه المشاركات تبقى مرتبطة بعدة عوامل، أبرزها طبيعة الجمهور المستهدف، ومستوى الإقبال، وتكاليف المشاركة، التي يرى أصحاب المشاريع أنها قد تشكل عائقًا أمام تحقيق عائد مادي يتناسب مع حجم الإنفاق.

وفي جولة ميدانية أجرتها عنب بلدي في فعالية "ربيع دمشق"، المقامة في حديقة "الأمويين"، استعرض عدد من أصحاب المشاريع الناشئة تجاربهم في المشاركة، بين من رأى فيها فرصة لبناء اسم تجاري والوصول إلى زبائن جدد، ومن اعتبر أن ارتفاع التكاليف وضعف القوة الشرائية يحدان من جدواها الاقتصادية.

بوابة للتعريف بالمشاريع

قالت صاحبة مشروع إعداد "السوشي" ليلاس المغربي، إن الفعاليات المحلية كانت بوابتها الأولى للتعريف بمشروعها، إذ بدأت مشاركاتها في معرض "دمشق القديم" ثم "ربيع دمشق"، ما أسهم في ترسيخ حضور علامتها التجارية لدى الجمهور، رغم أن المبيعات لا تزال تعتمد بشكل رئيس على الطلبات عبر الإنترنت.

وترى أن جدوى المشاركة تختلف باختلاف طبيعة الجمهور المستهدف، مشيرة إلى أن المعارض التي تستقطب شرائح ذات قدرة شرائية مرتفعة حققت نتائج أفضل من الفعاليات ذات الطابع الشعبي التي يقل فيها الإقبال على منتجات مثل "السوشي".

تكلفة عالية

تعد تكلفة المشاركة في الفعاليات من أبرز التحديات أمام المشاريع الناشئة، بحسب ما قالته ليلاس المغربي، إذ بلغت تكلفة استئجار الكشك في إحدى الفعاليات نحو 900 دولار لمدة 15 يومًا، فيما وصلت إلى 2250 دولارًا لمدة شهر في معرض سابق، ما يجعل تحقيق العائد مرتبطًا بحجم الإقبال والقوة الشرائية للزوار.

إلى جانب التحديات الأخرى التي تواجهها، مثل صعوبة تأمين المواد الأولية والتعامل في الأسواق، فضلًا عن الصعوبات التي تواجهها كامرأة تدير مشروعها.

الوصول إلى زبائن جدد

من جانبه، يرى سامر العش، صاحب العلامة التجارية "شام أوغلو" المتخصصة في العطور والملابس النسائية، أن المشاركة في الفعاليات تمثل أداة لبناء حضور العلامة التجارية والوصول إلى زبائن جدد، أكثر من كونها وسيلة لتحقيق أرباح مباشرة، لافتًا إلى أن مبيعات الفعاليات جاءت أقل من مبيعات محله التجاري الدائم نتيجة ضعف القوة الشرائية للزوار.

وقال إن ارتفاع رسوم المشاركة يشكل عبئًا على المشاريع الناشئة، إذ بلغت تكلفة استئجار الكشك نحو 550 دولارًا لمدة 15 يومًا، وهو مبلغ يتجاوز إيجار محله التجاري لشهر كامل.

بدورها، اعتبرت آلاء، صاحبة العلامة التجارية "مايلو كيدز" المتخصصة بملابس الأطفال، أن الفعاليات المحلية تتيح للمشاريع الناشئة فرصة للتواصل المباشر مع الزبائن وتعزيز حضورها في السوق.

وقالت إن مشروعها، الذي انطلق قبل ثلاثة أشهر ويعتمد على استيراد ملابس الأطفال من تركيا، حقق نتائج أفضل عبر منصات التواصل الاجتماعي مقارنة بالمبيعات داخل الفعالية، نظرًا إلى قدرة التسويق الإلكتروني على استهداف الزبائن بدقة.

وأشارت إلى أن تكلفة المشاركة، التي بلغت نحو 540 دولارًا لمدة 15 يومًا، تجعل من الصعب تحقيق أرباح مباشرة، ما يدفع للنظر إلى الفعالية باعتبارها استثمارًا تسويقيًا يسهم في التعريف بالعلامة التجارية وإتاحة الفرصة للزبائن للاطلاع على المنتجات وجودتها.

ومع استمرار توسع المشاريع الصغيرة والناشئة واعتمادها على قنوات متنوعة للوصول إلى الزبائن، تبقى الفعاليات المحلية إحدى الأدوات المتاحة أمامها، لكنها تحتاج إلى مزيد من التوازن بين احتياجات العارضين وتكاليف المشاركة لضمان قدرتها على دعم هذه المشاريع.

فعالية "ربيع دمشق" في حديقة الأمويين بدمشق – 25 تموز 2026 (عنب بلدي/ غنى جير)

زراعة واعدة دونها صعوبات

طرطوس تدخل عالم الزعفران بـ18 دونمًا

طرطوس – شعبان شاميه

تشهد القرى الجبلية في طرطوس إقبالًا متزايدًا من الفلاحين على زراعة الزعفران، مدفوعًا بدعم فني وإرشادي حكومي لتوسيع نطاقها بريف المحافظة.

بدأت القصة قبل سبع سنوات في منطقة الدريكيش، وتوسعت تدريجيًا لتبلغ المساحة الإجمالية اليوم 18 دونمًا، منها 15 دونمًا في قرية بيت يوسف، إلى جانب حيازات فردية بسيطة في منطقة القدموس، إذ يعتني بهذا المحصول الثمين حاليًا نحو عشرة مزارعين، نجحوا في زراعة كمية من "الأبصال" تقدّر بنحو طنين.

وفي إطار السعي لتطوير هذه الزراعة، تقود مديرية الزراعة بالتعاون مع منظمة "أكساد" والهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية خطة لدعم الفلاحين "مجانًا"، وفق ما قاله مدير الزراعة بطرطوس، محمد عدنان أحمد، في حديث إلى عنب بلدي.

ويشمل هذا الدعم، وفقًا لأحمد، تقديم "الكورمات" (الأبصال) في مناطق مستهدفة مثل قرية التلة بمنطقة الشيخ بدر، بموازاة تنظيم أيام حقلية ودورات تدريبية مكثفة لتمكين المزارعين من إتقان المعاملات الزراعية الصحيحة للمحصول.

من الإطار التجريبي إلى التوسع الأفقي

رغم هذه الحماسة، قال مدير الزراعة في طرطوس إن زراعة الزعفران لا تزال في إطارها التجريبي، لذا لم تدخل حتى الآن في الإحصاءات الرسمية لوزارة الزراعة، ولا تتوفر لها بيانات دقيقة أو مستهدفات إنتاجية محددة، معتبرًا أن التجربة تسير في مرحلتها الثانية وفق مصفوفة زمنية وضعتها لجنة وزارية متخصصة، تركز على التوسع الأفقي بنشر المحصول في أرياف طرطوس.

وتعد القرى الجبلية الملائمة، مثل الدريكيش والشيخ بدر والمحيلبة، الحاضنة الكبرى لهذه النبتة. ورغم المخاوف المرتبطة بتكلفة العمالة المرتفعة، فإن التحدي الحقيقي والأكبر الذي يواجه المزارعين ويقيّد توسعهم هو القلق من العقبات التسويقية وصعوبة تصريف المنتج مستقبلًا.

الكيلو بأكثر من ثلاثة آلاف دولار

حول إعداد دراسات الجدوى التقديرية، لفت مدير الزراعة في طرطوس إلى أن الدونم الواحد يتطلب زراعة ما بين 50 و60 ألف "كورمة"، لينتج بعد ثلاث سنوات ما بين كيلوغرام وثلاثة كيلوغرامات من المياسم الجافة.

وأشار إلى أن سعر الكيلوغرام الواحد يبلغ حاليًا 450 ألف ليرة سورية جديدة، وهو ما يعادل نحو 3400 دولار أمريكي.

وأضاف أحمد أن الأرباح الإجمالية تتباين تبعًا لتكاليف "الكورمات" والأسمدة وأجور العمالة، مؤكدًا في الوقت ذاته أن العائد الاقتصادي للمشروع مجزٍ للغاية مقارنة بالمحاصيل التقليدية، نظرًا إلى أن المزارع يشتري "الكورمات" لمرة واحدة فقط، لتتضاعف أعدادها وأوزانها بمعدل ثلاثة إلى أربعة أضعاف سنويًا، وفي حال إبقائها في التربة، يستمر إنتاج الأزهار لفترة تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات.

غياب القروض وصناديق الدعم

أقر مدير الزراعة بغياب الآليات التنفيذية لمنح القروض الميسرة أو إطلاق المشاريع التنموية المخصصة لزراعة الزعفران، كاشفًا في الوقت ذاته عن وجود تعاون مع هيئة المشاريع المتوسطة والصغيرة، لبحث سبل دعم المزارعين والتخفيف من تكاليف التأسيس المرتفعة.

وفي الجانب التقني، أوصى بالاعتماد على الروث الحيواني المتخمر (السماد البلدي) أو "الكومبوست" المصنّع، مشددًا على ضرورة جودة التخمير وخلوه من البذور الضارة لضمان سلامة "الكورمات" وحمايتها من الاحتراق.

وبشأن توفير هذه المواد، أكد أحمد غياب أي صناديق متخصصة حاليًا داخل وزارة الزراعة لدعم الأسمدة العضوية، مشيرًا إلى أن دور المديرية يقتصر في المرحلة الحالية على تقديم التوعية الإرشادية حول طرق التخمير الصحيحة، إلى جانب دراسة الاحتياجات الفعلية للمزارعين تمهيدًا لبحث إمكانيات الدعم المستقبلي.

شروط وتوصيات مخبرية لنجاح المحصول

فيما يتعلق بالمحطات البحثية المخصصة لزراعة الزعفران، بيّن أحمد أنه تم تنفيذ تجارب ناجحة في محطتي سرغايا بريف دمشق والبريج في ريف حمص.

أما بخصوص محافظة طرطوس، فقد بدأت الخطوة الأولى بحصر الأصناف البرية المحلية في المناطق الجبلية، نظرًا إلى أن زراعة هذا المحصول تحقق نجاحًا ملحوظًا في المرتفعات التي يتراوح ارتفاعها بين 600 و1200 متر عن سطح البحر.

وتابع أن زراعة الزعفران في المناطق التي تقل عن هذا الارتفاع تقتصر على إكثار "الكورمات" فقط، لحاجة النبات إلى درجات حرارة منخفضة لتحفيز عملية الإزهار.

وأردف أحمد أنه لم يتم اعتماد البروتوكول النهائي الخاص بمحافظة طرطوس حتى الآن، إلا أن المؤشرات تؤكد أن الموعد الأمثل للزراعة يبدأ في أواخر فصل الصيف ومع أولى الهطولات المطرية، لافتًا إلى استمرار العمل على تطوير التوصيات الفنية بناء على النتائج الحقلية المباشرة.

وفي سياق متصل، تباشر الوحدات الإرشادية في مختلف مناطق طرطوس جمع عينات من تربة حقول المزارعين لإخضاعها للتحليل المخبري، وتبعًا لهذه النتائج التي تحدد نسب الرمل والطين والطمي، تقدم المديرية إرشادات دقيقة حول كميات الرمل المطلوبة لتعديل خواص التربة وتحسين قدرتها على التصريف، الأمر الذي يضمن تهوية مثالية لـ"الكورمات" ويحميها من التعفن.

وفي هذا الصدد، شدد مدير الزراعة على أن البيئة الأكثر ملاءمة لزراعة الزعفران تتمثل في الأراضي الجبلية والمدرجات التي ترتفع عن سطح البحر لأكثر من 300 إلى 400 متر، بشرط أن تكون التربة جيدة التصريف.

ونصح بالتركيز على مناطق محددة مثل الدريكيش ومشتى الحلو وبصيرة الجرد، محذرًا في الوقت ذاته من الزراعة في المناطق المنخفضة والرطبة، لتفادي خطر تعفن "الكورمات" الناتج عن تشبّع التربة بالمياه.

تحديات التسويق والحلول التعاونية

يرى أحمد أن معضلة التسويق تمثل حاليًا العقبة الأبرز التي تواجه المزارعين، مشيرًا إلى غياب آلية رسمية متكاملة تضمن حمايتهم حتى الآن. كما تبذل مديرية الزراعة جهودًا حثيثة للتنسيق مع القطاع الخاص، بحسب أحمد، إلى جانب تشجيعها المستمر على تأسيس جمعيات تعاونية زراعية، بهدف تجميع الإنتاج وتفعيل ميزة التفاوض الجماعي نيابة عن المزارعين، الأمر الذي من شأنه الحد من احتكار التجار وضمان تحقيق أسعار عادلة للمنتجين.

حلول تقنية لمواجهة التحديات المناخية

حول التحديات الناجمة عن التغيرات المناخية، أوضح مدير الزراعة أن نبات الزعفران يتطلب كميات مياه متوسطة نسبيًا تقدر بنحو 600- 700 مم سنويًا. وبناء على ذلك، نصح المزارعين، في حال تأخر الهطولات المطرية، بتقديم "رية" أو "ريتين" عبر تقنية "التنقيط" فور الانتهاء من الزراعة، باعتباره بديلًا آمنًا وفعالًا يضمن إنبات "الكورمات" واستقرارها في التربة.

كما وجّه أحمد بضرورة تبكير موعد الزراعة ليكون في الأول من أيلول بدلًا من الأول من تشرين الأول كإجراء احترازي عند تأخر فصل الشتاء، مع التأكيد على أهمية السقاية الموضعية في حال توفر مصادر المياه.

بالمقابل، حذر من الاعتماد الكلي على الري بالتنقيط طوال الموسم، نظرًا إلى أن النبات يرتكز أساسًا على الأمطار خلال طور نموه الخضري، فضلًا عن أن الإفراط في الري يضاعف أخطار الإصابة بالأمراض الفطرية.

آفاق الاستثمار والربط الصناعي

كشف مدير الزراعة عن تحركات جارية لتوثيق الروابط مع شركات الأدوية ومستحضرات التجميل المحلية، بالنظر إلى القيمة المضافة العالية التي يتيحها الزعفران في هذه الصناعات. غير أن نجاح هذا التسويق المشترك مرهون بتوفر كميات إنتاجية ضخمة ومستويات جودة موحدة وموثوقة، وهو الهدف الذي تسعى "زراعة طرطوس" لتحقيقه عبر التوسع الأفقي في المساحات المزروعة وتوحيد عمليات ما بعد الحصاد.

رؤية استشرافية

اختتم أحمد حديثه لعنب بلدي باستعراض الخطط المستقبلية، مؤكدًا وجود توجه استراتيجي نحو إنشاء معامل صغيرة أو وحدات تصنيع ريفية مركزية.

وتكمن وظيفة هذه الوحدات في تجميع الأزهار من المزارعين، ثم تجفيفها وتعبئتها وفقًا لمواصفات قياسية محددة، مما يسهم في تقليص الجهد الفردي، ورفع جودة المنتج النهائي، وبالتالي تسهيل عمليات التسويق.

وفي هذا السياق، يتطلع مدير زراعة طرطوس إلى تحويل هذا التصوّر إلى واقع ملموس، مستندًا إلى رؤية ترتكز على جذب استثمارات حقيقية، وإرساء تنظيم دقيق لجهود المزارعين، إلى جانب بناء شراكة وثيقة وتكامل فعال بين الأطراف المعنية كافة.

ويتجاوز الزعفران تصنيفه العالمي كأحد التوابل الفاخرة، ليتصدّر المشهد كـ"ذهب أحمر" ذي قيمة اقتصادية وعلاجية وثقافية استثنائية. واليوم، تلوح أمام سوريا فرصة استراتيجية لتعزيز مكانة هذا المنتج، مدفوعة بمقوماتها الطبيعية والبيئية، ومعززة بشغف وخبرة المزارع السوري القادر على تحويل هذه الزراعة إلى علامة مميزة في الأسواق الدولية.

مزارع وسط حقول الزعفران بتفقد محاصيله التي باغت خروج إزهارها في عامها الثالث – 15 تشرين الثاني 2025 (عنب بلدي)

انخفاض أسعار الخضراوات بالحسكة..

مؤونة أوفر ومزارع يدفع الثمن

عاملات يقطفن الخضراوات في أرض زراعية جنوب مدينة عامودا في الحسكة – 21 تموز 2026 (عنب بلدي)

الحسكة – محمد جفال

شهدت أسواق محافظة الحسكة خلال الموسم الحالي انخفاضًا ملحوظًا في أسعار معظم أصناف الخضراوات، في مشهد انعكس بصورة متباينة على طرفي المعادلة، فمن جهة وجد المستهلكون فرصة لتأمين احتياجاتهم اليومية وتحضير مؤونة الشتاء بتكلفة أقل مقارنة بالسنوات الماضية، بينما تكبد المزارعون خسائر كبيرة دفعت بعضهم إلى ترك محاصيلهم في الحقول بدلًا من جنيها، بعدما أصبحت تكلفة القطاف والنقل والتسويق أعلى من سعر البيع.

ويأتي هذا التراجع في ظل وفرة الإنتاج المحلي وتزامن نضج المحاصيل الصيفية، إلا أن غياب أسواق تصريف مستقرة وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي جعلا الأسعار تهبط إلى مستويات يقول مزارعون إنها "أقل من تكلفة الإنتاج"، ما يهدد استمرار كثير منهم في زراعة الخضراوات خلال المواسم المقبلة.

أسعار متدنية في الأسواق

تشهد أسواق مدينة الحسكة وريفها تراجعًا في أسعار معظم أصناف الخضراوات، إذ يتراوح سعر كيلو البندورة بين 1500 و2500 ليرة سورية، والخيار بين 2000 و3000 ليرة، والكوسا والبطاطا بين 4000 و5000 ليرة، بينما يباع البقدونس بنحو ألف ليرة للربطة، والفليفلة بنحو 3000 ليرة، والباذنجان بنحو 4000 ليرة، والجبس بنحو 2000 ليرة، والبطيخ الأصفر بنحو 2000 ليرة للكيلوغرام.

في المقابل، حافظت بعض الأصناف على أسعار أعلى نسبيًا، مثل البامية والفاصولياء اللتين تباعان بنحو 15000 ليرة للكيلوغرام، نتيجة محدودية الإنتاج مقارنة ببقية المحاصيل.

ويؤكد باعة في الأسواق أن الأسعار الحالية تعد من الأدنى خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي زاد من حركة الشراء، خاصة مع إقبال الأسر على شراء كميات كبيرة من البندورة والفليفلة والباذنجان والخيار لإعداد رب البندورة والمخللات والمجففات وغيرها من مؤونة الشتاء.

الزراعة تحولت إلى "مقامرة"

على الجانب الآخر، تبدو الصورة مختلفة تمامًا لدى المزارعين، الذين يرون أن انخفاض الأسعار أصبح مصدر خسائر متراكمة تهدد استمرارهم في هذا القطاع.

مزارع الخضراوات محمد إسماعيل من ريف عامودا، قال لعنب بلدي، إن الموسم الحالي كان من أصعب المواسم التي مرت عليه، رغم جودة الإنتاج ووفرة المحاصيل.

وأضاف أن زراعة الخضراوات "أصبحت أقرب إلى المقامرة"، موضحًا أنه أنفق نحو 6000 دولار على الموسم بين شراء الشتول والأسمدة والمبيدات وأجور العمال والمحروقات وتكاليف الري، لكنه لم يسترد سوى نحو 2000 دولار حتى الآن.

واعتبر أن الأسعار الحالية لا تغطي حتى جزءًا من تكاليف الإنتاج، مشيرًا إلى أن بيع صندوق البندورة أو الخيار لا يكفي أحيانًا لتغطية أجرة نقله إلى سوق "الهال".

وأضاف أن كثيرًا من المزارعين باتوا يتخذون قرارًا بترك المحصول في الأرض، لأن قطافه يحتاج إلى عمال وصناديق "فلين" وأجور نقل، وعند حساب هذه النفقات تصبح الخسارة أكبر من ترك المحصول حتى يتلف.

وأشار إلى أن الموسم الزراعي لا يقتصر على بضعة أشهر، بل يبدأ من تجهيز الأرض وشراء البذار أو الشتول، ثم عمليات التسميد والمكافحة والري والتعشيب والمتابعة اليومية، وهي جميعها مصاريف تراكمت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة.

ولفت إلى أن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، مقابل انهيار أسعار البيع، جعل المزارع الحلقة الأضعف في السوق، إذ يتحمل كامل المخاطرة دون وجود أي آلية تضمن له حدًا أدنى من الأرباح.

"نبيع بأقل من التكلفة"

من جهته، قال مزارع الخضراوات جاسم القاضي من ريف الحسكة الجنوبي، إن المشكلة لا تكمن في وفرة الإنتاج بحد ذاتها، وإنما في غياب التخطيط الزراعي وآليات تسويق المحاصيل.

وأضاف أن المزارع عندما يبدأ الموسم لا يعرف السعر الذي سيبيع به إنتاجه بعد أشهر، فيستثمر أمواله على أمل تحقيق عائد مناسب، لكنه يتفاجأ عند الحصاد بانهيار الأسعار.

وأصبحت تكلفة إنتاج كيلوغرام واحد من بعض الأصناف أعلى من سعر بيعه في الأسواق، بحسب جاسم، ما يعني أن كل كمية يبيعها تحقق له خسارة إضافية بدل الربح.

وأشار إلى أن أجور العمال ارتفعت، وكذلك أسعار الأسمدة والمبيدات والوقود، فضلًا عن تكلفة تشغيل مضخات الري وصيانة منظومات الطاقة الشمسية المستخدمة في الزراعة، وهو ما رفع تكلفة الموسم بصورة كبيرة.

وبيّن أن بعض المزارعين فضّلوا بالفعل عدم قطاف أجزاء من محاصيلهم، لأن أجرة العمال وصناديق التعبئة والنقل إلى الأسواق ستجعل الخسائر مضاعفة.

وأضاف أن استمرار هذه الأوضاع قد يدفع عددًا من المزارعين إلى تقليص المساحات المزروعة أو العزوف عن زراعة الخضراوات مستقبلًا، ما قد يؤدي لاحقًا إلى انخفاض الإنتاج وعودة الأسعار إلى الارتفاع.

فرصة للأسر لتأمين مؤونة الشتاء

في المقابل، استقبلت كثير من الأسر في الحسكة انخفاض الأسعار بارتياح، معتبرة أنه أتاح لها فرصة لم تكن متاحة في الأعوام السابقة، حين كانت أسعار الخضراوات المرتفعة تحول دون إعداد كميات كافية من مؤونة الشتاء.

نورة الخلف وهي من سكان مدينة الحسكة، قالت إن انخفاض أسعار البندورة والفليفلة والباذنجان شجعها هذا العام على شراء كميات كبيرة وتحويلها إلى رب بندورة ومخللات وتجفيف بعض الأصناف لاستخدامها خلال فصل الشتاء.

وأضافت أن الأسرة كانت خلال السنوات الماضية تكتفي بكميات محدودة بسبب ارتفاع الأسعار، أما هذا الموسم فأصبح بالإمكان شراء عشرات الكيلوغرامات بتكلفة مقبولة مقارنة بالدخل.

وأشارت إلى أن إعداد المؤونة يمثل وسيلة لتخفيف الأعباء المالية خلال الشتاء، عندما ترتفع أسعار الخضراوات عادة أو يقل توفرها في الأسواق.

بدورها، قالت ليلى السالم، إن انخفاض الأسعار انعكس مباشرة على ميزانية الأسرة، إذ أصبح بإمكانها شراء احتياجاتها اليومية إضافة إلى تخزين جزء منها.

وأضافت أن كثيرًا من العائلات استغلت هذه الفترة لإعداد رب البندورة وتجفيف البامية والباذنجان، فضلًا عن تجهيز مختلف أنواع المخللات. انخفاض الأسعار منح الأسر شعورًا بالاستقرار، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، بحسب ليلى، لكنه في الوقت نفسه يثير القلق عندما يسمع المستهلك أن المزارعين يبيعون بخسارة، لأن استمرار ذلك قد يؤدي إلى تراجع الإنتاج في السنوات المقبلة.

معادلة غير متوازنة

يرى مزارعون أن الأزمة الحالية تكشف خللًا في العلاقة بين الإنتاج والتسويق، إذ لا يستفيد المنتج من الأسعار المرتفعة عند زيادة الطلب، كما لا يجد حماية عندما تنهار الأسعار نتيجة وفرة الإنتاج.

وقالوا إن معظمهم يعتمد على بيع إنتاجه مباشرة في سوق "الهال" أو عبر تجار الجملة، دون وجود جهات تشتري المحاصيل بأسعار تضمن استرداد تكاليف الإنتاج على الأقل.

واعتبروا أن غياب منشآت التصنيع الغذائي والتخزين والتبريد يحرمهم من إمكانية الاحتفاظ بالمحاصيل لحين تحسن الأسعار، ما يجبرهم على بيعها فورًا بسبب طبيعتها سريعة التلف.

وبات المزارع يتحمل منفردًا تكلفة شراء الشتول والأسمدة والمبيدات والمحروقات والري والأيدي العاملة وصناديق التعبئة والنقل، بينما لا يمتلك أي وسيلة للتحكم بسعر البيع النهائي، وفق ما رواه فلاحون لعنب بلدي.

وحذروا من أن استمرار هذه الظروف قد يدفع عددًا منهم إلى تقليص المساحات المزروعة في المواسم المقبلة أو التوقف عن زراعة بعض الأصناف، وهو ما قد يؤدي مستقبلًا إلى تراجع الإنتاج المحلي وتقلبات أكبر في الأسعار، مطالبين بمنظومة تسويق أكثر كفاءة، وآليات تضمن تحقيق حد أدنى من العائد للمزارع، بما يحافظ على استمرار العملية الزراعية ويوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين في آن واحد.

في سوريا.. الصحافة المعمقة بأضعف حالاتها

علي عيد

لم يكن ازدهار الصحافة المعمقة عمومًا والاستقصائية خصوصًا في سوريا مرتبطًا بالاستقرار الأمني، مع انتشار التحقيقات العابرة للحدود (Cross-border)، وخلال 14 عامًا، هي عمر الثورة التي سقط على إثرها النظام، أنتج السوريون مئات التحقيقات والاستقصاءات التي هزّت ضمير العالم، بل دخلت في صلب القرار الدولي والعدالة الانتقالية، ونالت إعجاب كبريات المنظمات والمؤسسات والدوائر البحثية.

ما الذي حصل بعدها؟ لن أبالغ بالقول إن ما أعقب سقوط النظام هو تحوّل هائل في المعطيات على الأرض، وانكشاف صريح لمجموعة من وسائل الإعلام والمنصات، عملت معًا في كشف الجرائم والانتهاكات والفساد في "دولة الأسد"، ثم تبين أن هناك تناقضًا أيديولوجيًا عصف بها كما عصف بالصحفيين أنفسهم، وهي فرضية تتطلب التمحيص.

كما أن من أبرز العوامل التحول الملحوظ في سياسات المنظمات الداعمة، التي تتأثر بالمزاج السياسي للدول التي تعمل منها، أو تحصل على أموالها من دافعي الضرائب فيها، ولكي أكون أكثر تخصيصًا، هناك تغير كبير في توجهات المنظمات الأوروبية والأمريكية لا يخطئه المراقبون والخبراء.

وما كان تهمة لتيار أيديولوجي أو ديني أو راديكالي في الماضي، لم يعد كذلك، بمعايير المنظمات الأممية، والأطراف الفاعلة دوليًا، دون خوض في الأسباب ومنطقيتها، وهو ما يؤثر في برامج إمداد الصحافة المستقلة ماليًا، ويدفعها نحو استراتيجيات جديدة في حربها للبقاء، وغالبًا ما تجنح الصحافة للتراجع خطوة مقابل الحفاظ على وجودها.

المتتبع لنشاط الصحافة الاستقصائية يلاحظ تراجعًا في تدفقها، ولهذا أسباب متعددة، منها أن ما شهدته سوريا خلال الفترة ما بعد 8 من كانون الأول 2024، شكّل تغييرًا في البنية الاقتصادية والسياسية والأمنية.

وفي بلد تعطلت فيه البيئة التشريعية، وعادت مختلف القطاعات لتبدأ من الصفر، وانشغل الصحفيون في ترتيب أوراقهم، والتأقلم مع البيئة الجديدة، ربما يحتاج الأمر إلى مزيد من الوقت للإلمام والمتابعة، دون إغفال بعض ما ينجز من تحقيقات، تلاقي هي الأخرى ملاحظات بعضها يتعلق بالمهنية، والآخر ناتج عن تشتت ذهني وإعادة تموضع.

ما سبق قد يتناقض في التفسير مع خصائص الصحافة المسؤولة، لكن الصحفيين بشر في النهاية، يتأثرون بما يحيط بهم، ويحتاجون إلى حماية واستقرار، ودلائل وقرائن في بيئة ليس فيها رقم ولا معطى.

تقدم الصحافة المعمقة بأنها فهم شامل يحيط بقضية أو حدث، متجاوزة مرحلة نقل الأخبار نحو تحليل الأسباب وتقدير الآثار المحتملة، بالاعتماد على التحري والتدقيق، والمتابعة مع المتخصصين والخبراء، وتقديم الخلفيات والسياقات.

ومن أبرز أشكال الصحافة المعمقة، الصحافة الاستقصائية، التي تقوم بدور المساءلة وكشف الفساد والانتهاكات، وتقديم معلومات جديدة غائبة عن الرأي العام ولا تغطيها الأخبار والتقارير.

تتطلب الصحافة الاستقصائية عناصر لاستمرارها ونجاحها منها:

- الخبرة وامتلاك الأدوات البحثية المناسبة: في سوريا توجد خبرات محلية جاءت من خارج الحدود لكنها تحتاج إلى توطين، إذ تظهر فجوة معرفية لدى الكوادر التي أمضت سنوات طويلة في بيئة تعليمية فقيرة أو مؤسسات إعلامية تقوم بدور الدعاية الحكومية.
- وجود أطراف داعمة تؤمن بالصحافة الاستقصائية، سواء من المنظمات أو المؤسسات أو دافعي الضرائب: لا يبدو أن هذا المسار متوفر حاليًا في سوريا، إذ تعاني البلاد من أزمة اقتصادية تنعكس على المواطنين، كما لا تتوفر عناصر الوعي الكافية لأهمية هذا النوع من الصحافة، ومدى الحاجة إليه، وليس من الواضح ما إذا كانت التشريعات أو القوانين المنتظرة تدعم صحافة الاستقصاء.
- عناصر الحماية والأمن والسلامة: تعتبر صحافة المساءلة خصمًا للفساد القادم من شخصيات حكومية أو سياسية أو خاصة، ولا يقتصر الأمر على سوريا، وبالتالي فإن البيئة الأمنية الهشة تهدد أمن الصحفيين.
- البيئة القانونية: لم تتبلور بعد الصورة التي ستستقر عليها التشريعات والقوانين الخاصة بقطاع الإعلام، وما لم تكن هناك قوانين تضمن حرية العمل الصحفي والحصانة للصحفيين، فإن بعض مظاهر ملاحقة الصحفيين أو صانعي المحتوى بسبب نقد السياسات الاقتصادية أو الأمنية ستكون عامل إضعاف وتراجع لصحافة المساءلة.

تُعرف صحافة المساءلة على أنها شريك موثوق يساعد مؤسسات الدولة في الكشف والتصحيح، ما يستوجب توفير بيئة مناسبة لعملها، وتوفير الحماية والدعم والتدريب لكوادرها، وما لم يحصل هذا الدعم، فإن هناك من سيملأ الفراغ من خارج الحدود.

تعتمد كثير من الدول على الصحافة الاستقصائية كرديف فاعل في كشف الفساد، وفي بلد مثل سوريا، ما زالت قوانينه وبيئته الاقتصادية والسياسية يلفها الغموض، يُعتبر أي تراجع في عمل تلك الصحافة ضربة لدور السلطة الرابعة وأهميتها في خدمة الجمهور وصانع القرار في آن واحد.. وللحديث بقية.

خيمة سيرك.. لا أكثر

غزوان قرنفل

من المسلّم به أن المقدمات تكشف عن محتوى النتائج بالضرورة، وأن المقدمات الخاطئة لا يمكن أبدًا أن تفضي إلى نتائج صحيحة، وأن اجترار وتكرار نفس المقدمات يجب ألا يدفعنا إلى توقع نتائج مغايرة أبدًا، وإلا فإننا نعاني حقًا من مشكلة في الإدراك، وأن أولئك الذين خاب فألهم وتهاوت توقعاتهم بأن يكون البرلمان أو المجلس التشريعي أو مجلس الشعب، سمّه ما شئت، مساحة حرة تمارس فيها الرقابة والمساءلة عن أعمال السلطة التنفيذية المتورمة بالصلاحيات، وأنه سلطان قراره وتشريعاته، لم يدركوا بعد حجم الأزمة والاستعصاء الانتقالي الذي يفترض أنه المهمة الرئيسة للسلطة الحالية، وأن المقدمات التي ابتدأت بما سُمّي زورًا مؤتمرًا للحوار الوطني، والإعلان الدستوري ذي الصلاحيات المطلقة، والتي صفّق معظمهم لها، لن تفضي إلا لما أفضت إليه، مجرد خيمة سيرك سُمّيت مجلسًا للشعب!

في خيمة السيرك عادة هناك مهرجون بملابس فاقعة ألوانها، وحواة يخرجون الأرنب من القبعة أو يحولون المنديل إلى حمامة بيضاء تخرج من وعاء مغطى لتطير في فضاء الخيمة على غير هدى، ولاعبو الأكروبات يستعرضون مهاراتهم في القفز على الحبال حتى دون أن تكون ثمة شبكة أمان منصوبة تحتهم حماية لهم من عقابيل السقوط إن حصل، كل ذلك لا قيمة له دون جمهور يراقب تلك العروض فاغر الفاه، لا يملك إلا "فضيلة" التصفيق عقب كل فقرة.

على الأقل بالنسبة لي وربما لكثيرين غيري، هذا هو الانطباع الذي يتركه مجلس الشعب السوري في تشكيلته الحالية، لا لأني أرغب في ذلك ولا لأني سوداوي الرؤية، وإنما لأن الوظيفة التي يفترض أن يؤديها تكاد تكون غائبة بالكامل، فالبرلمان في أي دولة تحترم نفسها هو السلطة التي تراقب عمل وأداء الحكومة وتسائلهم أو تسائل بعضهم وتتخذ القرار بحجب الثقة عنهم أو عن بعضهم، وهذه الوظيفة انتُزعت منه قبل تشكيله ابتداء، فماذا بقي لديه من أدوات ضغط على السلطة التنفيذية إذا ما انحرفت أو فشلت في أداء مهامها، وما قيمة الرقابة التي قد يمارسها المجلس إن كانت أظافره قد تم تقليمها؟ حتى مهمة تشكيل اللجان واختيار أعضائها أنيطت برئيس المجلس منفردًا (وهو الذي قال يومًا إن مسودة الإعلان الدستوري قُدمت لهم جاهزة واقتصر دورهم على مجرد الصياغة القانونية)، دون أي دور ملحوظ للأعضاء في ذلك، وسُحب منه حق تشكيل لجنة للشؤون الخارجية فلا يملك المجلس حتى حق السؤال والاطلاع على ما يُرسم وما يُقرر في محمية وزارة الخارجية! وأعضاء المجلس لا يملكون الحق في تشكيل كتل وتحالفات ويتعين عليهم أداء عملهم فرادى! والوظيفة الوحيدة المتبقية له هي التشريع، لكن وأمام هذا التغول والتورم في الصلاحيات التي تستحوذ عليها السلطة التنفيذية يمكننا أن نتوقع طبيعة ومحتوى التشريعات التي قد تصدر عن هذا المجلس.

هذا المجلس يُفترض أنه وُجد ليكون شريكًا فاعلًا في إعادة بناء الدولة على أسس جديدة ومغايرة عما سبق، وليكون شريكًا في إنجاز ما يُفترض أنه عملية تحول ديمقراطي مأمول بوصفه أحد أهم أهداف ثورة السوريين، لكنه مع هذه الحال لن يكون أكثر من شاهد زور على عملية تحول نحو دولة سلطوية مطلقة تديرها أدوات السلطة الحالية وفي القلب منها "هيئة تحرير الشام".

كان السوريون يأملون أو يحلمون أن تكون المرحلة الجديدة فرصة لكسر الإرث الاستبدادي الثقيل، وأن يولد مجلس شعب مختلف، يعكس بحق إرادة المجتمع بكل تنوعه لا إرادة السلطة، وأن يجسد مبدأ الفصل بين السلطات ويستعيد هيبة ودور المؤسسة التشريعية، وأن يكون النائب نائبًا عن الشعب ومواجعه ومطالبه وليس مندوبًا يعكس إرادة السلطة التنفيذية ويسبغ عليها وعلى أفعالها وسياساتها المشروعية فحسب.

مشهد الخيمة والسيرك والمهرجين والحواة ربما يُضحك الجمهور بعض الوقت، لكنه في الجوهر يبعث برسالة إلى المجتمع مفادها أن شيئًا لم يتغير في بنية الحكم وأدواته، وأن المؤسسات لا تزال تؤدي أدوارًا مرسومة سلفًا بعيدًا عن أي استقلالية حقيقية، حينها سيفقد المواطن ثقته بفكرة الدولة نفسها وبقدرتها على تصحيح أخطائها من داخل مؤسساتها، وعندها أيضًا يكون قد فات الأوان حقًا على الخروج من تلك المتاهة التي ستبتلع الجميع دون أن يكون لدينا أي سبيل للنجاة هذه المرة.

عنب بلدي
ملف العدد 754
الأحد 2 آب / أغسطس 2026

إعداد:
ركان الخضر
أمير حقوق
محمد جفال

"الدمج" بين الحكومة و"قسد"

بطء لا يبدد التفاؤل

بعد مرور ستة أشهر على توقيع اتفاق 29 من كانون الثاني 2026 بين الحكومة السورية و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، تبدو خريطة الإدارة في شمال شرقي سوريا مختلفة عما كانت عليه قبل الاتفاق، لكنها لم تصل بعد إلى نموذج الإدارة الموحدة الذي نصت عليه بنوده.

وجاء الاتفاق في سياق تحولات ميدانية وسياسية شهدتها منطقة شمال شرقي سوريا مطلع عام 2026، ونص على دمج مؤسسات "الإدارة الذاتية" ضمن مؤسسات الدولة، وتثبيت العاملين فيها، إلى جانب إعادة تنظيم الملفين الأمني والعسكري وتسوية قضايا التعليم والإدارة المحلية، إلا أن مسار التنفيذ خلال الأشهر الستة الماضية أظهر تفاوتًا واضحًا بين الملفات، إذ تقدمت القطاعات الخدمية بوتيرة أسرع، بينما بقيت الملفات المرتبطة بالسيادة والإطار القانوني أكثر تعقيدًا.

واستعادت الحكومة حضورها في عدد من المؤسسات الخدمية والإدارية، وبدأت خطوات دمج ببعض القطاعات، في حين بقيت ملفات أكثر حساسية، مثل القضاء والتربية والجامعات والسجل المدني والموظفين، رهينة خلافات تتعلق بآليات التنفيذ وحدود الصلاحيات وشكل الإدارة المحلية.

تحاول عنب بلدي مناقشة أبرز التغيرات في إدارة محافظة الحسكة بعد اتفاق الدمج، على مستوى المؤسسات الخدمية والاقتصادية والتعليمية والأمنية والعسكرية.

كما تحاور خبراء وباحثين حول أبرز ما أُنجز من خطوات، والآثار المترتبة على تأخر استكمال تنفيذ الاتفاق، ساعية لقراءة السيناريوهات المستقبلية للملف على جميع المستويات.

شاحنات وآليات عسكرية تابعة لقوات الحكومة السورية عبر الطريق الدولي M4 في ريف الحسكة، 3 شباط 2026 (AFP)

الدولة والإدارة

عودة تدريجية للمؤسسات ودمج متفاوت بين القطاعات

لم يسر تنفيذ بند دمج المؤسسات المدنية بوتيرة واحدة منذ توقيع الاتفاق، إذ أظهرت الأشهر الستة الماضية تفاوتًا واضحًا بين القطاعات، مع تقدم ملحوظ في بعض المؤسسات الخدمية مقابل استمرار التعثر في أخرى ترتبط بملفات السيادة والإطار القانوني.

على المستوى الإداري، شهدت دوائر الزراعة ومكتب الحبوب وقطاعا المياه والصحة خطوات دمج أولية، عبر تشكيل إدارات مشتركة وتوزيع المسؤوليات بين موظفي الحكومة و"الإدارة الذاتية"، كما بدأت الحكومة بفرض حضورها في عدد من المؤسسات الرسمية، بالتوازي مع تعيين مسؤولين محليين وبدء تسلم بعض المرافق العامة، في حين بقيت ملفات أكثر تعقيدًا، مثل التربية والقضاء والسجل المدني، خارج إطار التسوية النهائية.

الصحفي والباحث السياسي سامر الأحمد، يرى أن ما تحقق حتى الآن "لا يمكن وصفه باندماج مؤسساتي كامل، بل هو أقرب إلى مرحلة انتقالية من التنسيق الإداري"، موضحًا أن نجاح أي عملية دمج لا يُقاس بمجرد انتقال الموظفين أو صدور قرارات تعيين، وإنما بوجود مرجعية إدارية واحدة، وإطار قانوني يحكم عمل المؤسسات كافة.

وقال الأحمد، إن استمرار ازدواجية الإدارة في بعض القطاعات يجعل المواطنين يتعاملون مع أكثر من مرجعية للحصول على الخدمة نفسها، الأمر الذي يحد من فاعلية الخطوات المنفذة.

> توجد قرارات تصدر عن مؤسسات حكومية، لكن تنفيذها يبقى أحيانًا مرتبطًا بتفاهمات مع قوى وهياكل قائمة على الأرض، لذلك، المسألة لم تُحسم بعد.
>
> سامر الأحمد – صحفي وباحث سياسي

ويتفق الكاتب والصحفي عز الدين ملا مع الأحمد، معتبرًا أن الحكومة نجحت في تحقيق تقدم نسبي بالملفات الخدمية الأقل حساسية سياسيًا، بينما بقيت المؤسسات المرتبطة بالسيادة أكثر تعقيدًا، وهو ما يفسر تفاوت مستويات الدمج بين قطاع وآخر.

التربية والقضاء.. أكثر الملفات تعقيدًا

ما زال مسار توحيد مؤسسات التربية والقضاء يواجه عقبات حالت دون تنفيذ بنود الاتفاق بصورة كاملة، ففي قطاع التعليم، ورغم تعيين مدير للتربية في الحسكة ورئيس مجمع تربوي في القامشلي، بقيت قضايا المناهج، والاعتراف بالشهادات الصادرة عن مدارس وجامعات "الإدارة الذاتية"، ومستقبل الكوادر التعليمية، وآلية دمجها ضمن المنظومة الرسمية، من دون حلول نهائية. وينطبق الأمر ذاته على قطاع التعليم العالي، إذ بدأت خطوات لدمج جامعة "الشرق" في الرقة ضمن جامعة "الفرات"، وأُعلنت مبادئ عامة لدمج جامعة "روجآفا"، بينما لم تُسجل تطورات ممائلة بشأن جامعة "كوباني". ويبدو التعثر أكثر وضوحًا في الملف القضائي، الذي يعد أحد أبرز الاختبارات أمام استعادة الدولة لوظائفها الإدارية، فغياب آلية متفق عليها لدمج قضاة "الإدارة الذاتية" ضمن السلطة القضائية السورية، والخلافات التي رافقت عمل القصر العدلي في الحسكة، انعكست على ملفات إدارية عديدة، من بينها السجل العقاري وإصدار الوثائق الرسمية والمعاملات التي تتطلب أحكامًا أو مصادقات قضائية، ما أبقى المواطنين أمام منظومتين قانونيتين متوازيتين في بعض الحالات.

الباحث السياسي حسن الهاشمي، اعتبر أن هذا التعثر ليس إجرائيًا فحسب، بل يرتبط بطبيعة هذه المؤسسات، موضحًا أن القضاء والتعليم يمثلان "جوهر سيادة الدولة"، ولذلك فإن توحيدهما يتطلب توافقًا على المرجعية القانونية والتنظيمية قبل أي خطوات تنفيذية.

وقال الهاشمي، إن استمرار الازدواجية في هذين القطاعين ينعكس مباشرة على بقية المؤسسات، لأن كثيرًا من الخدمات الإدارية، مثل الأحوال المدنية والسجل العقاري وجوازات السفر تعتمد في نهاية المطاف على منظومة قضائية وتعليمية موحدة.

من جانبه، يرى الباحث سامر الأحمد أن تأخر حسم هذه الملفات يفسر بقاء عملية الدمج في إطارها الإداري الأولي، إذ لا يمكن الحديث عن استعادة كاملة لمؤسسات الدولة ما دامت المرجعيات القانونية والتعليمية لم تُوحَّد بعد.

الموظفون.. الاختبار الحقيقي لاندماج المؤسسات

لم يكن دمج المؤسسات مقتصرًا على نقل الصلاحيات أو إعادة توزيع الإدارات، بل ارتبط أيضًا بمصير آلاف الموظفين والعاملين في مؤسسات "الإدارة الذاتية"، ورغم أن الاتفاق نص على تثبيت الموظفين المدنيين ودمج المؤسسات ضمن أجهزة الدولة، فإن الفترة الماضية لم تشهد حسمًا شاملًا لآليات الدمج، سواء فيما يتعلق بالتوصيف الوظيفي أو معايير التعيين أو الاعتراف بالخبرات والشهادات، وهو ما أبقى شريحة واسعة من العاملين في حالة ترقب، ولا سيما في قطاعات التربية والإدارة المحلية والخدمات.

الباحث السياسي سامر الأحمد يرى أن ملف الموظفين يمثل "الاختبار الأهم لنجاح الدمج"، لأن أي عملية اندماج مؤسساتي لا تكتمل ما لم تُحسم أوضاع العاملين بصورة عادلة وواضحة، مؤكدًا أن استمرار تعدد المرجعيات الوظيفية ينعكس على أداء المؤسسات واستقرارها.

ويتفق الباحث عز الدين ملا مع الأحمد، مشيرًا إلى أن معالجة الملف تحتاج إلى مقاربة قانونية وإدارية تراعي خصوصية السنوات الماضية، وتوازن بين الحفاظ على استمرارية المرافق العامة وضمان حقوق العاملين، معتبرًا أن نجاح الدولة في استيعاب الكوادر ضمن هيكل إداري موحد سيكون أحد أبرز المؤشرات على انتقال الدمج من مرحلة التفاهمات إلى مرحلة بناء المؤسسات.

> تنفيذ أي عملية دمج بهذا الحجم يتطلب فترة انتقالية لمعالجة الجوانب الإدارية والفنية، مثل إعادة تنظيم المؤسسات وتسوية أوضاع العاملين وتوحيد الأنظمة المالية والإدارية.
>
> عز الدين ملا – كاتب وصحفي

الأمن والعسكرة.. تقدم إداري أكثر منه أمنيًا

شمل مسار الاندماج أيضًا المؤسسات الأمنية، إذ بدأت خطوات أولية لدمج عناصر "أسايش" ضمن وزارة الداخلية، بالتوازي مع تشكيل ألوية جديدة بإشراف وزارة الدفاع، وإعادة تنظيم إدارة السجون، في إطار تنفيذ البنود المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية.

كما تولت الحكومة الإشراف على بعض المفاصل الأمنية والإدارية، مع الإعلان عن تعيين مسؤولين في مناصب مشتركة، بينها محافظ الحسكة، ونائب قائد الأمن الداخلي، ومعاون وزير الدفاع للمنطقة الشرقية، وقادة الألوية التي شُكلت في الحسكة وعين العرب.

ورغم هذه الخطوات، فإن الدمج الأمني لا يزال في مراحله الأولى من الناحية المؤسساتية، إذ تتركز الجهود الحالية على إعادة تنظيم الهياكل الإدارية وتوزيع الصلاحيات، أكثر من انتقال كامل لمهام إدارة الأمن إلى مؤسسات الدولة.

كما لا تزال بعض الملفات، مثل استكمال دمج كوادر "أسايش" وإدارة مراكز التوقيف، وآليات القيادة والإشراف، قيد التفاوض بين الجانبين، بما يعكس الطبيعة التدريجية لهذا المسار.

وحول الخطوات المنفذة في هذا المجال، يعتقد الباحث عز الدين ملا أن التقدم الذي تحقق في هذا الملف ينبغي النظر إليه بوصفه جزءًا من عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة، لا باعتباره إنجازًا عسكريًا بحتًا، مشيرًا إلى أن إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية تحتاج إلى توافقات إدارية وقانونية تضمن وحدة المرجعية وتمنع ازدواجية الصلاحيات.

من جهته، اعتبر الباحث حسن الهاشمي أن نجاح الدمج الأمني سيظل مرتبطًا باستكمال توحيد المنظومة القانونية والقضائية، لأن أي جهاز أمني لا يمكن أن يعمل بكفاءة في ظل تعدد المرجعيات القضائية والإدارية، وهو ما يجعل استكمال بقية ملفات الدمج شرطًا لترسيخ مؤسسات الدولة بصورة متكاملة.

> الاعتماد على المعالجات الترقيعية واللجان البطيئة أثبت عدم جدواه، وتبين أنه مجرد مضيعة للوقت والجهد.
>
> حسن الهاشمي – باحث سياسي

أبرز بنود الاتفاق بين الحكومة السورية و"قسد"

- إيقاف إطلاق النار بين الجانبين بشكل شامل، وانسحاب القوات العسكرية من نقاط التماس.
- بدء عملية دمج متسلسلة لقوات "قسد" ضمن مؤسسات الدولة العسكرية عبر تشكيل ثلاثة ألوية في الحسكة ولواء في عين العرب.
- دخول قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية إلى مركزي مدينتي الحسكة والقامشلي، وبدء دمج القوات الأمنية التابعة لـ"قسد" ضمن الوزارة.
- دمج المؤسسات والإدارات المدنية ضمن مؤسسات الدولة السورية، وانتقال إدارة الملفات السيادية والمنشآت الحيوية إلى الحكومة السورية، إضافة إلى تثبيت الموظفين ضمن الوزارات المختصة.
- استمرار التعاون في مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية"، ومعالجة ملفات السجون والمخيمات المرتبطة بالتنظيم، إضافة إلى العمل على تسهيل عودة المهجرين إلى مناطقهم.

وزير التربية السوري محمد عبد الرحمن تركو يتفقد مراكز امتحانات الشهادة الثانوية بالقامشلي – 20 حزيران 2026 (سانا)

الرئيس السوري أحمد الشرع يبحث مع قائد "قوات سوريا الديمقراطية" مظلوم عبدي استكمال اتفاق دمج "قسد" – 17 نيسان 2026 (سانا)

من النفط إلى القمح والمعابر.. كيف تأثر الاقتصاد باتفاق "الدمج"

لم تغب الآثار الاقتصادية عن اتفاق الدمج الموقع بين الحكومة السورية و"قسد"، فوجود بعض حقول النفط الرئيسة في محافظة الحسكة، بالإضافة إلى الكمية الكبيرة من إنتاج القمح، وتموضع بعض المعابر ضمن الحدود الإدارية للمحافظة، جعل من المجال الاقتصادي أحد أبرز الملفات التي تستحق دراسة آثارها وعوائدها، والنتائج المترتبة على عودتها لسيطرة الحكومة السورية.

في قطاع النفط، استعادت الحكومة السورية السيطرة على أبرز الحقول في المحافظة، المتمثلة في "رميلان" و"السويدية" و"الجبسة"، في ظل تقديرات بتراجع قدرتها الإنتاجية من 90 ألف برميل يوميًا قبيل 2011 إلى نحو 11 ألف برميل فقط.

الباحث الاقتصادي الدكتور أيمن الدسوقي، يرى أن عودة حقول النفط في الحسكة لسيطرة الحكومة السورية من حيث الإدارة والتشغيل، من شأنه المساهمة في تعزيز المالية العامة من خلال زيادة الإيرادات وخفض تكاليف الاستيراد.

وقال الدسوقي، إن مقدار المساهمة على أهميته يبقى مرهونًا بعدة اعتبارات، كحجم الإنتاج الفعلي القابل للتسويق محليًا وخارجيًا، وتكلفة الصيانة والنفقات المرتبطة بحالة الآبار والمنشآت وتشغيلها، وكفاءة إدارة وتشغيل الحقول وعقود استثمارها ونسب توزيع الأرباح وكيفية تحصيلها.

بدوره، يرى الخبير الاقتصادي الدكتور فراس شعبو، أن المعنى الحقيقي لا يكمن بمجرد استعادة الحقول إلى إدارة الدولة، بقدر ارتباطه بزمن تحصيل العوائد، لأن عودة الحقول ليست كافية، فهي بحاجة إلى عمليات تجهيز للآبار المعطلة والأنابيب التي تحتاج إلى صيانة، مشيرًا إلى أن هذه الأعمال جميعها تحتاج إلى جهات تمويل خاصة، بسبب عدم امتلاك الدولة المبالغ المطلوبة لصيانة هذه الحقول، خاصة في ظل احتياجها إلى تقنيات حديثة وخبرات تفتقر إليها سوريا.

ورغم المعطيات السابقة، لا ينفي شعبو إيجابيات الخطوة مطلقًا، منوهًا إلى أنها ستسهم في تخفيف أعباء استيراد المحروقات، الأمر الذي سيحسن من الميزان التجاري للدولة، ويخفف من الضغط على طلب الدولار الأمريكي، وهو ما سينعكس على حياة المواطن ولو استغرق الأمر من سنة إلى اثنتين.

القمح والمعابر

لا تقف الأهمية الاقتصادية لمحافظة الحسكة عند حدود الحقول النفطية، إذ لا تقل أهمية القمح المنتَج عن حقول النفط، في ظل تصدّر المحافظة كميات الإنتاج على مستوى سوريا، بواقع مليون و46 ألف طن، وفقًا لأحدث إحصائية نشرتها المؤسسة السورية للحبوب في 29 من تموز الماضي.

كما أن المحافظة الواقعة شمال شرقي سوريا تضم أكثر من معبر حدودي، استعادت دمشق إدارتها بعد اتفاق الاندماج، ومن أبرزها معبر "اليعربية" الذي أعيد افتتاحه مع الجانب العراقي في نيسان الماضي، ومعبر "سيمالكا" النهري مع إقليم كردستان العراق، بالإضافة إلى معبر "نصيبين" مع تركيا، الذي ما زال قيد المتابعة والمفاوضات لإعادة افتتاحه رسميًا.

الخبير الاقتصادي فراس شعبو يعتقد أن عودة الحسكة إلى إدارة الدولة، سيشكل خطوة مهمة جدًا من ناحية رفع كميات القمح المتوفرة في السوق السورية، لأن الحسكة تشكل السلة الغذائية للبلاد، الأمر الذي سيسهم في توفير مخزون استراتيجي كبير خاصة مع موسم زراعي وفير شهده هذا العام.

وفيما يخص سيطرة الدولة على المعابر الحدودية، يرى شعبو أن الخطوة ستسهم في تنظيم وتوحيد القوانين والإجراءات، وهو ما يساعد في تسهيل الحركة التجارية وتنظيمها، الأمر الذي يشجع على تحسين عمليات الاستيراد والتصدير على عكس سيطرة أكثر من جهة على هذه المعابر واعتماد كل منها قوانين وتنظيمات مختلفة.

> عودة مخزون القمح في الحسكة إلى مستودعات الحكومة سيسهم في تحسين الأمن الغذائي السوري.
>
> فراس شعبو – خبير اقتصادي

الباحث الاقتصادي أيمن الدسوقي، أوضح أن الاندماج يتيح إعادة انتشار مؤسسات الدولة على كامل محافظة الحسكة، ومنها المؤسسات المعنية باستقبال القمح من المزارعين ودفع أثمانها، وهذا يتيح تعزيز الأمن الغذائي من جهة وتقليل فاتورة استيراد القمح من الخارج من جهة أخرى.

كما أن توحيد إدارة المعابر من شأنه تعزيز الإيرادات العامة من الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة والمحصلة من المعابر، ومكافحة الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة المضرة بالاقتصاد الوطني، مثل حالات التهريب أو إغراق السوق بالسلع غير المستوفية لمعايير الجودة أو المضرة بقطاعات إنتاجية سورية، بحسب الدسوقي.

وأشار الدسوقي إلى أن توحيد إدارة المعابر يساعد في تجفيف الموارد المالية لمجموعات ما دون الدولة، منوهًا إلى أن عودة مؤسسات الدولة إلى إدارة المعابر والإشراف على الأمن والقطاعات الحيوية، يهيئ بيئة آمنة للحركة التجارية والفردية الرسمية من جهة، ويتيح خيارات أكثر لسلاسل الإمداد وربط مناطق الإنتاج والاستيراد بمناطق الاستهلاك والعبور من جهة أخرى.

أبرز القطاعات المستفيدة من الاندماج

في ظل حديث الخبراء عن الإيجابيات الاقتصادية لاتفاق الاندماج بين الحكومة السورية و"قسد"، يبرز السؤال عن أهم القطاعات المستفيدة من الاتفاق على حساب غيرها.

وبيّن أن كل القطاعات في المحافظات الشرقية مدمرة وبحاجة إلى تنمية، متوقعًا أن تشهد قطاعات الزراعة والطاقة والبناء والإعمار التطور الأكبر خلال الفترات المقبلة، في حال توفر الاستقرار والبيئة المشجعة على الاستثمار.

فشل الاتفاق.. أخطار اقتصادية

رغم مرور أكثر من ستة أشهر على توقيع اتفاق الاندماج بين الحكومة و"قسد"، فإن خطوات التنفيذ لم تكتمل على جميع المستويات، في ظل وجود بعض الاختلافات حول آليات تطبيق الاتفاق في بعض المجالات.

ويطرح بطء الخطوات في بعض الجوانب الإدارية تساؤلًا حول تأثير تأخر الاندماج الكامل على فشل الاتفاق أو تعرضه لبعض العراقيل التي قد تولد نوعًا من التوتر في المستقبل، الأمر الذي يثير علامات استفهام حول تأثيره على المكاسب الاقتصادية المسجلة خلال الفترة الماضية.

فشل اتفاق الدمج أو تعرضه لأي عراقيل من شأنه تعطيل عمليات إنتاج وتسويق النفط والغاز وما إلى ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد لجهة ارتفاع تكلفة الاستيراد، وعودة انتعاش أنشطة اقتصاد الحرب غير المشروعة، وخسارة الدولة إيرادات بحاجتها في مرحلة حساسة للغاية، بحسب الباحث الاقتصادي أيمن الدسوقي.

كما سيشجع فشل الاتفاق، بحسب الدسوقي، على ترسيخ أنماط اقتصادية جزئية داعمة لطروحات مناوئة لوحدة الأراضي السورية، فضلًا عن إعاقة مشاريع التكامل الاقتصادي إقليميًا وما يعنيه ذلك من خروج الجغرافيا السورية من بعض هذه الطروحات، وبالتالي خسارة فرص اقتصادية من ناحية الإيرادات والاستثمارات.

الخبير الاقتصادي فراس شعبو، اعتبر أن فشل الاتفاق لن يكون خطوة جيدة للاقتصاد السوري ككل رغم وجود بعض الطمأنينة في المناطق الداخلية والساحلية، ولكن أي حالة انفلات أمني أو توترات تشهدها المنطقة الشرقية ستلقي بظلالها على المناخ الاستثماري في سوريا بشكل عام.

ولا يعتقد شعبو أن قطاع النفط سيكون الأكثر تأثرًا، مشيرًا إلى أن دخول الشركات الأمريكية على خط استثمار هذا القطاع، سيدفع واشنطن لرعايته وإبعاده عن أي حالة توتر، متوقعًا أن تكون العمليات الخدمية، بالإضافة إلى احتياجات المواطنين اليومية، الأكثر تأثرًا في حالة حدوث أي توترات في المستقبل.

> الأثر الكامل للاندماج على مستوى الاقتصاد السوري ككل يحتاج إلى وقت، ويتطلب إحصائيات موثوقة.
>
> أيمن الدسوقي – باحث اقتصادي

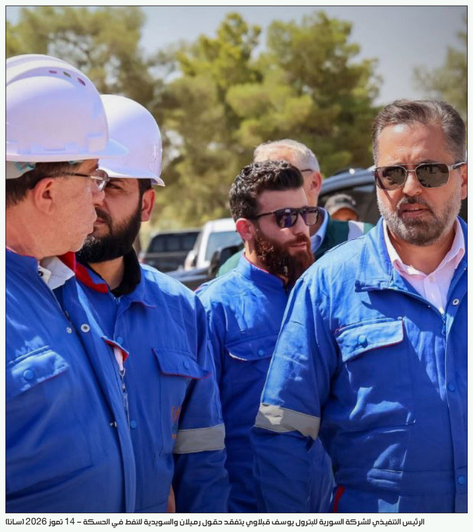

الرئيس التنفيذي للشركة السورية للبترول يوسف قبلاوي يتفقد حقول رميلان والسويدية للنفط في الحسكة – 14 تموز 2026 (سانا)

بين بطء التنفيذ وتضارب الرسائل..

ما مستقبل اتفاق دمشق و"قسد"

بينما تؤكد دمشق أن اتفاق الدمج مع "قسد" يمثل الإطار السياسي الوحيد لمعالجة قضايا شمال شرقي سوريا، تتباين القراءات بشأن مستوى التقدم الفعلي في التنفيذ، في ظل استمرار وجود بعض الملفات الأمنية والإدارية عالقة دون حل نهائي، بالإضافة إلى تأثير الحسابات الإقليمية والدولية على مسار الاتفاق.

ويرى مراقبون أن الاتفاق تجاوز مرحلة إعلان النيات، إلا أن نجاحه النهائي يبقى مرهونًا بقدرته على تجاوز أزمة الثقة بين الطرفين، ومعالجة الملفات الأكثر تعقيدًا، بدءًا من الدمج العسكري، وصولًا إلى عودة المهجرين ومستقبل الإدارة المحلية والسلاح والحقوق السياسية للكرد.

رسائل الشرع.. تمسك بالاتفاق أم تشديد للشروط؟

أثارت تصريحات الرئيس السوري، أحمد الشرع، التي تحدث فيها عن بطء تنفيذ الاتفاق مع التأكيد على أنه لا يزال الإطار الأنسب لمعالجة الملفات، قراءات مختلفة بشأن الرسائل التي أرادت دمشق إيصالها.

المحلل سامر الأحمد يرى أن الشرع وجه رسالة مزدوجة، فمن جهة اعترف بأن التنفيذ يسير بوتيرة أبطأ من المتوقع، ومن جهة أخرى أكد استمرار رهان الدولة على الاتفاق، لكنه شدد في الوقت ذاته على ضرورة الانتقال من التصريحات إلى خطوات عملية على الأرض.

أما نواف خليل فيرى أن الخطاب السياسي الصادر عن دمشق يحمل تناقضًا بين التمسك بالاتفاق والتقليل من أهمية الطرف الموقع عليه.

واعتبر خليل أن التفريق بين المجتمع الكردي و"قسد" لا يبعث برسائل طمأنة، مشددًا على أن بناء الثقة يقتضي ترجمة الحديث عن الشعب الكردي إلى اعتراف دستوري يضمن حقوقه السياسية والثقافية واللغوية وتمثيله في مؤسسات الدولة.

ملفات مؤجلة.. لماذا يتباطأ التنفيذ؟

رغم التقدم في بعض الجوانب، يتفق الخبيران سامر الأحمد ونواف خليل على أن الملفات الأكثر حساسية لم تُحسم بعد، وإن اختلفا في تفسير أسباب التعثر.

وأشار الأحمد إلى أن التحدي لم يعد يقتصر على دمج القوات العسكرية، بل يشمل ملفات أكثر تعقيدًا، مثل "الشبيبة الثورية" والسلاح المنتشر وعودة المهجرين، والعقارات والأملاك التي تديرها مؤسسات "الإدارة الذاتية"، إضافة إلى إنهاء أي مرجعية أمنية أو إدارية موازية للدولة.

في المقابل، حمّل خليل الحكومة السورية مسؤولية جزء كبير من بطء التنفيذ، معتبرًا أن استمرار منع عودة المهجرين إلى رأس العين وتل أبيض، وبقاء بعض المظاهر المسلحة، واستمرار الحملات الإعلامية التحريضية، فضلًا عن عدم معالجة ملفات المعتقلين والمفقودين، كلها عوامل تعمّق فجوة الثقة وتؤخر تطبيق الاتفاق.

العامل الخارجي.. دعم للاستقرار أم إدارة للمصالح؟

لم تغب المواقف الخارجية عن العلاقة بين دمشق و"قسد" في مختلف المراحل، منذ اتفاق 10 من آذار 2025، وصولًا إلى التصعيد العسكري بين الطرفين مع مطلع العام الحالي، وصولًا إلى اتفاق الدمج الموقع في 29 من كانون الثاني 2026، الأمر الذي يجعل الدور الخارجي، وخصوصًا موقف واشنطن وأنقرة، حاضرًا بقوة في مسار الاتفاق، باعتباره أحد العوامل المؤثرة في نجاحه أو تعثره.

ويرى الباحث سامر الأحمد أن هناك تقاطعًا دوليًا وإقليميًا يدفع نحو استقرار شمال شرقي سوريا، مع اختلاف أولويات الأطراف، فالولايات المتحدة تركز على دمج "قسد" ضمن مؤسسات الدولة، بينما تضع تركيا إنهاء أي وجود مرتبط بحزب "العمال الكردستاني" على حدودها في مقدمة أولوياتها، ما يجعل العامل الخارجي اليوم أقرب إلى دعم تنفيذ الاتفاق منه إلى تعطيله.

أما نواف خليل فأكد أن الاتفاق لم يكن ليولد لولا الرعاية الأمريكية والقبول التركي، لكنه وجّه انتقادات للدور الأمريكي في بعض مراحل التنفيذ، معتبرًا أن واشنطن لم تنجح دائمًا في إلزام الأطراف بما تم الاتفاق عليه.

كما يرى أن تركيا تنظر إلى الاتفاق من زاوية مصالحها الأمنية، وتسعى إلى الحد من أي مكاسب سياسية للكرد، وإن كانت مضطرة إلى عدم إفشال الاتفاق بالكامل في ظل ارتباطه بمسار السلام الكردي- التركي.

الكرد والعشائر.. مواقف متعددة لا صوت واحد

بين مطالب كردية بتثبيت الحقوق الثقافية واللغوية وعودة المهجرين، وأخرى عربية تدعو إلى "استعادة دور الدولة"، ورفض استمرار سيطرة "قسد"، يبدو أن المجتمع حاضر في التحركات التي تشهدها الحسكة في هذه الفترة، الأمر الذي يطرح سؤالًا حول مدى تأثيره في سير الاتفاق.

يتفق الخبيران على أن اختزال المشهد في موقف كردي موحد أو موقف عشائري موحد حيال تنفيذ الاتفاق وما يرافقه لا يعكس الواقع.

وأكد سامر الأحمد أن هناك داخل المجتمع الكردي تيارات تؤيد العودة إلى مؤسسات الدولة باعتبارها مدخلًا للاستقرار، في مقابل أطراف تخشى خسارة النفوذ الذي اكتسبته خلال السنوات الماضية.

كما يرى أن العشائر تركز بالدرجة الأولى على عودة المهجرين واستعادة الحقوق وإنهاء الظلم، أكثر من اهتمامها بالتصعيد العسكري.

في المقابل، يعتقد مدير "المركز الكردي للدراسات"، نواف خليل، أن الحديث عن موقف عشائري مستقل يتجاهل، بحسب تعبيره، تأثير الجهات الرسمية في بعض التحركات، مؤكدًا أن الموقف الكردي العام لا يزال يميل إلى الالتزام بالاتفاق رغم الانتقادات الواسعة الموجهة لـ"الإدارة الذاتية" و"قسد"، باعتباره الخيار الأكثر واقعية في الظروف الحالية.

إلى أين يتجه الاتفاق؟

يرى الصحفي والباحث السياسي سامر الأحمد، أن استمرار التنفيذ بالوتيرة الحالية قد يقود إلى خطوات إضافية لإنهاء الازدواجية الأمنية والإدارية، وربما الإعلان رسميًا عن استكمال حل "قسد" كتنظيم مستقل.

لكنه شدد على أن نجاح الاتفاق لن يقاس بالإعلانات السياسية، بل بمدى قدرة الدولة على معالجة الملفات الشائكة، وفي مقدمتها السلاح، و"الشبيبة الثورية"، وعودة المهجرين، والأملاك.

> نجاح الاتفاق لن يقاس بالإعلانات السياسية، بل بمدى قدرة الدولة على معالجة الملفات الشائكة، وفي مقدمتها السلاح.
>
> سامر الأحمد – صحفي وباحث سياسي

أما مدير "المركز الكردي للدراسات"، نواف خليل، فيرجح استمرار الاتفاق رغم البطء الذي يطبع مساره، معتبرًا أن أي لقاء جديد بين الرئيس السوري، أحمد الشرع، وقائد "قسد"، مظلوم عبدي، قد يمنح الاتفاق دفعة سياسية جديدة.

لكنه أكد أن مستقبل الاتفاق سيظل مرتبطًا بمدى التزام دمشق بتنفيذ تعهداتها، وبقدرتها على بناء الثقة مع المكوّن الكردي، بالتوازي مع استمرار تأثير المعادلات الإقليمية والدولية على هذا الملف.

وفد من وزارة الدفاع في الحكومة السورية يجري جولة ميدانية بالحسكة – 6 شباط 2026 (سانا)

عودة الدفعة الأخيرة من أهالي عفرين النازحين في الحسكة إلى ديارهم – 16 تموز 2026 (سانا)

قال الرئيس السوري، أحمد الشرع، في مقابلته مع قناة "الجزيرة" القطرية، في 26 من تموز الماضي:

- يوجد بطء في تنفيذ الاتفاق المبرم بين الحكومة السورية و"قسد" في 29 من كانون الثاني 2026، إلا أن الحكومة لا تزال تراهن على إنجاح الاتفاق واستكمال تطبيق بنوده.
- دمشق ما زالت تنظر إلى الاتفاق باعتباره الإطار المناسب لمعالجة الملفات العالقة.
- التمييز بين المجتمع الكردي و"قسد".
- منح الكرد حقوق المواطنة الكاملة والحقوق الثقافية.
- الاتفاق مع "قسد" يهدف إلى دمجها ضمن مؤسسات الدولة، انطلاقًا من مبدأ وحدة الأراضي السورية واحتكار الدولة للسلاح.

من يمثلنا كسوريين ومن يرسم صورتنا؟

أحمد عسيلي

انشغل السوريون خلال الأيام الماضية بقضية الصحفية الأمريكية التي اتهمت القائم بالأعمال في السفارة السورية بواشنطن بالمشاركة في اختطافها عام 2016.

سأقول لكم منذ البداية، إنني لن أناقش صحة هذه الاتهامات أو بطلانها، رغم أن لدي الكثير لأقوله حول هذا الأمر، لكن ما استوقفني صراحة في هذه القضية سؤال آخر تمامًا: لماذا تعرّف كثير من السوريين إلى مسار حياة وتاريخ ممثل بلادهم في إحدى أهم عواصم العالم من خلال اتهام، لا من خلال تعريف رسمي به وبسيرته ومسيرته؟ بل إننا حتى الآن لا نعرفه هو أو بقية السفراء بشكل جيد، وما بين أيدينا من معلومات عنه لا ترقى أبدًا لمسؤول بهذا المستوى.

في مقال الأسبوع الماضي، طالبتُ السلطة بأن تخبرنا بما يحدث، وأن تتحدث أكثر عن القرارات التي تتخذها والمؤسسات التي تبنيها، لكن يبدو أن بعض الأسئلة لا تنتهي عند إجابة واحدة، بل تفتح أبوابًا لأسئلة أخرى أكثر إلحاحًا، فإذا كان سؤال المادة السابقة لماذا لا تخبروننا بما يحدث؟ فإن السؤال الجديد الذي ربما يفرض نفسه هو: هل لديكم فعلًا شيئًا لتقولوه؟

نحن لا نسأل عن هؤلاء الأشخاص بدافع الفضول، ولا نريد معرفة المسؤولين لأننا مولعون بتتبع سيرهم الذاتية، نريد أن نعرفهم لأنهم أصبحوا جزءًا من صورتنا، السفير والوزير والمحافظ ونقيب الفنانين ورئيس اتحاد الكتّاب ورئيس الجامعة والمتحدث الرسمي... هؤلاء ليسوا مجرد موظفين، بل الوجوه التي اختارتها الدولة لتعبر عنها، إنهم، بمعنى ما، نحن، والطريقة التي يُختارون بها، والطريقة التي يُقدَّمون بها للمجتمع، هي جزء من الصورة التي نبنيها عن أنفسنا.

في التحليل النفسي، يذكّرنا جاك لاكان بأن الإنسان لا يكتشف نفسه مباشرة، بل يبني صورته من خلال اللغة والرموز والصور التي تحيط به، والدول أيضًا تحتاج إلى صورة، ليست صورة دعائية، بل صورة تجعل المواطن يشعر أن هناك مشروعًا متماسكًا يجمع كل هذه العناصر، فالعملة والعلم والخطاب والوجوه التي تمثل الدولة، ليست تفاصيل منفصلة، بل أجزاء من لوحة واحدة.

من هذه الزاوية، كان تغيير العملة وإزالة صور حافظ وابنه المخلوع خطوة رمزية ذات معنى، فالصورة البصرية للدولة تغيّرت، وهذا طبيعي بعد سقوط نظام حكم البلاد لعقود، لكن الصورة لا تكتمل بالرموز وحدها، فالهوية البصرية للدولة لا تصنعها الأوراق النقدية فقط، بل أيضًا الأشخاص الذين يتحدثون باسمها، والمعايير التي أوصلتهم إلى مواقعهم، والقصة التي تفسر وجودهم هناك (نعم، لماذا هم هناك؟).

قد يكون لدى السلطة منطق واضح في اختياراتها، وربما ترى أن المرحلة الانتقالية تفرض الاعتماد على أشخاص كانوا جزءًا من القوى التي أسقطت النظام، باعتبارهم الأكثر معرفة بالمرحلة والأكثر قدرة على إدارتها، إذا كان هذا هو المنطق، فلا بأس، دعونا نناقشه، قد يتفق معه بعضهم ويختلف معه آخرون، لكن ليكن معلنًا، هل هذه معايير مؤقتة؟ ومتى ستتغير؟ وما الخطة؟ هذه أسئلة طبيعية في أي مرحلة انتقالية.

في مصر، على سبيل المثال، يعرف الجميع أن المؤسسة العسكرية تشغل موقعًا محوريًا في بنية الدولة، ولذلك يتولى ضباط حاليون أو سابقون عددًا من أهم المناصب المدنية، خاصة منصب المحافظ، قد يختلف الناس مع هذا النموذج أو يتفقون معه، لكنه نموذج واضح، وفي عدد من الملكيات، تلعب الأسر الحاكمة دورًا أساسيًا في شغل المناصب العليا ضمن تقاليد سياسية معروفة، ويكون تاريخ الشخص ومساره العام متاحين للنقاش، قد نؤيد هذه النماذج أو نعارضها، لكنها تمتلك منطقًا معلنًا يمكن فهمه.

أما في سوريا، فما زال كثير من المواطنين يحاولون فهم القاعدة التي تُبنى عليها الدولة الجديدة، ما المعيار؟ ما الفكرة؟ لنعرف على الأقل إذا كنا سنؤيدها فندافع عنها، أم نعارضها فنبدأ ببناء جبهة معارضة.

في عملي بالطب النفسي، لا يقلقني كثيرًا في أثناء تقييم المريض وجود الحزن أو القلق أو حتى الغضب، فهذه كلها مشاعر يمكن فهمها والعمل عليها لاحقًا، ما يقلقني وبشكل جدي أحيانًا هو الإحساس بالفراغ، لأن الفراغ يجعل الإنسان عاجزًا عن الإمساك بخيط يبدأ منه، وبالتالي سأعجز عن رسم خطة علاجية، ولهذا السبب، يقلقني في المجال العام أن يطول غياب الخطاب الواضح، ليس لأنني أفترض غياب مشروع، بل لأن غياب تقديم هذا المشروع للمواطنين يترك فراغًا تملؤه الشائعات والتخبطات السلوكية.

كان لاكان يقول إن الخطاب لا يذهب إلى الآخر فقط، بل يعود أيضًا إلى صاحبه، والدولة ليست استثناء، فهي عندما تتحدث عن نفسها، أو تختار ممثليها، أو تعلن معاييرها، فإن أول من يسمع هذه الرسالة ليس العالم، بل مواطنوها (أي نحن) لذلك، قبل أن نسأل كيف ينظر إلينا الخارج، ربما علينا أن نسأل: ماذا نقول نحن لأنفسنا؟

سوريا الجديدة لن تُبنى بالاعتراف الدولي وحده، ولا بالزيارات الدبلوماسية وحدها، ولا حتى بالرموز الجديدة وحدها، ستُبنى عندما يستطيع السوري أن يجيب بثقة عن سؤال بسيط: من يمثلني؟ ولماذا اختير؟ وما الفكرة التي تجمع هؤلاء جميعًا؟ فالدول لا تُرى بأعلامها وعملاتها فقط، بل أيضًا بالوجوه التي تختارها لتكون وجهها، ومن حق السوريين أن يعرفوا كل ما يلزم عن هذه الوجوه.

البنى التحتية وهندسة النفوذ الإقليمي.. خط الحجاز وممر "IMEC"

لمى قنوت

منذ عملية "طوفان الأقصى" والحرب الإبادية التي شنها الاحتلال على قطاع غزة، مرورًا بتوسيع رقعة احتلال أراض في كل من جنوبي سوريا ولبنان، والحرب الأمريكية- الإسرائيلية ضد إيران، ازداد ارتياب قادته من أي تعاون بين دول المنطقة يتعارض مع مشروعه الصهيوني، كبنية استعمارية مستمرة، بأبعادها الاستيطانية الإحلالية، والكولونيالية الاقتصادية، والمحو الثقافي المعرفي. وأحد تلك المشاريع هو إحياء خط الحجاز ليكون مسارًا يربط منطقة الخليج بأوروبا عبر سوريا والأردن، بمسار يتجاوز 3000 كيلومتر من الرياض إلى اسطنبول، وتعتبره إسرائيل "تحديًا مباشرًا" ومنافسًا لمشروع "الممر الاقتصادي الهند- الشرق الأوسط – أوروبا" (IMEC) المُتعهد بين تركيا والسعودية في 9 من حزيران الماضي، في تشكيل شبكة إقليمية قابلة للتوسع من أجل تعزيز الربط البري، وتوفير مسارات بديلة للنقل والتجارة، إذ تخطط تركيا لمد السكك الحديدية إلى مدينة حلب، وطموحها يصل إلى سلطنة عُمان، لكن إحياء المشروع يواجه تحديات عدة، أولها يتعلق بالتكاليف المالية، إذ تقدّر التكلفة لتحديث وتأهيل المشروع بكامله في الدول الخمسة بـ35 مليار دولار، ففي الأردن، قُدّرت التكلفة الأولية لإنشاء شبكة وطنية بطول 900 كيلومتر بثلاثة مليارات دولار، أما في سوريا فقد طال الدمار 70% من البنية التحتية للسكة منذ عام 2011، وبدأ البنك الدولي هذا العام بدراسة إعادة تأهيل السكك الحديدية السورية، وقُدّر قيمة الاستثمارات المطلوبة لتأهيل هذا المشروع في سوريا بـ 5.5 مليار دولار.

وتختلف خصوصية التحديات من بلد إلى آخر، ولكن في الإطار السوري تحديدًا، فإن رفع العديد من العقوبات وتخفيف بعضها لم يؤدِّ إلى إلغاء حذر العديد من المؤسسات المالية والتجارية من التعامل مع سوريا، والامتثال للعقوبات، والخوف من غسل الأموال، وصعوبة التحويلات المالية، وارتفاع تكلفة التأمين على المشاريع. كما أن التحديات الهيكلية التي تؤثر على مشاريع البنية التحتية ومن ضمنها السكك الحديدية، تتمثل في ضعف سيادة القانون، فرغم إصدار مرسوم تعديل قانون الاستثمار 114، لا تزال القيود والعراقيل والترهلات الإدارية و"شبهات الفساد" والبيروقراطية شكاوى حاضرة تعوق بيئة الاستثمار، بالإضافة إلى التفرد بالقرار، والمحسوبيات، وغياب الشفافية والرقابة على ولكن مع اندلاع الحرب العالمية الأولى وتسارع انهيارها، أصبحت السكة هدفًا لتخريب مدعوم من بريطانيا إبان الثورة العربية لإضعاف خصمها، بمعنى أن التحدي الذي واجه مشروع سكة الحجاز كان جيوسياسيًا عسكريًا صرفًا.

يندرج إحياء مشروع سكة الحجاز، الذي وُقّعَ بين تركيا والسعودية في 9 من حزيران الماضي، في تشكيل شبكة إقليمية قابلة للتوسع من أجل تعزيز الربط البري، وتوفير مسارات بديلة للنقل والتجارة، إذ تخطط تركيا لمد السكك الحديدية إلى مدينة حلب، وطموحها يصل إلى سلطنة عُمان، لكن إحياء المشروع يواجه تحديات عدة، أولها يتعلق بالتكاليف المالية، إذ تقدّر التكلفة لتحديث وتأهيل المشروع بكامله في الدول الخمسة بـ35 مليار دولار، ففي الأردن، قُدّرت التكلفة الأولية لإنشاء شبكة وطنية بطول 900 كيلومتر بثلاثة مليارات دولار، أما في سوريا فقد طال الدمار 70% من البنية التحتية للسكة منذ عام 2011، وبدأ البنك الدولي هذا العام بدراسة إعادة تأهيل السكك الحديدية السورية، وقُدّر قيمة الاستثمارات المطلوبة لتأهيل هذا المشروع في سوريا بـ 5.5 مليار دولار.

وتختلف خصوصية التحديات من بلد إلى آخر، ولكن في الإطار السوري تحديدًا، فإن رفع العديد من العقوبات وتخفيف بعضها لم يؤدِّ إلى إلغاء حذر العديد من المؤسسات المالية والتجارية من التعامل مع سوريا، والامتثال للعقوبات، والخوف من غسل الأموال، وصعوبة التحويلات المالية، وارتفاع تكلفة التأمين على المشاريع. كما أن التحديات الهيكلية التي تؤثر على مشاريع البنية التحتية ومن ضمنها السكك الحديدية، تتمثل في ضعف سيادة القانون، فرغم إصدار مرسوم تعديل قانون الاستثمار 114، لا تزال القيود والعراقيل والترهلات الإدارية و"شبهات الفساد" والبيروقراطية شكاوى حاضرة تعوق بيئة الاستثمار، بالإضافة إلى التفرد بالقرار، والمحسوبيات، وغياب الشفافية والرقابة على "الصندوق السيادي" الساعي لجذب الاستثمار.

وثاني تحديات إحياء مشروع سكة الحجاز يتعلق بالتنسيق المؤسسي بين الدول، والأطر الفنية والتشريعية، ومن ضمنها اتفاقات جمركية موحدة تتبنى معايير النقل الدولي، فحتى لو اكتملت أعمال البناء فإن ضعف هذا العامل قد يؤخر المشروع.

أما ثالثها فيتعلق بمحاولات الهيمنة الإسرائيلية الممنهجة عبر الأداة الاقتصادية (IMEC) المرتبطة عضويًا بالتطبيع مع السعودية بشكل خاص.

بدأت فكرة المشروع في سياق تعاون إقليمي خلال اجتماع تركي- سوري- أردني في عمّان بتاريخ 11 من أيلول 2025، وازدادت أهميته مع تصاعد تهديدات الملاحة في مضيق هرمز بعد أن منعت إيران مرور السفن التجارية دون تنسيق معها، وتعقد الأمر مع تسلسل الأحداث إثر الحصار الأمريكي على موانيها، واستهداف إيراني لسفن أرادت العبور من الجانب العُماني من المضيق، وتوسع رقعة الحرب بعد أن فرضت جماعة "أنصار الله" (الحوثيون) حصارًا بحريًا على السعودية، وارتفعت أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب لعبور باب المندب بشكل عام، وبشكل أعلى للسفن المرتبطة بالسعودية، وتصاعدت التحديات بعد إعلان "الحوثيين" دراسة فرض رسوم على السفن في البحر الأحمر، ورفض إيراني للمقترح العُماني في تقاسم إدارة الممر بمضيق هرمز مناصفة بينهما، وإصرارها على التحكم به.

خلاصة القول، بالمقارنة مع الممر الهندي الذي يشترط التطبيع مع الاحتلال، ويضعه في المركز، ومشروع إحياء سكة الحجاز، فإن الأخير يعيد تشكيل الجغرافيا السياسية خارج الهيمنة الإسرائيلية، ويعتبر أي نجاح لإحيائها قد يضعف الأهمية الاستراتيجية لـ"الممر الهندي- الشرق الأوسط" (IMEC) الذي يمنح إسرائيل موقعًا محوريًا في الربط بين آسيا وأوروبا، ومن هذه الزاوية، لا يعتبر المشروعان محايدين، بل هندسة للنفوذ وإعادة إنتاج لخرائط القوة.

شكوك حول الكفاءة والخلط

"الصناعي السوري" يخطط لـ"نافذة إسلامية"

عنب بلدي – وسيم العدوي

تتجه وزارة المالية السورية ومجلس الإدارة الجديد للمصرف الصناعي السوري، حاليًا، إلى فتح نافذة إسلامية في المصرف الصناعي السوري.

المصرف الصناعي هو بنك حكومي تقليدي يعتمد على الفائدة في تحقيق جزء من أرباحه إلى جانب العمولات المصرفية ورسوم الخدمات الأخرى، فيما تُعرف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية مصرفية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، حيث تبتعد تمامًا عن التعامل بالفوائد الربوية "منحًا أو تسديدًا"، أو أي عمل يخالف أسس الإسلام، بما يحقق عدالة التوزيع ويعزز التكافل الاجتماعي.

وفي أيار الماضي، بحث وزير المالية السوري، محمد يسر برنية، في اجتماع مع مجلس الإدارة الجديد للمصرف الصناعي السوري برئاسة عبد الله العلبي، الدراسة التي أعدتها إدارة المصرف حول إطلاق نافذة لخدمات ومنتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الاجتماع جاء عقب آخر مماثل عقده مجلس إدارة المصرف الصناعي في حزيران الماضي، أقر بموجبه إطلاق منتج تمويلي بصيغة "المرابحة الإسلامية" بعد استكمال الموافقات اللازمة، بهدف تمويل خطوط الإنتاج الحديثة للمنشآت الصناعية والاستثمارية، مع تقديم مزايا تفضيلية للمنشآت المتضررة.

وفي الاجتماع ذاته، وجه العلبي (الملكف بإدارة المجلس من قبل وزير المالية السوري)، بإعداد دراسة متكاملة لطرح منتجات تمويلية متناهية الصغر دون فوائد، وذلك ضمن ضوابط وتعليمات مجلس النقد والتسليف، بهدف توفير التمويل اللازم للمشاريع متناهية الصغر ومساندة متوسطي الدخل في تنمية أعمالهم وتحسين مصادر دخلهم. ولا يسمح المرسوم التشريعي رقم "35" لعام 2005، الذي يقضي بتأسيس مصارف إسلامية خاصة، بوضوح بفتح "نوافذ إسلامية" داخل المصارف الحكومية التقليدية القائمة، وهو يتطلب تشريعًا خاصًا من مجلس النقد والتسليف.

وتثار التساؤلات حول قدرة المصرف الصناعي على تولي طبيعة مزدوجة في الإقراض بفوائد (بحسب نظام عملياته الحالي)، ودون فوائد (مرابحة إسلامية)، مع العلم أن هذا المصرف يساهم بنسبة 10% من رأس مال البنك الوطني الإسلامي الملوك لمجموعتي "قاطرجي" و"مارتيني" المقربتين من النظام السوري السابق، ما يعكس توجهًا مسبقًا لدعم قطاع الصيرفة الإسلامية.

حصة سوقية لا تتجاوز 15% من القطاع الخاص

يضم قطاع الصيرفة الإسلامية في سوريا أربعة مصارف إسلامية هي: بنك الشام، بنك سوريا الدولي الإسلامي، مصرف البركة سوريا، البنك الوطني الإسلامي.

وبحسب التقارير السنوية لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، فإن الحصة السوقية لهذه المصارف مجتمعة من إجمالي الأصول والودائع في القطاع المصرفي السوري الخاص تتراوح ما بين 12 و15% فقط.

عنب بلدي توجهت بمجموعة من التساؤلات إلى المصرف الصناعي حول الخطوات التي تم اتخاذها لإحداث نافذة إسلامية مع المصرف، دون أن تتلقى جوابًا حتى تاريخ إعداد التقرير، بينما اعتبر مدير عام أحد المصارف الحكومية (تحفظ على نشر اسمه) في حديث إلى عنب بلدي، أن أي توجه نحو تقديم منتجات مصرفية إسلامية لا يقتصر على اتخاذ قرار إداري، وإنما يحتاج إلى استكمال سلسلة طويلة من المتطلبات التنظيمية والرقابية.

وقال إن المتطلبات الأولى تتمثل في:

- صك تشريعي يوضح إمكانية إحداث نافذة إسلامية ضمن بنك تقليدي (سواء كان عامًا أو خاصًا).
- الحصول على ترخيص من مصرف سوريا المركزي.
- تشكيل هيئة رقابة شرعية معتمدة ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف، بحيث تكون المرجعية الشرعية لجميع المنتجات والخدمات الإسلامية، ولا يقتصر دورها على إبداء الرأي في عقود المرابحة، بل يمتد إلى الإشراف على مختلف العمليات المرتبطة بالنافذة الإسلامية.

وأكد ضرورة تخصيص رأس مال مستقل للنشاط الإسلامي، والتأكد من أن جميع الأموال الموجهة للتمويل الإسلامي تأتي من مصادر مشروعة ومتوافقة مع أحكام الشريعة، وذلك استنادًا إلى معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

متطلبات محاسبية وتقنية معقدة

أوضح مدير المصرف أن العميل الذي يفتح حسابًا وفق الصيغة الإسلامية ينتظر الحصول على عائد ناتج عن استثمارات وتمويلات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وليس عن الفوائد التقليدية، لذلك فإن مصدر العائد يجب أن يكون ناتجًا عن عمليات مثل المرابحة أو غيرها من صيغ التمويل الإسلامية.

ولا يقتصر التحول على مصادر الأموال، وإنما يشمل أيضًا النظام المحاسبي، إذ ينبغي اعتماد المعايير المحاسبية الإسلامية في القيود والاعتراف المحاسبي، إلى جانب توفير أنظمة تقنية قادرة على استيعاب هذا النوع من العمليات.

وعندما سيصبح المصرف الصناعي السوري (على سبيل المثال) ملزمًا بإعداد ميزانيتين منفصلتين، إحداهما وفق المعايير التقليدية والأخرى وفق المعايير الإسلامية، قبل دمجهما في قوائم مالية موحدة، وهو ما يزيد الأعباء التشغيلية والمحاسبية على كاهل كوادر المصرف، بحسب المدير ذاته.

وأبدى المدير المصرفي استغرابه من الإصرار على فتح نافذة إسلامية في بنك تقليدي.

ويبقى الخيار الأفضل، بحسب المدير، إنشاء فروع إسلامية مستقلة في المصرف التقليدي، بدلًا من مجرد نافذة داخل الفرع التقليدي، بما يضمن الفصل الكامل بين الأموال والعمليات، ويزيل أي إشكال يتعلق بخلط الأموال، مؤكدًا أن تنفيذ هذا النموذج يحتاج إلى استثمارات كبيرة تشمل تدريب الكوادر، وشراء الأنظمة والبرامج التقنية، واستكمال جميع المتطلبات التنظيمية والإدارية.

آلية إدارة الحسابات المصرفية الإسلامية

تطرق مدير المصرف إلى آلية إدارة الحسابات الإسلامية، موضحًا أن هذه الحسابات ترتبط بمنظومة متكاملة من الإجراءات الرقابية التي يشرف عليها مصرف سوريا المركزي، وأن تطبيق الصيرفة الإسلامية لا يقتصر على افتتاح حسابات جديدة، وإنما يشمل:

- إعادة تنظيم حركة الأموال وآليات إدارتها بما يتوافق مع الضوابط الشرعية.
- خضوع الفوائض المالية المتولدة عن الحسابات الإسلامية لآليات خاصة في الإدارة والتوزيع.
- تنظيم فني وتشريعي دقيق للعلاقة بين المصرف والمركزي السوري فيما يتعلق بإدارة السيولة والاحتفاظ بالفوائض وتوظيفها.

المصارف الإسلامية ومنتجاتها

قبل الحديث عن الأرقام، ينبغي التمييز بين ثلاثة مؤشرات كثيرًا ما يجري الخلط بينها، رغم أن كلًا منها يقيس جانبًا مختلفًا من القطاع المصرفي.

ولخص الخبير الاقتصادي والمصرفي السوري الدكتور محمود عبد الكريم هذه المؤشرات بما يلي:

- رأس المال المدفوع: الأموال التي ضخها المساهمون عند تأسيس المصرف أو زيادة رأس ماله، وهو خط الدفاع الأول عند وقوع الخسائر.
- حقوق الملكية: رأس المال مضافًا إليه الأرباح المحتجزة والاحتياطيات، وهو المؤشر الأهم على متانة المصرف وقدرته على تحمل المخاطر.
- حجم السوق: يتمثل في قيمة التمويلات والودائع والمنتجات المصرفية التي يقدمها المصرف للعملاء، وهو الرقم الذي يعكس النشاط الحقيقي.

أما المنتجات المصرفية الإسلامية فهي أدوات تمويل واستثمار لا تعتمد على الفائدة، وإنما تقوم على البيع أو التأجير أو الشراكة أو الاستثمار في أصول حقيقية.

فبدل أن يمنح المصرف قرضًا بفائدة، قد يشتري سلعة ويبيعها للعميل بربح معلوم (المرابحة)، أو يشتري آلة ويؤجرها له حتى يمتلكها (الإجارة المنتهية بالتمليك)، أو يدخل شريكًا معه في مشروع (المشاركة)، أو يمول تصنيع أصل معيّن (الاستصناع).

لذلك، أكد عبد الكريم أن قيمة هذا السوق لا تعني حجم الأموال الموجودة في المصارف فقط، بل حجم هذه العمليات التمويلية بأشكالها المختلفة.

قطاع صغير لكنه الأسرع نموًا

بحسب البيانات المتوفرة حتى نهاية عام 2025، بلغت حقوق ملكية جميع المصارف الخاصة السورية نحو 8.7 تريليون ليرة سورية (بالعملة القديمة)، أي ما يعادل نحو 795 مليون دولار.

ولفهم دلالة الرقم، قال المصرفي السوري الدكتور محمود عبد الكريم، إنه يكفي القول إن هذه القيمة تعادل تقريبًا حقوق ملكية مصرف متوسط الحجم في الأردن أو مصر أو تونس، ما يعني أن القطاع المصرفي السوري الخاص بأكمله، بمصارفه التقليدية والإسلامية، لا يزال من أصغر القطاعات المصرفية عربيًا.

ونظرًا إلى أن المصارف الإسلامية تمثل ستة مصارف من أصل 15 مصرفًا خاصًا، وكانت صاحبة الأداء الأقوى خلال السنوات الأخيرة، فإن حصتها التقديرية من حقوق الملكية تتراوح بين 350 و450 مليون دولار، وهي تقديرات تستند إلى الأداء المالي، في ظل غياب بيانات تفصيلية منشورة بصورة منتظمة لكل مصرف.

حجم السوق.. هنا تكمن القصة

إذا كان رأس المال يعكس قوة المصرف، فإن حجم التمويل الإسلامي هو الذي يكشف اتجاه السوق.

وقال الدكتور عبد الكريم، إن أصول المصارف الإسلامية ارتفعت من 18.2 تريليون ليرة إلى 25 تريليون ليرة بين عامي 2023 و2024، بنمو تجاوز 37% خلال عام واحد.

وفي الوقت نفسه، استحوذت المصارف الإسلامية على نحو 93% من إيرادات القطاع المصرفي السوري، مقابل 7% فقط للمصارف التقليدية، بالتزامن مع تراجع ودائع الأخيرة بنسبة 37%، وارتفاع الطلب على منتجات التمويل الإسلامي، ولا سيما المرابحة، بحسب الخبير السوري.

ومع ذلك، ينبغي التعامل مع هذه الأرقام بحذر، لأنها محسوبة بالليرة السورية قبل إعادة هيكلة العملة، وفي ظل معدلات تضخم مرتفعة تجعل المقارنات الزمنية بالقيم الاسمية مضللة، لذلك تبقى النسب المئوية والتقييم بالدولار أكثر دقة عند قياس النمو الحقيقي.

السوق الحقيقي خارج المصارف

رغم النمو الملحوظ، فإن الفرصة الكبرى لا تزال خارج القطاع المصرفي نفسه، فالجزء الأكبر من المدخرات السورية لا يزال موزعًا بين النقد المكتنز في المنازل والذهب وشبكات الحوالات غير الرسمية، بعيدًا عن الجهاز المصرفي.

ولو نجحت المصارف الإسلامية في استقطاب ربع هذه المدخرات فقط، بالتزامن مع جذب جزء من أموال السوريين في الخارج، فمن الممكن أن يتضاعف حجم سوق التمويل الإسلامي عدة مرات خلال السنوات الخمس المقبلة.

وقال الدكتور محمود عبد الكريم، إن مستقبل هذا القطاع لن يتحدد بحجم رؤوس أمواله الحالية، بقدر ما سيتحدد بقدرته على استعادة الأموال الموجودة خارج المنظومة المصرفية، وهي الكتلة المالية التي تمثل اليوم الفرصة الكبرى للنمو.

مواطنون أمام كوات للمصرف الصناعي السوري فرع دمشق رقم 1 المزمع افتتاح نافذة إسلامية فيه – 11 أيار 2025 (وزارة المالية السورية)

من زيارة الساحل إلى "السيران" المحلي

الظروف الاقتصادية تغير عادات الاصطياف لدى السوريين

عنب بلدي – محمد ديب بطت

في كل صيف، كانت عائلة محمد قصاب من حلب تبدأ التحضير لرحلتها إلى البحر قبل أسابيع من موعدها، فتجهز الحقائب وتحجز غرفة أو "شاليه"، وتخصص جزءًا من مدخراتها السنوية لقضاء أيام على شواطئ اللاذقية.

غير أن هذا التقليد العائلي بات مهددًا اليوم، في ظل تراجع القدرة على تحمل تكاليف السفر والأصطياف، مع اشتداد الضغوط الاقتصادية التي تواجه العائلة وغيرها من الأسر السورية.

ولم تعد الرحلات الصيفية بالنسبة لكثير من العائلات السورية مرتبطة بموعد الإجازة أو الرغبة في التنزه فقط، وإنما أصبحت قرارًا اقتصاديًا في المقام الأول، خاصة مع ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع القدرة الشرائية.

محمد قصاب قال خلال حديثه لعنب بلدي، إن عائلته المكونة من خمسة أشخاص كانت تذهب إلى مدينة اللاذقية كل صيف تقريبًا، لمدة خمسة أو ستة أيام، لكن الرحلة اليوم أصبحت تحتاج إلى حسابات تبدأ من أجور النقل ولا تنتهي عند تكلفة الطعام والإقامة.

وبينما لا تزال أسماء مثل اللاذقية وكسب وصلنفة وطرطوس وبلودان والزبداني حاضرة في ذاكرة السوريين، فإن الوصول إليها لم يعد متاحًا بالسهولة نفسها بالنسبة لشريحة واسعة من العائلات، التي بدأت تعيد تعريف معنى إجازة الصيف بما يتناسب مع إمكاناتها المادية.

الصيف كما عرفه السوريون

على امتداد عقود، ارتبط الصيف لدى كثير من السوريين بطقوس تكاد تكون ثابتة، ففي حلب على سبيل المثال، كانت العائلات تتجه نحو الساحل السوري هربًا من الحرارة ولتغيير الروتين اليومي، فيما اعتاد أبناء دمشق وريفها بشكل رئيس قضاء أيام في المصايف الجبلية القريبة.

الرحلات كانت إحدى العادات الاجتماعية الراسخة، إذ كانت بعض العائلات تدخر جزءًا من دخلها على مدار أشهر استعدادًا لإجازة الصيف، فيما تتحول الرحلات الجماعية إلى مناسبة للقاء الأقارب والأصدقاء، لكن هذه العادات بدأت تتغير تدريجيًا، مع ارتفاع تكاليف النقل والإقامة والخدمات.

محمد قصاب قال إن عائلته لم تلغ فكرة السفر بشكل كامل، لكنها أصبحت تؤجل تغيير شكل الرحلة. "إذا قررنا الذهاب، فإننا سنقلل عدد الأيام، وأحيانًا نكتفي بليلتين بدل أسبوع كامل. حتى الأطفال باتوا يسألون لماذا لا نبقى أكثر، لكن من الصعب شرح كل هذه الحسابات لهم"، بحسب محمد.

ولا يقتصر الأمر على تكلفة الوصول إلى اللاذقية، بل يمتد إلى المصاريف اليومية التي يمكن أن يواجهها خلال رحلة الاصطياف، من أسعار الطعام والمشروبات إلى تكاليف الأنشطة الترفيهية.

واعتبر محمد أن المشكلة لا تكمن في فقدان الرغبة بالسفر، بل في تراجع القدرة على تحمل تكاليفه.

الأرقام تحدد الوجهة

ترتبط تكلفة الاصطياف في الساحل بقرار السفر إلى جانب المكان المقصود، إذ تختلف أسعار الإقامة بشكل ملحوظ بين منطقة وأخرى تبعًا لقربها من البحر والخدمات المتاحة فيها.

وبحسب ما رصدته عنب بلدي، تتراوح أسعار استئجار "الشاليهات" في منطقة الشاطئ الأزرق بين 800 ألف ومليون و200 ألف ليرة لليلة الواحدة خلال الموسم الصيفي.

في حين تنخفض الأسعار بمناطق أخرى، مثل البدروسية ورأس البسيط، لتتراوح بين 400 ألف و700 ألف ليرة، مع اختلاف الموقع والقرب من البحر وتجهيز مكان الإقامة.

ولا تتوقف التكاليف عند حدود الإقامة، إذ تشكل أجور النقل جزءًا أساسيًا من ميزانية الرحلة، وتختلف بحسب المحافظة ونوع وسيلة النقل والمسافة المقطوعة.

على سبيل المثال، تبلغ أجرة الراكب الواحد من حلب إلى اللاذقية نحو 56 ألف ليرة عند السفر بسيارات "الفان"، بينما تصل إلى نحو 80 ألف ليرة في حال استخدام "البولمان"، ما يعني أن عائلة مؤلفة من خمسة أشخاص قد تحتاج إلى ما بين 280 ألفًا و400 ألف ليرة أجور نقل فقط ذهابًا، قبل حساب تكلفة العودة أو الإقامة والطعام والمصاريف اليومية.

ومع إضافة النفقات الأخرى، مثل الوجبات والمشروبات والتنقل داخل المدينة، تصبح الرحلة بالنسبة لكثير من العائلات أمرًا مرهقًا من الناحية المالية ويحتاج إلى تخطيط مسبق، ما يدفع بعضها إلى تقليص مدة الإقامة أو البحث عن وجهات أقل تكلفة.

بلودان والزبداني.. وجهات قريبة لكنها صعبة

في دمشق، لا تبدو الصورة مختلفة كثيرًا، إذ ارتفعت أيضًا تكاليف التنقل والخدمات في المصايف الجبلية، حتى بالنسبة للرحلات التي لا تتجاوز يومًا واحدًا.

محمد الرز من سكان دمشق، قال إن عائلته كانت تقصد بلودان أو الزبداني أكثر من مرة خلال الصيف، دون الحاجة إلى تخطيط مسبق.

وأضاف محمد لعنب بلدي أن الرحلة كانت تقرر أحيانًا في الصباح ثم تكون العودة مساء دون الانشغال بالتكاليف، لكن مع الظروف الاقتصادية الصعبة حاليًا، يجري حساب تكلفة المواصلات والطعام قبل اتخاذ القرار.

التغيير، وفقًا لمحمد، لم يكن برغبة الناس بالخروج، وإنما في قدرتهم على الحفاظ على العادات نفسها، مضيفًا أن كثيرًا من العائلات باتت تكتفي برحلة أو رحلتين خلال الصيف، بعدما كانت تخرج مرات عدة خلال الموسم الواحد.

ورغم أن بلودان والزبداني لا تزالان تحتفظان بمكانتهما بالذاكرة الدمشقية، فإن حضورهما في حياة بعض العائلات لم يعد كما كان، خاصة مع تغير أولويات الأسرة السورية واقتصار النفقات على الاحتياجات الأساسية.

من المصايف إلى "السيران" القريب

في المقابل، بدأت خيارات أخرى تفرض نفسها على مشهد الاصطياف، ففي حلب على سبيل المثال، أصبحت المناطق القريبة من المدينة، إلى جانب الحدائق العامة والمتنزهات، وجهات بديلة لعائلات تبحث عن ساعات قليلة خارج المنزل.

ومع تراجع القدرة على القيام بالرحلات البعيدة، بدأت بعض العائلات بالبحث عن خيارات أقرب، لا تحتاج إلى تكاليف كبيرة، حيث أصبحت مناطق قريبة من المدينة، مثل منطقة الصنم، مقصدًا لبعض العائلات التي ترغب بقضاء وقت خارج المنزل دون تحمل تكاليف السفر إلى مناطق أخرى.

ورغم أن هذا الخيار لا يقدم التجربة نفسها التي توفرها المصايف، فإنه أصبح بديلًا عمليًا لعائلات تبحث عن مساحة للراحة أو الاجتماع خارج المنزل ضمن إمكاناتها.

يوسف السيد من سكان حي صلاح الدين، ذكر أن فكرة "السيران" لم تختفِ لكنها تغيرت، إذ لم يعد يفكر في السفر إلى مكان بعيد أو الذهاب إلى الساحل، بل بات يبحث عن موقع قريب يستطيع الوصول إليه بأقل التكاليف والعودة منه مع حلول المساء.

وقال يوسف لعنب بلدي، إن من المهم أن يشعر الأطفال بوجود تغيير في الروتين، حتى لو كانت النزهة لا تبعد سوى عدة كيلومترات عن المنزل.

ويعكس هذا التحول قدرة العائلات على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، عبر إعادة تشكيل عاداتها بدل التخلي عنها بشكل كامل.

تغير في شكل الترفيه

الترفيه لم يختفِ من حياة السوريين، لكنه بات مرتبطًا بالقدرة على تحمل تكاليفه، فالرحلة التي كانت تعني في السابق الإقامة لأيام، أصبحت لدى شريحة واسعة تعني نزهة قصيرة أو جلسة عائلية لساعات.

كما يعيش الأطفال اليوم صيفًا مختلفًا مقارنة بما عرفه آباؤهم، في ظل التحولات التي طالت مختلف جوانب الحياة اليومية.

وفي ظل هذه التحديات، يحاول السوريون الاحتفاظ بشيء من طقوس الصيف، ولو ضمن مساحة ضيقة مما اعتادوه خلال سنوات سابقة، فالرغبة في الخروج وقضاء إجازة الصيف والاصطياف لم تختفِ، لكنها باتت تمر عبر بوابة الحسابات الاقتصادية أولًا.

شاطئ وادي قنديل بريف اللاذقية – 20 تموز 2026 (عنب بلدي)

دولار أمريكي ▲ مبيع 131 شراء 130
يورو ▲ مبيع 150 شراء 148
ليرة تركية ▲ مبيع 2.73 شراء 2.79
الذهب 21 ▲ 115 $ الذهب 18 ▲ 98 $ المازوت = 0.92$ البنزين = 1.08$ الغاز = 11.22$ (للجرة) السكر (كغ) = 0.65$ الأرز (كغ) = 1.43$

"الكتابة منحتني مساحة لا يوفرها التمثيل"..

إياد أبو الشامات يحمّل الإنتاج مسؤولية "أزمة" الدراما السورية

عنب بلدي – أمير حقوق

يواصل الفنان والكاتب السوري إياد أبو الشامات ترسيخ حضوره كأحد أبرز كتّاب الدراما الاجتماعية في السنوات الأخيرة، بعد مسيرة بدأها ممثلًا قبل أن تقوده خبرته أمام الكاميرا إلى عالم الكتابة، الذي وجد فيه مساحة أوسع للتعبير وصناعة الشخصيات.

وبعد سنوات قضاها خارج سوريا إثر مغادرته البلاد عام 2012، عاد اسمه ليتصدر المشهد من خلال أعمال لاقت تفاعلًا جماهيريًا، كان أبرزها مسلسل "أنا وهي وهيا"، الذي عرض في الموسم الرمضاني الماضي، فيما يستعد اليوم لإطلاق عمله الجديد "حبة حمرا".

وفي حوار مع عنب بلدي، تحدث أبو الشامات عن تجربته بين التمثيل والكتابة، وأسباب ابتعاده عن الشاشة، كما قدم قراءة لواقع الدراما السورية، معتبرًا أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في النصوص وحدها، بل في آلية إنتاج الأعمال منذ ولادة الفكرة حتى عرضها.

الكتابة.. مساحة أوسع من التمثيل

رغم أن بدايته كانت ممثلًا، قال أبو الشامات إن الكتابة أصبحت اليوم المساحة التي تمنحه قدرة أكبر على التعبير، حتى وإن كان لا يزال يرى في التمثيل مهنة أكثر حيوية ومتعة، بسبب طبيعتها القائمة على الحركة والتفاعل اليومي.

وأضاف أن الكتابة تستنزف معظم وقته، إذ تتطلب ساعات طويلة من العمل المتواصل، وهو ما جعل الجمع بين المهنتين أكثر صعوبة، موضحًا أن خبرته كممثل انعكست بصورة مباشرة على أسلوبه في كتابة الشخصيات والحوارات.

المثل، بحسب رأيه، يدرك الفارق بين الجملة التي تبدو جميلة على الورق، وتلك التي تصلح فعلًا للأداء أمام الكاميرا، كما يعرف احتياجات الممثل في أثناء بناء الشخصية، وهو ما يساعده على كتابة مشاهد أكثر قابلية للتجسيد على الشاشة.

وكشف أن انتقاله إلى الكتابة جاء نتيجة سؤال ظل يرافقه خلال سنوات عمله ممثلًا، إذ كان يشعر بأن كثيرًا من الشخصيات، خاصة في الدراما الاجتماعية، تفتقر إلى البناء الكافي، الأمر الذي يدفع الممثل إلى استكمال تفاصيلها بنفسه، بينما يرى أن هذه المهمة يجب أن تبدأ من الكاتب، الذي يفترض أن يمنح الممثل مفاتيح واضحة تساعده على فهم الشخصية وتطويرها.

> الكتابة أصبحت اليوم المساحة التي تمنحني قدرة أكبر على التعبير، وخبرتي كممثل انعكست بصورة مباشرة على أسلوبي في كتابة الشخصيات والحوارات.
>
> إياد أبو الشامات
> ممثل وكاتب سوري

من الغياب إلى العودة.. رحلة فرضتها الظروف

تحدث أبو الشامات عن ابتعاده عن سوريا بعد عام 2012، بوصفه نتيجة مباشرة للظروف التي رافقت انطلاق الثورة السورية، إذ غادر إلى فرنسا، قبل أن يعود إلى الدراما من خلال أعمال أُنجزت خارج البلاد.

وأشار إلى أن أولى تجاربه بعد المغادرة كانت في مسلسل "غدًا نلتقي" عام 2015، الذي يعتبر أنه أُنجز في مرحلة استثنائية سمحت بمروره إنتاجيًا ورقابيًا، قبل أن تصبح الظروف أكثر تعقيدًا لاحقًا، الأمر الذي جعل تنفيذ مشاريع مشابهة أكثر صعوبة.

أزمة الدراما.. المشكلة في الصناعة قبل النص

من ناحية أخرى، يرفض أبو الشامات تحميل الكتّاب وحدهم مسؤولية تراجع الدراما السورية، معتبرًا أن الحديث عن "أزمة نصوص" يتجاهل المشكلة الأهم، وهي آلية الإنتاج نفسها.

"أنا وهي وهيا".. رهان كسب الجمهور

حول عمله في الموسم الرمضاني الأخير مسلسل "أنا وهي وهيا"، قال أبو الشامات، إن الرهان الأساسي كان تقديم عمل اجتماعي دافئ يقوم على العلاقات الإنسانية، بعيدًا عن الأحداث الضخمة والإيقاع الصاخب.

ويعتقد أن الجمهور كان ينتظر هذا النوع من الأعمال، وهو ما انعكس في حجم التفاعل الذي حققه المسلسل، رغم عرضه بعيدًا عن القنوات المفتوحة، معتبرًا أن وصوله إلى شريحة أوسع كان سيضاعف من حجم نجاحه.

كما وصف الشراكة بين الفنانين باسل خياط وتاج حيدر بأنها من أبرز عناصر العمل، معربًا عن سعادته بعودة تاج حيدر إلى الدراما، في ظل المكانة التي لا تزال تحتفظ بها لدى الجمهور.

"حبة حمرا".. خلطة اجتماعية بطابع تشويقي

يستعد أبو الشامات حاليًا لاستكمال كتابة مسلسل "حبة حمرا"، الذي يجمع عددًا من نجوم الدراما السورية، بينهم باسل خياط ومكسيم خليل، بإخراج ميار النوري.

ورغم تحفظه على كشف تفاصيل الحكاية، أكد أن العمل يعتمد على مجموعة من الأسرار المتلاحقة، ويجمع بين الدراما الاجتماعية والتشويق، مع لمسات كوميدية في بعض المواقف، إلى جانب حضور شخصيات متعددة تؤدي دورًا أساسيًا في تطور الأحداث.

وأشار إلى أن وجود هذا العدد من النجوم في عمل واحد يشكل رهانًا حقيقيًا، معربًا عن أمله في أن ينجح المسلسل في تلبية توقعات الجمهور، الذي بدأ بالفعل يتفاعل مع أخبار العمل قبل عرضه، خاصة ترقب عودة ثنائية خياط وخليل.

الدراما التاريخية.. استعادة تنوع افتقدته الشاشة

يرى أبو الشامات أن عودة الأعمال التاريخية إلى الدراما السورية، خاصة مع الإعلان عن مسلسل "أبو سوريا" الذي يتناول سيرة فوزي القاوقجي، تمثل مؤشرًا صحيًا، لأن الصناعة لا يمكن أن تقوم على نوع واحد من الأعمال، فالجمهور يبحث دائمًا عن التنوع، سواء في الدراما الاجتماعية أو التاريخية أو غيرها من الأنواع.

ويعتبر أن حصر التاريخ في أعمال البيئة الشامية أو "الفانتازيا" خلال السنوات الماضية لم يكن كافيًا، مؤكدًا أن الدراما بحاجة أيضًا إلى أعمال تستند إلى شخصيات وأحداث حقيقية، لأنها تقدم قراءة مختلفة للتاريخ وتثري المشهد الدرامي، وهو ما يجعل عودة هذا النوع من الإنتاج خطوة إيجابية تحتاج إليها الشاشة السورية.

وقال إن دورة الإنتاج الحالية لا تمنح الكاتب الوقت الكافي لتطوير النص، إذ تبدأ التحضيرات بعد انتهاء الموسم الرمضاني بفترة قصيرة، قبل أن تُكتب الأعمال وتُصوَّر خلال أشهر محدودة استعدادًا للموسم التالي، وهو ما ينعكس حتمًا على جودة المنتج النهائي.

ويقارن هذه الآلية بما يحدث في صناعات درامية أخرى، حيث قد يستغرق تطوير مسلسل قصير عامًا كاملًا، بينما تخصص أشهر لكتابة كل حلقة قبل بدء التنفيذ، مؤكدًا أن تطوير الدراما السورية يبدأ بإصلاح منظومة الإنتاج ومنح الكتّاب والمخرجين الوقت الكافي لإنجاز أعمال أكثر نضجًا، بدل الاكتفاء بالبحث عن مسؤول واحد لتحميله نتائج أزمة تعود جذورها إلى طريقة صناعة الدراما نفسها.

> الحديث عن أزمة نصوص يتجاهل المشكلة الأهم، وهي آلية الإنتاج نفسها.
>
> إياد أبو الشامات
> ممثل وكاتب سوري

الفنان والكاتب السوري إياد أبو الشامات
25 تموز 2026 (عنب بلدي)

عقدة الابن الأكبر.. مسؤوليات تسبق العمر

الحوكمة التربوية السليمة تتطلب حماية الاستقرار النفسي للابن الأكبر وضمان نموه الطبيعي مع منع تحميله مسؤوليات أبوية تفوق عمره (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي –شعبان شاميه

تتجه الأنظار نحو الطفل الأول بوصفه مصدر الفرحة الأبوية الأولى، لكن وراء هذا الابتهاج تكمن ضغوط خفية تصفها الأدبيات التربوية بـ"عقدة الابن الأكبر".

ورغم أن المصطلح لا يصنف تشخيصًا نفسيًا معتمدًا في الأدلة الطبية، فإنه يرصد ظاهرة واقعية متجذرة في العيادات النفسية، تُترجم الأعباء غير المتوازنة التي تقع على عاتق الطفل لمجرد أسبقية ولادته.

تتشكل مأساة "البكر" الصامتة من اعتباره حقل تجارب تربويًا لوالدين يتحسسان خطاهما الأولى في الأمومة والأبوة.

ومع تدفق الأشقاء، في الأسر الكبيرة، يحدث التحول الدراماتيكي، إذ يُجرد تدريجيًا من عباءة متلقي الرعاية ليرتدي ثوب المشارك في تقديمها. وبمرور الوقت، يجد الطفل نفسه محاصرًا بأدوار تفوق نضجه، ليتحول إلى قدوة ملزمة، وحكم صارم، ومساعد ومراقب، ما يستنزف طفولته ويحرمه من الاحتواء النفسي الذي ما زال يفتقده ويسعى إليه.

من محور الرعاية إلى شريك في تقديمها

ترى استشارية علم النفس الأسري الدكتورة هبة كمال العرنوس، أن المشكلة النفسية لا تكمن في ترتيب الميلاد ذاته، بل في الأدوار المفروضة على الطفل الأكبر، والتي تؤثر عليه حتى مرحلة الرشد، إذ يتعلم ربط قيمته الذاتية بحجم مسؤوليته وتحمله فقط.

وقالت العرنوس، في حديث إلى عنب بلدي، إن الطفل الأكبر يتحول تدريجيًا من محور للاهتمام إلى شخص مُطالَب دائمًا بـ"التنازل والتحمل" لجبر أنه الأكبر.

وتسهم العبارات التوجيهية المتكررة، مثل "أنت القدوة" و"لا تبكِ لأنك الكبير"، في ترسيخ فكرة أن احتياجاته تأتي في المرتبة الثانية، ما يجعله يرى التعبير عن مشاعره وضعفه وغضبه وغيرته تصرفًا غير مقبول.

ولفتت الاستشارية إلى أن هذا النمط يُعرف في علم النفس بـ"تبدل الأدوار"، إذ يُجبر الطفل على ممارسة وظائف انفعالية أو عملية تخص الوالدين، سواء برعاية إخوته مباشرة، أو بشعوره بالمسؤولية عن استقرار المنزل وتهدئة الخلافات الأسرية.

حدود المسؤولية المناسبة لعمر الطفل

أشارت العرنوس إلى أن هناك فرقًا جوهريًا بين تعليم المسؤولية وتحميل الأعباء، فالتربية السليمة تزرع المسؤولية تدريجيًا بما يناسب عمر الطفل ونضجه مع حماية طفولته، بينما إجباره على أدوار تفوق سنه يدفعه لتقمص دور الراشد قبل اكتمال نموه النفسي.

واستعرضت الاستشارية أمثلة توضيحية، فمن الطبيعي مشاركة الطفل في ترتيب غرفته أو الاعتناء بأخيه لدقائق تحت إشراف والديه، لكن ليس من الطبيعي إطلاقًا تحميله مسؤولية تدريس إخوته، أو احتواء انفعالاتهم، أو تحمل نتائج أخطائهم، أو التضحية المستمرة برغباته لأن الأسرة ترى أنه "الأكبر".

وحذرت العرنوس من أن هذا النمط يربط في وعي الطفل بين الحب والأداء، فيظن أن قيمته مشروطة بالعطاء المستمر، ما يفقده مستقبلًا القدرة على التمييز بين المسؤولية الصحية والتضحية المرضية.

عندما تدفع الكمالية المفرطة نحو الاحتراق

عن انعكاس هذا النمط على البناء النفسي، قالت الاستشارية إن الطفل الأكبر يظهر غالبًا بمظهر الناضج لافتًا للأنظار، لكنه في العمق طفل حُرم حقه الطبيعي في الاعتماد على الآخرين، بسبب اعتياده المبكر على كبت انفعالاته وتأجيل رغباته لمصلحة أسرته.

وأضافت أن هذه التجربة قد تنتج شخصية منضبطة وناجحة، لكنها تضع صاحبها تحت ضغط داخلي دائم، فيشعر بالمسؤولية المطلقة، ويجد صعوبة بالغة في طلب المساعدة، كما يرى الاسترخاء والراحة نوعًا من التقصير.

وأشارت العرنوس إلى ما تواجهه العيادات النفسية، إذ يعاني هؤلاء الأشخاص لاحقًا من القلق والكمالية المفرطة والاحتراق النفسي، لأنهم لم يتعلموا أن الاهتمام بالنفس حق، بل رُسخ في وعيهم أن قيمتهم تقاس فقط بحجم تضحياتهم وعطائهم للآخرين.

علاقات بلا حدود صحية

حول امتداد آثار هذه التجربة إلى مرحلة الرشد والزواج، قالت الاستشارية إن الطفل المسؤول ينقل هذه الحقيبة السلوكية إلى علاقاته المستقبلية، فيحمل أعباء زملائه في العمل، ويتحمل بمفرده مسؤولية إسعاد الشريك في الزواج متناسيًا راحته.

وأضافت أن هؤلاء الأشخاص يواجهون صعوبة في وضع حدود صحية مع الآخرين لشعورهم بالذنب عند الرفض، وقد ينجذبون لشركاء يحتاجون إلى الإنقاذ والرعاية دائمًا، لارتباط الحب في وعيهم بالتضحية المستمرة.

كما أشارت العرنوس إلى مفارقة مجتمعية، إذ يحظى هؤلاء بالمدح والثناء كأشخاص يُعتمد عليهم، بينما يغفل المجتمع تمامًا عن الثمن النفسي الباهظ الذي دفعوه للوصول إلى هذه الصورة.

بين الحب الدفين والظلم النفسي

تؤثر المسؤولية التي يتحملها الابن الأكبر على علاقته بإخوته، إذ أوضحت الاستشارية أنه قد يحمل مشاعر متناقضة، فيحبهم، لكنه يشعر في أعماقه بأنه دفع ثمنًا لم يدفعوه، وأن طفولته اختُصرت بمسؤوليات فرضت عليه.

كما يضعف وضع الطفل في موقع السلطة الرابطة الأخوية الطبيعية، فيحوله ذلك من شريك في اللعب والخطأ والتجربة إلى مراقب وموجه يخلق مسافة عاطفية وشعورًا متبادلًا بعدم التقدير.

وشددت العرنوس على ضرورة أن يبقى الأخ الأكبر أخًا أولًا قبل أن يكون مساعدًا للوالدين، لافتة إلى أن العلاقات الأخوية الصحية تُبنى على المشاركة والمودة لا على توزيع الأدوار التربوية.

بناء المسؤولية دون اغتيال الطفولة

أكدت استشارية علم النفس الأسري أن الحماية تبدأ من الوعي، باعتبار أن ترتيب الطفل لا يمنحه تلقائيًا قدرة أكبر على التحمل، محذرة من استخدام عبارة "أنت الكبير" لتبرير التنازلات أو فرض المسؤوليات.

كما دعت الوالدين إلى توزيع المهام بعدل، وعدم تحميل الابن الأكبر مسؤولية تربية إخوته أو مراقبتهم، معتبرة أن أي مساعدة يطلبها الوالدان منه يجب أن تناسب عمره، وتُقدم بوصفها أمرًا اختياريًا لا واجبًا دائمًا.

وختمت حديثها بالتركيز على ضرورة تخصيص وقت منفرد للابن الأكبر مع والديه، ليشعر فيه بطفولته وحقه في الاهتمام والرعاية، بدلًا من التعامل معه كمساعد دائم في إدارة شؤون الأسرة.

"أبو سوريا".. الدراما تفتح سيرة فوزي القاوقجي

تستعد الدراما السورية لخوض واحدة من أبرز تجاربها التاريخية في السنوات الأخيرة، مع إطلاق مسلسل "أبو سوريا"، الذي يروي سيرة المناضل العربي فوزي القاوقجي، ضمن إنتاج سوري- لبناني مشترك لموسم رمضان 2027.

وبحضور شخصيات رسمية وثقافية وفنية وإعلامية، أُطلق الإطلاق الرسمي للمسلسل الذي يحمل توقيع الكاتبة رهف القصار بني المرجة، وإخراج سيف الدين سبيعي، فيما تتولى إنتاجه "مجموعة الابتكار للإنتاج الإعلامي"، بالشراكة مع "مجموعة غلوري الدولية"، مستندًا إلى فكرة للصحفي مروان حيدر.

يتناول العمل سيرة فوزي القاوقجي (1977-1890)، أحد أبرز القادة العسكريين العرب في القرن الـ20، الذي ارتبط اسمه بمحطات نضالية في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق، إلى جانب مساهمته في تأسيس الجيش السعودي، وهي محطات يرى القائمون على العمل أنها لم تحظَ بالحضور الذي تستحقه في الدراما العربية.

الإجحاف التاريخي بحق الشخصية

ترى كاتبة العمل رهف القصار، في حديث إلى عنب بلدي، أن الدافع الأساسي وراء اختيار هذه الشخصية هو ما وصفته بـ"الإجحاف التاريخي" الذي تعرضت له، رغم تأثيرها الواسع في أكثر من بلد عربي.

وقالت إن القاوقجي "شخصية نضالية عروبية من الطراز الرفيع، تركت أثرًا في السعودية وبلاد الشام وفلسطين والعراق وطرابلس، ومن المهم إعادة تسليط الضوء عليها دراميًا"، معتبرة أن العمل يفتح نافذة على شخصية لم تحضر بالشكل الكافي في الذاكرة الدرامية العربية.

وأضافت أن المسلسل لا ينتمي إلى دراما البيئة الشامية التقليدية، بل يتحرك في فضاء تاريخي أوسع، إذ تدور أحداثه بين طرابلس ودمشق، مستفيدًا من الروابط الاجتماعية والتاريخية التي جمعت المدينتين، وما شهدته طرابلس من انتقال عدد من العائلات الدمشقية إليها، الأمر الذي ينعكس على الشخصيات والخطوط الدرامية في العمل.

من جهته، قال المدير التنفيذي لـ"مجموعة الابتكار للإنتاج الإعلامي"، مالك مولوي، لعنب بلدي، إن المشروع يمثل أول تعاون إنتاجي بعد سقوط النظام السوري السابق، معتبرًا أن الشراكة السورية- اللبنانية جاءت بصورة طبيعية، لأن سيرة القاوقجي نفسها تتجاوز الحدود بين البلدين.

وأشار مولوي إلى أن القاوقجي شخصية لبنانية ارتبطت بسوريا ارتباطًا وثيقًا، حتى لُقب بـ"أبو سوريا" بعدما سمّى إحدى بناته "سوريا"، فضلًا عن أدواره في فلسطين والعراق والسعودية، وهو ما يجعل العمل ذا بعد عربي، وليس محصورًا بجغرافيا واحدة.

وكشف مولوي أن التصوير سينطلق بين سوريا ولبنان، بواقع نحو 60% من المشاهد في سوريا و40% في لبنان، مع تنفيذ مشاهد محدودة في العراق والسعودية.

من المؤتمر الصحفي لإطلاق مسلسل "أبو سوريا" في دمشق – 25 تموز 2026 (عنب بلدي)

أخطاء شائعة في الطهو تفقد الغذاء قيمته

بدائل آمنة

يرتبط مفهوم الغذاء الصحي في الأذهان غالبًا بنوعية المكونات المختارة، إلا أن الواقع العلمي يؤكد أن أساليب الطهو لا تقل أهمية عن نوع الطعام نفسه .

وقد تؤول وجبة غنية بالفيتامينات إلى طبق مجرد من قيمته الغذائية جراء اتباع طريقة تحضير غير ملائمة، في حين تسهم طرق أخرى بتعزيز كفاءة الجسم في امتصاص مغذيات محددة والاستفادة منها .

تأثير الحرارة في قيمة الغذاء

قالت اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، في حديث إلى عنب بلدي، إن الحرارة تؤثر مباشرة في الفيتامينات الحساسة، ولا سيما فيتامين "ج" وبعض فيتامينات مجموعة "ب"، إذ تذوب هذه العناصر في الماء وتتلف سريعًا جراء التعرض لدرجات حرارة مرتفعة أو الطهو لفترات ممتد ة .

بالمقابل، أكدت الاختصاصية أن الطهو بالبخار يحافظ على القيمة الغذائية للخضراوات، مثل البروكلي والجزر والفاصولياء الخضراء، ويحمي لونها وقوامها مقارنة بأسلوب السلق التقليدي. ومع ذلك، فإن المفاجأة تكمن في أن الطهو لا يشكل دائمًا عدوًا للعناصر الغذائية، إذ لفتت قهوجي إلى أنه قد يسهم، على النقيض، في تعزيز قدرة الجسم على امتصاص بعضها.

على سبيل المثال، يمتص الجسم مضاد الأكسدة القوي "الليكوبين" الموجود في البندورة بكفاءة أعلى عند طهوها مع قليل من زيت الزيتون، نظرًا إلى أن الحرارة تساعد على تحرير هذه المادة من الخلايا النباتية، في حين يدعم الزيت عملية الامتصاص.

وينطبق هذا الأمر كذلك على الجزر، إذ تصبح مادة "البيتا كاروتين"، التي يحولها الجسم لاحقًا إلى فيتامين "أ"، أكثر قابلية للامتصاص بعد خضوع الجزر لطهو خفيف مقارنة بتناوله نيئًا، بشرط عدم المبالغة في مدة التعرض للحرارة.

أساليب الطهو غير الصحية

صنفت اختصاصية التغذية العلاجية "القلي العميق" كأحد أكثر أساليب الطهو إضرارًا بالجودة الغذائية، فالحرارة المفرطة تؤكسد الزيوت، خاصة عند تكرار استخدامها، وترفع معدل السعرات الحرارية والدهون بشكل حاد.

كما حذرت من احتراق الأطعمة وتفحمها، كالتوم والدجاج المشوي، لتشكل مركبات ترتبط بمخاطر صحية عند تناولها بانتظام.

وأشارت قهوجي إلى أن الأثر يشمل اللحوم والخضراوات معًا، معتبرة الشواء المعتدل أو الطهو داخل الفرن أو السلق بدائل صحية أفضل بكثير، ونصحت الاختصاصية بتتبيل اللحوم بأعشاب طبيعية كإكليل الجبل والثوم وعصير الليمون قبل الشواء، لتقليص تشكل المركبات الضارة.

كما انتقدت تقطيع الخضراوات قطعًا صغيرة وتركها في الهواء لفترة طويلة، إذ يسرّع ذلك أكسدتها وتدمير فيتاميناتها الحساسة، داعية إلى غسلها ثم تقطيعها مباشرة قبيل الطهو للحفاظ على قيمتها الغذائية.

نصائح لزيادة فوائد الأطعمة

ترى قهوجي أن اتباع طرق الطهو السليمة يضمن زيادة القيمة الغذائية للأطعمة، ملخصة هذه الممارسات بـ:

- الموازنة بين استهلاك الخضراوات النيئة والمطهوة لضمان تنوع المغذيات.
- اعتماد تقنيات الطهو الصحي كالتبخير أو الشواء المعتدل أو الخَبز في الفرن كبدائل مستدامة للقلي العميق.
- تقليل مدة الطهو وكميات المياه المستخدمة لمنع تحلل الفيتامينات الذائبة في الماء.
- إعادة تدوير مرق السلق في إعداد الحساء والصلصات للحفاظ بالمعادن المستخلصة.
- حظر تعريض الأطعمة للاحتراق، مع تجنب تدوير زيوت القلي لمرات متتالية تلافيًا للمركبات المؤكسدة.

محترفو الدوري السوري..
إضافة فنية تهدد بتهميش اللاعب المحلي

عنب بلدي – يزن قر

شكّل اللاعبون المحترفون أحد أبرز ملامح الدوري السوري الممتاز لكرة القدم هذا الموسم، بعدما لجأت معظم الأندية إلى التعاقد مع أسماء أجنبية وعربية بحثًا عن تعزيز صفوفها ورفع مستوى المنافسة.

وبرز عدد من المحترفين بصورة لافتة، يتقدمهم مهاجم نادي أهلي حلب الكاميروني إيمانويل ماهوب الذي تُوّج هدافًا للدوري، إلى جانب الغيني ريكموند أنتوني، والنيجيري سونغ ساناداي، والفلسطيني إسلام البطران، الذين لعبوا أدوارًا مؤثرة مع أنديتهم وأسهموا في رفع المستوى الفني للمسابقة.

ومع انتهاء الموسم، عاد النقاش حول جدوى تجربة المحترفين، ومدى انعكاسها على مستوى الدوري، وتأثيرها في تطور اللاعبين المحليين، وما إذا كانت أسهمت فعلًا في رفع الجودة الفنية للمسابقة، أم أنها قلّصت فرص المواهب السورية في المشاركة. كما تطرح التجربة تساؤلات حول الآليات الأنسب للاستفادة من اللاعبين المحترفين، بما يحقق التوازن بين تعزيز المنافسة وبناء قاعدة قوية تخدم مستقبل كرة القدم السورية.

المحترفون ضرورة

المدرب السوري طارق جبان يرى أن تجربة اللاعبين المحترفين في الدوري السوري يجب أن تستمر لكنها لا ينبغي أن تكون على حساب تطوير اللاعب المحلي، مؤكدًا أن المسارين يجب أن يسيرا جنبًا إلى جنب.

وقال جبان، في حديث إلى عنب بلدي، إن الاستعانة بالمحترفين أسهم في رفع المستوى الفني للدوري، موضحًا أن ارتفاع جودة اللاعب الأجنبي يعني احتكاكًا أكبر للاعب السوري، ما ينعكس على تطوره الفني والذهني، لكنه شدد في المقابل على ضرورة الاستثمار بالمواهب المحلية، معتبرًا أن سوريا تمتلك خامات مميزة تحتاج إلى الدعم والتطوير، وليس إلى التهميش.

إيجابيات أكثر من السلبيات

اعتبر جبان أن تجربة المحترفين خلال الموسم الماضي حققت نجاحًا جيدًا بصورة عامة، مشيرًا إلى أن أغلب الأندية نجحت في اختيار لاعبين قدموا الإضافة الفنية المطلوبة، رغم وجود بعض التعاقدات التي لم ترتقِ إلى المستوى المنتظر.

أما أبرز السلبيات، بحسب جبان، فظهرت في بعض الحالات التي حصل فيها اللاعب الأجنبي على فرصة المشاركة رغم وجود لاعب محلي أفضل في المركز نفسه، فقط لأنه «محترف»، مؤكدًا أن هذه الحالات كانت محدودة ولا يمكن تعميمها على جميع الأندية.

المنافسة ارتفعت داخل الدوري

وجود المحترفين أسهم بشكل واضح في رفع مستوى المنافسة داخل الدوري السوري، سواء على صعيد سباق الهدافين أو المنافسة في مختلف المراكز داخل الملعب، بحسب جبان.

وأشار إلى أن المهاجمين السوريين دخلوا في منافسة مباشرة مع المحترفين على لقب هداف الدوري، كما ارتفع مستوى المنافسة بين المدافعين ولاعبي الارتكاز، وهو ما انعكس إيجابًا على جودة المباريات.

محترفون صنعوا الفارق

في تقييمه للمحترفين، اعتبر المدرب السوري أن الكاميروني إيمانويل ماهوب، هدّاف الدوري السوري، والسينغالي أرونا فال مع تشرين، والفلسطيني إسلام البطران مع الكرامة، من أبرز الأسماء التي قدمت الإضافة الفنية خلال الموسم الماضي.

وأكد أن هذه النماذج تعكس تطورًا في آلية تعاقد الأندية السورية مع اللاعبين الأجانب، إذ باتت تعتمد بدرجة أكبر على القيمة الفنية والقدرة على صناعة الفارق داخل الملعب، بدل الاكتفاء باسم اللاعب أو جنسيته.

زيادة عدد المحترفين

دعا المدرب إلى زيادة عدد اللاعبين المحترفين في الدوري خلال المواسم المقبلة، مع ضرورة أن يكونوا أصحاب مستوى فني مرتفع، مشيرًا إلى أن الاحتكاك المستمر بلاعبين ذوي جودة عالية سيكون عاملًا مهمًا في تطوير اللاعب السوري ورفع مستوى المنافسة.

وأضاف أن نجاح التجربة لا يرتبط بعدد المحترفين فقط، وإنما بجودة الاختيار، معتبرًا أن اللاعب الأجنبي يجب أن يكون أفضل من اللاعب المحلي في مركزه حتى يحقق الفائدة المرجوة.

عقلية احترافية

اختتم جبان حديثه بالتأكيد أن أبرز مكاسب التجربة هذا الموسم تمثلت في العقلية الاحترافية التي حملها كثير من اللاعبين الأجانب، موضحًا أنهم لم يأتوا إلى سوريا من أجل المقابل المالي فقط، وإنما لإثبات أنفسهم وفتح أبواب الاحتراف في دوريات أقوى.

وأشار إلى أن نجاح عدد من المحترفين في الدوري السوري وانتقالهم لاحقًا إلى دوريات مثل العراق والأردن يؤكد أن البطولة أصبحت محطة مهمة لإبراز اللاعبين، وهو ما يمنح الدوري قيمة فنية أكبر ويشجع على استمرار التجربة مع تطويرها.

احتفال مهاجم تشرين السنغالي أرونا فال بالهدف الأول في شباك نادي الجيش 20 نيسان 2026 (نادي تشرين الرياضي)

أخطاء الشحن تدمر بطارية الهاتف.. نصائح ومحاذير

كم مرة سمعت نصيحة "فرغ البطارية تمامًا قبل شحنها"؟ أو "اترك هاتفك متصلًا بالشاحن طوال الليل"؟ هذه الإرشادات المتوارثة من عهد الهواتف القديمة، أصبحت اليوم سببًا رئيسًا في تراجع كفاءة بطاريات الهواتف الذكية والحواسيب المحمولة.

الحقيقة التقنية تؤكد أن بطاريات "الليثيوم-أيون" الحديثة تعمل بآلية مختلفة تمامًا، وأن ممارسات الشحن الخاطئة لا تكتفي بتقليص كفاءتها اليومية، بل تسرّع من تلفها وتقصر عمرها الافتراضي.

معيار الـ20–80 % لإطالة عمر البطارية

اعتبرت مهندسة البرمجيات آلاء الجدوع، في حديث إلى عنب بلدي، أن العادة الأسوأ على الإطلاق هي ترك البطارية حتى تفرغ تمامًا لتصل إلى نسبة 0%، ثم إعادة شحنها بالكامل إلى100%. موضحة أن بطاريات "الليثيوم-أيون" الحديثة تتأثر سلبًا بهاتين الحالتين تحديدًا.

ويتسبب التفريغ الكامل للبطارية في حدوث تفاعلات كيماوية ضارة بالخلايا الداخلية، مما يقلل من سعتها التخزينية على المدى الطويل، بحسب الجدوع.

وفي المقابل، فإن إبقاء الهاتف موصولًا بالشاحن حتى يصل إلى100% يعرّض البطارية لجهد كهربائي عالٍ يسرّع من عملية تآكلها وتراجع كفاءتها.

ونصحت الجدوع بضرورة الحفاظ على مستوى شحن الهاتف ضمن "المنطقة الآمنة" التي تتراوح بين 20 و80%، مؤكدة أن الالتزام بهذا النطاق يجنب البطارية الإجهاد، ويسهم في إطالة عمرها بشكل ملحوظ.

بدائل لشحن الهواتف خلال النوم

حذرت مهندسة البرمجيات من عادة ترك الهاتف موصولًا بالشاحن طوال الليل، لافتة إلى أن الخطر في الهواتف الحديثة لم يعد يكمن في "الشحن الزائد"، بفضل تزويدها بأنظمة ذكية لإدارة البطارية (BMS) توقف تدفق الطاقة تلقائيًا عند اكتمال الشحن، بل إن الخطر الحقيقي في بقاء البطارية تحت جهد كهربائي مرتفع عند نسبة 100% لساعات طويلة، مما يسرّع من تلفها وتراجع كفاءتها.

ولتفادي هذا الإجهاد في أثناء النوم، أوصت الجدوع بتفعيل ميزات حماية البطارية المتاحة في إعدادات الهواتف، مثل خاصية "الشحن المحسّن" أو خيار "الحد الأقصى للشحن عند80%"، إذ تعمل هذه التقنيات على إيقاف الشحن عند80% أو تأخير الوصول إلى السعة الكاملة حتى اقتراب موعد استيقاظ المستخدم.

تأثير درجات الحرارة على سلامة البطارية

في ذات السياق، نبهت الجدوع إلى خطورة شحن الهواتف في بيئات شديدة الحرارة أو البرودة، مبينة أن الشحن في أجواء تتجاوز 35 درجة مئوية قد يلحق ضررًا دائمًا بكفاءة البطارية، في حين يتسبب الشحن في درجات حرارة تحت الصفر في ترسب "الليثيوم" على الخلايا الداخلية وتلفها.

في هذا الإطار، أشارت إلى سلوكيات خاطئة وشائعة يمارسها بعض المستخدمين، مثل ترك الهاتف يشحن تحت الوسادة خلال النوم، أو إبقائه داخل السيارة تحت أشعة الشمس، مشددة على خطورة وضعه فوق أجهزة التدفئة، لتصحيح الاعتقاد المغلوط بأن الحرارة تساعد على تسريع عملية الشحن.

أخطار الشواحن المقلدة والرخيصة

أرجعت الجدوع استخدام الشواحن والكوابل الرخيصة أو المقلدة ضمن الأخطاء التي تهدد سلامة البطاريات، لافتقارها إلى دوائر الحماية الكافية، مما يسبب تقلبات غير منتظمة في الجهد والتيار الكهربائي تضر بالبطارية، وتؤدي في حالات أخطر إلى ارتفاع حاد في درجة الحرارة أو نشوب حرائق، داعية إلى الاعتماد على الشواحن الأصلية أو تلك التابعة لعلامات تجارية موثوقة.

"أم الطيور".. ملتقى البحر والغابة على الساحل السوري

تعد قرية "أم الطيور" إحدى أبرز القرى الساحلية في ريف اللاذقية الشمالي، إذ تجمع بين الشاطئ الرملي والغابات الكثيفة والتلال المطلة على البحر الأبيض المتوسط، ما جعلها وجهة طبيعية يقصدها الزوار ومحبو الهدوء والطبيعة.

تتميز القرية بموقعها الذي يربط بين الساحل والجبال، وبمحمية بيئية تشكل محطة مهمة للطيور المهاجرة، وهو ما انعكس حتى على اسمها الذي ارتبط بالحياة البرية منذ عقود.

اسم ارتبط بالطيور المهاجرة

يرتبط اسم "أم الطيور" بظاهرة طبيعية اشتهرت بها المنطقة، إذ اعتادت أسراب الطيور المهاجرة أن تحط في غاباتها وساحلها خلال مواسم الهجرة، قبل أن تواصل رحلتها نحو أوروبا أو تعود منها.

وهو ما دفع السكان إلى إطلاق هذا الاسم عليها. ومع مرور الوقت، أصبح الاسم جزءًا من هوية القرية، خاصة بعد إعلان المنطقة محمية بيئية حرجية وشاطئية لحماية الطيور المهاجرة والنباتات الطبيعية المنتشرة فيها.

البحر والغابة في مكان واحد

تقع أم الطيور شمالي مدينة اللاذقية بنحو 35 كيلومترًا، ضمن ناحية قسطل معاف، وتمتد على شريط ساحلي يجاور منطقتي وادي قنديل ورأس البسيط.

يمنحها موقعها خصوصية نادرة، إذ تقترب الجبال الخضراء من البحر مباشرة، فتجتمع الغابات المتوسطية مع الشواطئ الرملية في مشهد طبيعي جعلها من أبرز المواقع السياحية في الساحل السوري.

وتضم المنطقة غطاء نباتيًا متنوعًا، تنتشر فيه أشجار الخرنوب والبطم والزيتون البري، إلى جانب مساحات حرجية حافظت على جزء كبير من طبيعتها، الأمر الذي أسهم في تنوع الحياة البرية واستقرار العديد من الطيور والحيوانات فيها.

محمية طبيعية

أُعلنت أم الطيور محمية بيئية حرجية شاطئية عام 1999، بهدف حماية الطيور المهاجرة والتنوع الحيوي في المنطقة.

وتمتد المحمية على مساحة واسعة تضم غابات متوسطية وشريطًا ساحليًا، وتعد من أهم المواقع البيئية في محافظة اللاذقية، إذ تستقبل سنويًا أنواعًا متعددة من الطيور المهاجرة التي تجد في المنطقة محطة للراحة والغذاء خلال رحلاتها الموسمية.

قرية سياحية وخدمية

إلى جانب مقوماتها الطبيعية، تشهد أم الطيور نشاطًا سياحيًا متزايدًا خلال فصل الصيف، بفضل شاطئها الرملي الهادئ وطبيعتها البكر.

كما تضم عددًا من المرافق الخدمية الأساسية، إلا أن سكانها يشيرون إلى حاجة المنطقة لمزيد من الاستثمارات والخدمات التي تواكب الإقبال السياحي المتزايد، خاصة مع تبعيتها إداريًا لبلدية زغرين.

وتبقى أم الطيور واحدة من القرى التي تختصر تنوع الساحل السوري، حيث يلتقي البحر بالغابة، وتستقر الطيور المهاجرة بين الأشجار قبل أن تتابع رحلتها، في مشهد يمنح المكان خصوصية طبيعية قلما تجتمع في موقع واحد.

شاطئ أم الطيور شمالي مدينة اللاذقية – 3 أيلول 2026 (سانا)

بطلات غرب آسيا..
كرة القدم النسائية السورية
تبحث عن خطوة أبعد

أعاد فوز منتخب سوريا للناشئات بلقب بطولة غرب آسيا لكرة القدم الأنظار إلى واقع الكرة النسائية السورية، وطرح تساؤلات حول ما يمثله هذا الإنجاز من خطوة في مسار التطوير، وإمكانات البناء عليه، في ظل التحديات التي لا تزال تواجه اللعبة على مستوى الأندية والبنية التحتية والاحتكاك الدولي.

ويعد تتويج منتخب سوريا للناشئات بلقب البطولة محطة مهمة في مسيرة كرة القدم النسائية السورية، بحسب مدير المكتب الإعلامي في الاتحاد العربي السوري لكرة القدم، زين الرفاعي.

اللقب ليس الإنجاز الآسيوي الأول من نوعه، إذ سبق أن تُوّج منتخب الناشئات بلقب بطولة اتحاد غرب آسيا عام 2023.

وقال الرفاعي، في حديث إلى عنب بلدي، إن أهمية هذا التتويج تكمن في تعزيز ثقة الاتحاد بمشروع تطوير كرة القدم النسائية، ومنح اللاعبات خبرات إضافية على المستوى الدولي، فضلًا عن كونه حافزًا لمواصلة الاستثمار في هذه الفئة العمرية والعمل على بناء قاعدة أوسع للمستقبل.

وحول العوامل التي أسهمت في وصول المنتخب إلى هذه المرحلة، أشار مدير المكتب الإعلامي في اتحاد كرة القدم إلى أن النجاح جاء نتيجة مجموعة من الخطوات، أبرزها إقامة معسكرات انتقائية وإعدادية قبل البطولة، ومتابعة اللاعبات من خلال المسابقات المحلية، إلى جانب حالة الاستقرار الفني التي رافقت فترة التحضير والاستعداد.

وبيّن الرفاعي أن الاتحاد العربي السوري لكرة القدم عمل خلال الفترة الماضية على دعم وتطوير كرة القدم النسائية من خلال إعادة تفعيل المسابقات الخاصة بها، وتنظيم بطولات للفئات العمرية، وإقامة معسكرات لاختيار أفضل اللاعبات، إضافة إلى توفير برامج إعداد مناسبة قبل المشاركات الخارجية، ومنح الجهاز الفني الوقت الكافي لبناء وتكوين المنتخب.

وعن مستقبل هذا الجيل بعد تحقيق الإنجاز، أكد الرفاعي أن الحفاظ على النجاح يتطلب استمرار دعم كرة القدم النسائية، والعمل ضمن رؤية طويلة الأمد تهدف إلى تطوير اللاعبات وربط منتخبات الناشئات والشابات بالمنتخب الأول، إلى جانب استمرار تنظيم المسابقات المحلية وتوسيع دائرة اكتشاف المواهب.

تحديات تعوق تطور الكرة النسائية

فيما يتعلق بفرص الاحتراف الخارجي أو إقامة برامج معايشة مع أندية واتحادات متقدمة، قال الرفاعي إنه لا توجد حتى الآن إعلانات رسمية بهذا الخصوص، لكنه أكد أن مثل هذه النتائج قد تفتح المجال مستقبلًا أمام تنظيم برامج معايشة أو معسكرات خارجية تسهم في رفع المستوى الفني للاعبات ومنحهن المزيد من الخبرة.

ووفقًا للرفاعي، فإن كرة القدم النسائية في سوريا ما زالت تواجه عددًا من التحديات، من أبرزها محدودية عدد الأندية النسائية، والحاجة إلى زيادة عدد البطولات الرسمية، ومواصلة تطوير البنية التحتية، إلى جانب توفير احتكاك دولي أكبر ودعم اللاعبات في مختلف المحافظات بما يسهم في اكتشاف مواهب جديدة.

وختم بالتأكيد على أن إنجاز ناشئات سوريا سيكون له أثر إيجابي في زيادة الاهتمام بكرة القدم النسائية، وتشجيع المزيد من الفتيات على ممارسة اللعبة، كما سيمنح الاتحاد فرصة لتعزيز مسابقات الفئات العمرية واستقطاب أندية جديدة، بما يدعم بناء مشروع مستدام لكرة القدم النسائية السورية.

وفي 26 من تموز الماضي، توّج منتخب سوريا للناشئات تحت 17 عامًا بلقب بطولة اتحاد غرب آسيا السادسة لكرة القدم، بعد فوزه على نظيره اللبناني بركلات الترجيح (3–4)، ليختتم بذلك مشوارًا استثنائيًا قدمه خلال البطولة. وجاء هذا التتويج بعد أداء مميز للمنتخب السوري، الذي أنهى دور المجموعات بالعلامة الكاملة، وحافظ على نظافة شباكه حتى المباراة النهائية، قبل أن يحسم اللقب ويُتوّج بالكأس.

وخاض المنتخب خمس مباريات خلال المنافسات، حقق خلالها ثلاثة انتصارات في الوقت الأصلي، وتعادل في مباراتين حُسمتا بركلات الترجيح، مسجلًا 12 هدفًا، مقابل استقبال هدفين فقط، جاء كلاهما في المباراة النهائية.

ويؤكد هذا الإنجاز التطور الذي تشهده كرة القدم النسائية السورية على مستوى الفئات العمرية، ويمنح المنتخب دفعة معنوية مهمة قبل الاستحقاقات الإقليمية والقارية المقبلة.

مباراة منتخب سوريا للناشئات بكرة القدم أمام منتخب فلسطين في نصف نهائي بطولة غرب آسيا للناشئات 24 تموز 2026 (الاتحاد العربي السوري لكرة القدم)

كتاب

"أدباء حلب ذوو الأثر"
قسطاكي الحمصي يوثق ذاكرة المدينة الأدبية

لم ترتبط حلب عبر تاريخها، خاصة في القرن الـ19، باعتبارها مركزًا تجاريًا فحسب، وإنما كانت أيضًا ملتقى للحياة الأدبية والثقافية، حيث احتضنت مجالس العلم والأدب، وبرز فيها شعراء وكتّاب تركوا أثرًا في تاريخ المدينة الثقافي.

وفي محاولة لحفظ هذه الذاكرة، ألّف الأديب الحلبي قسطاكي الحمصي كتابه "أدباء حلب ذوو الأثر في القرن التاسع عشر"، الذي يعد من أبرز المؤلفات التي وثقت الحركة الأدبية في حلب خلال تلك المرحلة وأبرز الكتّاب والشعراء.

ويضم الكتاب الذي جاء على شكل دراسة تراجم لما يقارب 50 أديبًا حلبيًا، ليوثق دورهم في حركة التأليف والترجمة والصحافة التي شهدتها حلب آنذاك.

الحمصي قدم تفاصيل عن شخصياتهم، متناولًا أنسابهم ونشأتهم وتعليمهم ومكانتهم الاجتماعية، إضافة إلى طباعهم وصفاتهم الخَلقية والخُلقية، قبل الانتقال إلى الحديث عن إنتاجهم الأدبي وما تركوه من شعر أو مؤلفات أو آثار فكرية.

ومن بين الشخصيات التي تناولها الحمصي في كتابه، السيد مسعود الكواكبي، والصحفي الشهير رزق الله حسون، ومحمد أسعد الجابري، وميرانا مراش، إلى جانب عدد من الأدباء والشعراء والعلماء الذين كان لهم حضور في الحياة الثقافية الحلبية.

وتبرز أهمية حضور ميرانا مراش في الكتاب، إذ يشير إلى مشاركة المرأة في المشهد الأدبي الحلبي خلال القرن الـ19، وهي الفترة التي بدأت فيها أسماء نسائية بالظهور في الحياة الثقافية العربية، إلى جانب شقيقها الأديب والطبيب فرنسيس مراش الذي يعد من رواد النهضة الفكرية في حلب.

الحمصي وثّق عبر تراجم شخصياته تنوع المشهد الثقافي في المدينة، فلم يقتصر على الشعراء فقط، بل شمل شخصيات دينية وأدبية وعلمية كان لها تأثير في عصرها.

أما قسطاكي الحمصي نفسه فكان أحد أبرز أدباء حلب في أواخر القرن الـ19 وبدايات القرن الـ20، واهتم بالنقد الأدبي وجمع أخبار الشعراء، وجاء كتابه هذا نتيجة اهتمامه بحفظ سير أدباء مدينته وتوثيق مرحلة مهمة من تاريخها الثقافي، كما يتضمن الكتاب مقتطفات من قصائد الأدباء ونماذج من إنتاجهم الأدبي، ويعرض مؤلفاتهم ومجالات اهتمامهم الفكرية، ليكون الكتاب بذلك أقرب إلى أرشيف ثقافي يوثق النتاج الأدبي الحلبي خلال القرن الـ19.

ويوضح الكتاب أن الحياة الثقافية في حلب لم تكن مقتصرة على تيار فكري واحد، إذ ضمت أدباء من خلفيات دينية وثقافية متعددة.

مَن قسطاكي الحمصي؟

قسطاكي الحمصي (1941–1858)، أديب وشاعر وناقد سوري من مدينة حلب، ويعد من أبرز أعلام النهضة الأدبية العربية في أواخر القرن الـ19 وبدايات القرن الـ20. عمل في مجالات الشعر والترجمة والنقد والتأليف، وترك عددًا من المؤلفات التي تناولت الأدب والتاريخ والثقافة، من أبرزها "أدباء حلب ذوو الأثر في القرن التاسع عشر" و"منهل الوراد في علم الانتقاد"، الذي يعد من أوائل الكتب العربية التي تناولت النقد الأدبي بصورة منهجية.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 2 آب / أغسطس 2026
العـدد 754 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النسـخة 100 ليـرة سورية

أوغـــاريت..
ابنة البحر التي كتبت أبجدية غيّرت تاريخ البشرية

عنب بلدي – يزن قر

على تلة رأس شمرا شمال مدينة اللاذقية، تقف بقايا أوغاريت، المدينة التي تعد واحدة من أبرز الحضارات التي عرفها شرق البحر المتوسط.
هنا ظهرت أوغاريت، المملكة التي جعلت من الكلمة أداة للتواصل، ومن البحر طريقًا للتجارة، ومن التنوع الثقافي جزءًا من حياتها اليومية.

قبل أكثر من 3000 عام، كانت أوغاريت مدينة نابضة بالحياة على الساحل السوري، تتصل بالممالك المجاورة عبر البحر والطرق البرية، وتستقبل التجار واللغات والأفكار القادمة من مناطق مختلفة.

واليوم، بعد مرور قرون طويلة على اندثارها، لا تزال آثارها تحمل شواهد على مجتمع ترك أثرًا في تاريخ الكتابة والفن والعلاقات بين الشعوب.
يشير الباحث في الآثار الدكتور بسام جاموس إلى أن أهمية أوغاريت لا ترتبط بإنجاز واحد فقط، بل بمجموعة من الإسهامات التي قدمتها في مجالات الكتابة والإدارة والفنون، معتبرًا أن المدينة تمثل نموذجًا لحضارة متقدمة استطاعت أن تجعل من المعرفة وسيلة للتواصل مع محيطها.

مدينة ولدت من البحر

تقع أوغاريت في موقع رأس شمرا، على بعد نحو 12 كيلومترًا شمال مدينة اللاذقية، بالقرب من خليج مينة البيضا، حيث كان ميناؤها القديم يشكل بوابتها البحرية نحو العالم الخارجي.
ساعدها موقعها الجغرافي على أن تصبح مركزًا مهمًا للتبادل التجاري في شرق البحر المتوسط، إذ ربطت بين مناطق مختلفة امتدت من مصر وبلاد الرافدين إلى الأناضول وقبرص.
لم تكن التجارة بالنسبة لأوغاريت مجرد حركة اقتصادية، بل وسيلة للتواصل بين ثقافات متعددة.
ويرى الباحث في الآثار بسام جاموس أن موقع أوغاريت البحري كان أحد العوامل الأساسية في ازدهارها، إذ سمح لها بالانفتاح على ممالك مختلفة، وجعلها نقطة التقاء بين طرق التجارة والحضارات في المنطقة.
وتشير المكتشفات الأثرية إلى أن المدينة امتلكت نشاطًا اقتصاديًا متنوعًا، فإلى جانب التجارة البحرية، عُرفت بصناعة السفن والحلي والمنسوجات والأثاث العاجي والأختام، كما طورت أنظمة إدارية وقانونية ساعدتها على إدارة علاقاتها الداخلية والخارجية.
وكان ميناؤها في مينة البيضا جزءًا أساسيًا من هذه الحياة، إذ خرجت منه السفن المحملة بالبضائع، ووصلت إليه سفن من مناطق مختلفة، حاملة معها سلعًا وأفكارًا ولغات جديدة.

مصادفة كشفت مملكة كاملة

لم تبدأ قصة اكتشاف أوغاريت من خلال مشروع أثري مخطط له، بل جاءت مصادفة عام 1928، عندما اصطدم محراث أحد الفلاحين في منطقة رأس شمرا بمدفن حجري، ليتبين لاحقًا أن الموقع يخفي تحت ترابه بقايا مدينة تاريخية كبيرة.
بعد ذلك بعام، بدأت أعمال التنقيب المنهجي في الموقع بقيادة عالم الآثار الفرنسي كلود شيفر، لتكشف الحفريات تدريجيًا عن مدينة واسعة تضم قصورًا ومعابد وأحياء سكنية ومكتبات مليئة بالألواح الطينية.
وأظهرت التنقيبات أن أوغاريت لم تكن مدينة عادية، إذ امتدت على مساحة تقارب 27 هكتارًا، وضمت في قسمها المرتفع معابد مخصصة لآلهة المدينة، إضافة إلى قصر ملكي كبير كان مركزًا للإدارة والحكم.
وتقول الدكتورة خزامى بهلول، التي شاركت في أعمال التنقيب والبحث في موقع رأس شمرا، إن استمرار الدراسات الأثرية في أوغاريت يكشف بشكل متواصل تفاصيل جديدة عن الحياة اليومية والسياسية والاقتصادية في المدينة، مشيرة إلى أن الأرشيف المكتشف فيها يمثل مصدرًا مهمًا لفهم طبيعة المجتمعات في العصر البرونزي المتأخر.

الأبجدية التي غيّرت مسار التاريخ

يرتبط اسم أوغاريت بشكل خاص باكتشاف واحد غيّر تاريخ البشرية هو الأبجدية، فقد طوّر سكان المدينة نظامًا كتابيًا يتكون من 30 حرفًا مسماريًا، حُفرت رموزه على ألواح طينية، ويعد من أقدم الأنظمة الأبجدية المعروفة في العالم.
يرى الدكتور بسام جاموس أن الأبجدية الأوغاريتية تمثل واحدة من أهم إنجازات المدينة، لأنها نقلت الكتابة من أنظمة معقدة إلى نظام يعتمد على الحروف، ما جعل عملية التدوين أكثر سهولة، وأسهم لاحقًا في تطور أنظمة الكتابة في مناطق مختلفة.
ولم تُستخدم هذه الكتابة في المجالات التجارية والإدارية فقط، بل حملت نصوصًا أدبية ودينية وأساطير ورسائل دبلوماسية، ما منح الباحثين فرصة للتعرف إلى جوانب مختلفة من حياة المجتمع الأوغاريتي.
ومن بين أهم ما كشفت عنه الألواح نصوص أدبية تعكس تطور الفكر واللغة، وتوضح أن المدينة لم تكن مركزًا اقتصاديًا فقط، بل مساحة للإنتاج الثقافي والمعرفي.

مدينة تتحدث لغات متعددة

تكشف آثار أوغاريت عن مجتمع متنوع ثقافيًا ولغويًا، فقد عُثر في مكتباتها على نصوص مكتوبة بعدة لغات وأنظمة كتابة، بينها الأوغاريتية والأكادية والحثية والمصرية والسومرية والقبرصية.
هذا التنوع يعكس طبيعة المدينة المفتوحة على محيطها، إذ لم تكن حدودها عائقًا أمام حركة الناس والأفكار، فقد عاش فيها تجار وكتبة وحرفيون من خلفيات مختلفة، وتحولت إلى مساحة تلتقي فيها حضارات شرق المتوسط.
ويشير الباحثون في تاريخ أوغاريت إلى أن هذا التنوع اللغوي لا يعكس فقط حركة التجارة، بل يدل على وجود مجتمع قادر على استيعاب مجموعات مختلفة والتفاعل معها، وهو ما منح المدينة دورًا يتجاوز حدودها الجغرافية.

الموسيقا قبل آلاف السنين

لم تترك أوغاريت أثرها في الكتابة فقط، بل في الموسيقا أيضًا، فقد عُثر في الموقع على لوح طيني يحمل تدوينًا موسيقيًا لأنشودة تُعرف باسم "نيغال"، ويُعد من أقدم الأمثلة المعروفة على كتابة الموسيقا في التاريخ.
يشير هذا الاكتشاف إلى أن سكان المدينة لم يهتموا بالاقتصاد والإدارة فقط، بل امتلكوا معرفة متقدمة بالفنون، وجعلوا من الموسيقا جزءًا من حياتهم الثقافية.

نهاية مدينة وبقاء حضارة

رغم ازدهارها لقرون، تعرضت أوغاريت للدمار حوالي عام 1180 قبل الميلاد، في فترة شهد فيها شرق المتوسط اضطرابات واسعة ارتبطت بتحركات شعوب وأزمات سياسية واقتصادية.
بعد ذلك تراجعت أهمية الموقع، ولم تعد المدينة إلى مكانتها السابقة، لكن ما تركته خلفها بقي حاضرًا، فالألواح الطينية التي حفظت لغتها، والآثار التي كشفت عن طريقة حياتها، جعلت منها إحدى أهم المدن القديمة التي أسهمت في فهم تطور الحضارة الإنسانية.

أكثر من موقع أثري

بالنسبة لأبناء اللاذقية، لا تُختصر أوغاريت في اعتبارها موقعًا أثريًا يعود إلى آلاف السنين، بل تمثل امتدادًا لذاكرة المدينة وعلاقتها القديمة با لبحر.
وقال المرشد السياحي محمد السيد لعنب بلدي، إن أوغاريت ليست مجرد مكان يقصده الزوار للتعرف إلى تاريخ قديم، بل جزء من هوية المنطقة، إذ تعكس مرحلة كانت فيها سواحل سوريا مساحة مفتوحة للتواصل بين الشعوب والحضارات، وليست مجرد حدود جغرافية.
وأضاف السيد أن أهمية أوغاريت لا ترتبط فقط بما تركته من آثار وألواح طينية، بل بالأفكار التي قدمتها للبشرية، وفي مقدمتها الأبجدية التي غيّرت طريقة التواصل والكتابة، مشيرًا إلى أن بقاء اسم المدينة حاضرًا حتى اليوم يعكس قدرتها على تجاوز حدود الزمن والمكان.

مدينة أوغاريت في رأس شمرا شمال مدينة اللاذقية – 7 تموز 2026 (صور اللاذقية)

تفرج على الدراما السورية

خطيب بدلة

الإنسان، بطبيعته، يحب الفرجة، يعود ذلك إلى الفضول، والرغبة العارمة في الاطلاع على ما يجهل. تبدأ رواية "مئة عام من العزلة"، للأديب الكولومبي غابريال غارسيا ماركيز، الحائز على جائزة نوبل للآداب، بعبارة: عندما وقف العقيد أوريليانو أمام فصيل الإعدام، تذكر عصرَ ذلك اليوم البعيد، عندما صحبه أبوه للفرجة على الغجر. ومن الطرائف الحمصية الشهيرة، أن والي حمص، أيام العثمانيين، أعلن الـ"يَسَق"، أي منع التجول، فخرج أهل حمص، ليتفرجوا على الـ"يَسَق"!
قدم أبو خليل القباني أولى مسرحياته في دمشق سنة 1871، وكانت البلاد، وقتها، غارقة في الأمية والجهل، ومع ذلك كان الشبان والصبايا يتراكضون نحو المسرح، ليتفرجوا على رجال يشخصون أدوار أناس آخرين، ويغنون، ويرقصون، وكانت الجماعات الدينية، كالعادة، تتربص لهذا الفن، وتحاربه، وقصة إحراق مسرح أبي خليل القباني معروفة. وشى الأصوليون بأبي خليل، لحكومة العاصمة، اسطنبول، واتهموه بالترويج للفسوق، وإفساد الصبايا والشبان، وعندما يئسوا من إيقافه عن الإبداع، أحرقوا المسرح.
ومع افتتاح إذاعة دمشق، في شهر شباط 1947، تحرر الناس، إلى حد ما، من سطوة تلك الجماعات، إذ صار بإمكان المواطن أن يسمع الأغاني، بالإضافة إلى تمثيليات القصاص الشعبي، حكمت محسن، وهو جالس في منزله. وكان حكمت محسن يجذب مستمعيه، من خلال الكاراكترات الشعبية التي أبدعها، مثل المتفذلكة، اللمضة، أم كامل، وصاحب القلب البارد، أبو فهمي، والعصبي، النيراني، أبو رشدي، وكانوا يبلغون قمة السرور، وهم يصغون إلى ثنائيات صابر وصبرية، التي كان يكتبها وليد مارديني، وتؤديها صبا المحمودي مع تيسير السعدي.
سنة 1960، وخلال احتفال السوريين بذكرى انقلاب الضباط الأحرار في مصر، يوم 23 من تموز، دخلنا في عصر التلفزيون، فصار هاجس الفرجة يزداد لدى السوريين، وتعرفوا، من خلال ساعات البث القليلة، على بعض نجوم الكوميديا، فكانت شوارع المدن السورية تخلو من المارة، كما لو أنها في حالة "يَسَق"، في أثناء عرض أي عمل كوميدي من تأليف نهاد قلعي، وإخراج خلدون المالح، وبطولة دريد لحام، ونهاد قلعي، ورفيق السبيعي، ونجاح حفيظ.
اشتغل صناع الدراما السورية، من مخرجين وفنيين وممثلين، وهذا ما لا يعرفه معظم المشاهدين، في ظروف إنتاجية فقيرة، وصعبة، وكانت تقنيات المونتاج بدائية، تتطلب من الممثلين أن يحفظوا أدوارهم غيبًا، ولا يجوز لأي منهم أن يتعثر (يعك)، والأمر نفسه ينطبق على الموسيقيين، وعمال الإضاءة، فإذا وقع أي خطأ، كانوا يضطرون للإعادة، من الأول.
ومع ذلك، استطاعوا أن يخلقوا حالة فرجة احتفالية، نادرة، وبفضلهم، أصبحت لهجة أهل مدينة دمشق مفهومة في مختلف أنحاء البلاد. وللعلم، كانت الدراما المصرية، في تلك الآونة، متقدمة من الناحية الإنتاجية، مع أن التلفزيون المصري افتتح في اليوم نفسه، 23 من تموز، والفضل في تقدمها يعود إلى أن السينما المصرية كانت متقدمة، ومنتشرة في مختلف البلاد الناطقة بالعربية، منذ سنة 1895، ومعلوم أن آلية الإنتاج التلفزيوني قريبة من آلية الإنتاج السينمائي، أضف إلى ذلك أن نجوم السينما أنفسهم، صاروا يشاركون في الأعمال التلفزيونية.

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper